

كتاب غير دوري يصدر عن مركز  
القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العدد ٦٧

٢٠١٣



رئيس التحرير المؤسس (١٩٩٦ - ٢٠٠٩)  
د. محمد السيد سعيد

أشرف على هذا العدد  
بهي الدين حسن

مدير التحرير  
رجب سعد طه

إخراج فني  
هشام السيد

المراسلات

باسم مدير التحرير على العنوان التالي:  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،  
القاهرة: ص. ب. ١١٧ مجلس الشعب

E mail: info@cihrs.org



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



روافق  
عربي

الآراء الواردة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن  
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (إيفكس).

المدير العام  
بهي الدين حسن

رئيس مجلس الإدارة  
كمال جندوبي

نائب المدير

زياد عبد التواب

## الفهرس

### تقرير

- السبل نحو الديمقراطية فى أوروبا  
منظمة التقرير من أجل الديمقراطية ٥
- دروس من تجارب الانتقال الديمقراطي المتعثرة فى أوروبا  
منظمة التقرير من أجل الديمقراطية ٤٩

### وثائق

- منظمات حقوقية تدين حادث الدقهلية الإرهابي وتطالب بالتصدي للإرهاب دون التضحية بحقوق الإنسان  
(بيان صحفي من ١١ منظمة حقوقية مصرية) ١١١
- الحكم على ماهر ودومة وعادل: استمرار لسلسل تسييس القضاء وتحويله لأحد أذرع السلطة الأمنية  
(بيان صحفي من ١٤ منظمة حقوقية مصرية) ١١٥
- التنكيل بمنظمات حقوقية عودة إلى ما هو أسوأ من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١  
(بيان صحفي من ١٨ منظمة حقوقية مصرية) ١٢١
- اقتحام المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والقبض على عاملين فيه، بداية لموجة قمعية جديدة  
(بيان صحفي من ١٠ منظمات حقوقية مصرية) ١٢٧
- لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد ٤ شهور: ينبغي التحقيق فى عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين وملاحقة الجناة يجب إنشاء لجنة تقصي حقائق كخطوة أولى  
(بيان صحفي من ١٣ منظمة حقوقية مصرية ودولية) ١٢٩
- ١٢ مؤسسة حقوقية ترسل خطاباً لرئيس جامعة القاهرة تدين فيه مقتل «محمد رضا» على يد قوات الأمن ١٣٩



تقرير



## السبل نحو الديمقراطية في أوروبا\*

منظمة التقرير من أجل الديمقراطية

\* ينشر بتصريح من منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI).

## السبل نحو الديمقراطية في أوروبا ١٩٧٤ - ١٩٩١

### نظرة عامة:

المساهمون: كتب الفصل الخاص بالبرتغال: آنا سانطوس بينتو، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية-الجامعة الجديدة للشبونة؛ اليونان: إيزابيل ألكاريو، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية-الجامعة الجديدة للشبونة؛ إسبانيا وبولندا: مادالينا ريزنده، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية-الجامعة الجديدة للشبونة؛ هنغاريا وبلغاريا: فريديريكو روشا، كلية العلوم الاجتماعية-الجامعة الجديدة للشبونة؛ تشيكوسلوفاكيا: فيليبا رايموندو، المعهد الجامعي الأوروبي؛ جمهورية ألمانيا الديمقراطية: نيلز ماير أوهلندورف، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية؛ رومانيا: ألكساندرو مانولي، كلية العلوم الاجتماعية-الجامعة الجديدة للشبونة؛ المقدمة: مايكل ماير ريزنده، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية؛ الرسوم البيانية: كارمين فونسيكا، المعهد البرتغالي للعلاقات الدولية-الجامعة الجديدة للشبونة؛ نشر: كيت أبشون، المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية. إن وجهات النظر المعبر عنها في هذا التقرير هي لأصحابها.

### مقدمة ونظرة عامة:

لقد أذكت الانتقالات السياسية في مصر وتونس الاهتمام بالطريقة التي انتقلت بها الدول والمجتمعات من أنظمة السلطوية إلى الديمقراطية بعد الإطاحة بالأنظمة القديمة. لقد عبرت مجموعات من المجتمع المدني في تونس ومصر على وجه الخصوص عن رغبتها في الحصول على مزيد من المعلومات عن الانتقالات التي وقعت في الماضي. يستجيب هذا التقرير لهذا الاهتمام من خلال توفير نظرة عامة واقعية عن الانتقال إلى الديمقراطية في تسع دول أوروبية بين ١٩٧٤ و١٩٩١: البرتغال، اليونان، إسبانيا، هنغاريا، بولندا، بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، رومانيا.

يغطي هذا التقرير عمليات الانتقال وفق ترتيبها الزمني كما وقعت في منطقتي أوروبا الجنوبية في السبعينيات وأوروبا الوسطى والشرقية في نهاية الثمانينيات. لا يشمل التقرير التحولات نحو الديمقراطية التي جاءت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي أو بعد الانحلال العنيف ليوغوسلافيا.

إن السياقات التي جرت فيها الانتقالات التي يعالجها هذا التقرير كانت مختلفة بشكل ملحوظ. في أوروبا الجنوبية، جرت الانتقالات كأحداث غير بارزة نسبياً، لا تتجاوز في معظمها الحدود الوطنية. إن سقوط الطغمة العسكرية اليونانية في يوليو ١٩٧٤ وقع بعد الأحداث في قبرص ولم تكن له صلة بالثورة في البرتغال التي جرت في وقت سابق من نفس العام. مع ذلك، كان هناك نوع من العدوى في اتجاه شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث تأثرت التطورات في إسبانيا بالأحداث التي جرت في البرتغال. ومن الجدير بالذكر أنه في بداية هذه الموجة من التحولات، كان للثورة البرتغالية سمة تميزها عن غيرها من التي يتناولها هذا التقرير، إذ وقع التنافس بين هدفان للانتقال، الأول لإحداث نظام شيوعي، والثاني من أجل إقرار الديمقراطية الليبرالية. وقد فاز هذا الأخير بسبب نتائج الانتخابات الواضحة التي كانت لصالح الأحزاب غير الشيوعية. في كل الانتقالات الثمانية الأخرى، فإن الهدف الوحيد الذي كان واضحاً هو تأسيس ديمقراطية ليبرالية.

وعلى العكس من التحولات المتميزة التي طرأت في أوروبا الجنوبية، تبرز التحولات في أوروبا الوسطى والشرقية دينامية جهوية قوية. وقعت جميع التحولات في سياق البيروسترويكا التي جاء بها جورباتشوف وتخفيف قبضة النظام السوفياتي على الدول التابعة له. لقد منح نشاط حركة التضامن في بولندا فضاء واسعاً للمعارضة في العالم الشيوعي.

على الرغم من اختلاف السياقات، فمن الواضح أن عدداً كثيراً من الأسئلة التي تواجه تونس ومصر حالياً مشابهة لتلك التي كان على الأطراف الفاعلة في هذه التحولات بأوروبا الإجابة عنها، مثل: هل يتعين إجراء انتخابات سريعة، وإذا كان الجواب نعم فلأي هيئات؟ هل يجب محاولة البقاء ضمن الإطار لقانوني للنظام القديم وإصلاحه في نفس الوقت؟ هل ينبغي إجراء الإصلاح الدستوري الشامل من خلال جمعية تأسيسية أو ترك هذه المهمة إلى البرلمان؟ كيف ينبغي التعامل مع إرث حكم الحزب الوحيد؟ وهلم جرا.

وبالرغم من اختلاف الوضع في كل بلد على حدة، وأنه لا يمكن بسهولة استخلاص دروس بالنسبة للانتقالات في تونس ومصر وغيرهما، فإنه تجدر الإشارة إلى أن الانتقالات الديمقراطية التسع موضوع هذا التقرير تتقاسم بعض السمات المشتركة، من بينها:



## انتخابات سريعة:

نظمت انتخابات في كل الحالات التسع في بداية عملية الانتقال، وقد أجريت أساسا في غضون ستة أشهر، وفي كل الحالات تقريبا في غضون ١٣ شهرا (انظر الرسم البياني أدناه). إن فقدان الشرعية الذي يلي سقوط أو تغيير نظام ما يكون عميقا بالشكل الذي يجب معه ملء هذا الفراغ بسرعة. وعلاوة على ذلك، فإن تحديد موعد لعملية انتخابية من شأنه معالجة الشعور بالانجراف بعد الحدث الثوري، لأن الانتخابات المقبلة تعطي السكان المتوجسين آفاقا ملموسة للتغيير تعمل على تركيز انتباه صانعي السياسات.

إن البلدان التي جرت فيها الانتخابات بعد ستة أشهر من زوال النظام القديم هي بالخصوص تلك التي خضعت لانتقال ديمقراطي مبني على أساس التفاوض (اسبانيا، هنغاريا، بولندا)، بدلا من التحول الثوري حيث أطيح بالنظام القديم.





### الإصلاح الدستوري:

يشكل الإصلاح الدستوري مدخلا أساسيا لأي تحول سياسي وفي الحالات المعروضة هنا، تحققت معظم هذه الإصلاحات في غضون سنة أو سنتين. وكما يظهر بوضوح من الجدول أدناه، فإن مقارنة الإصلاح الدستوري تختلف كثيرا: في بعض الحالات تم تعديل الدساتير القديمة، وفي حالات أخرى كتبت دساتير جديدة؛ في بعض الأحيان تمت الموافقة على التغييرات بواسطة الاستفتاء، وفي أحيان أخرى لم يقع ذلك؛ وفي حالات قليلة عملت الجمعيات التأسيسية على صياغة دساتير جديدة، وفي حالات أخرى تم تكليف البرلمانات بإنجاز هذه الإصلاحات.

### تقوية البرلمانات:

في كل البلدان التسعة، فإن تقوية دور البرلمانات المنتخبة شكلت عنصرا مركزيا في الإصلاح الدستوري، لأسباب ليس أقلها أن فروع الجهاز التنفيذي للأنظمة القديمة كانت تتمتع بصلاحيات مفرطة. إن التخوف من تمركز مستويات عليا من السلطة في فرع واحد داخل الدولة دفع كل البلدان تقريبا إلى اعتماد النظام السياسي البرلماني. وقد كانت البرتغال وبولندا الاستثناءات الوحيدة، حيث تم اختيار النظام شبه الرئاسي بدلا من ذلك. من الممكن أيضا أن يكون نموذج أوروبا الغربية، حيث تسود الأنظمة البرلمانية، أثر في اختيار النظام السياسي.

نظرة عامة حول طرق الإصلاح الدستوري

تعليق	الاستفتاء	أي جهاز؟	دستور جديد	تعديلات محدودة في البداية	
	لا	جمعية تأسيسية	نعم	لا (دستور انتقالي)	البرتغال
	نعم	البرلمان	نعم	نعم	اليونان
	نعم	البرلمان	نعم	نعم	إسبانيا
تم إصلاح الدستور من طرف البرلمان القديم والجديد على امتداد فترة من الزمن.	لا	البرلمان	لا	نعم	هنغاريا
تم إصلاح الدستور من طرف البرلمان القديم والجديد على امتداد فترة من الزمن. صودق على الدستور الجديد سنة ١٩٩٧.	لا	البرلمان	لا	نعم	بولندا
	لا	الجمعية الوطنية الكبرى	نعم	لا	بلغاريا
أنجزت الإصلاحات الدستورية من طرف البرلمان، لكن تم تقسيم البلاد إلى قسمين عام ١٩٩٣.	لا	البرلمان	لا	نعم	تشيكوسلوفاكيا
انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى دستور ألمانيا الغربية في أكتوبر ١٩٩٠.	لا	لا	لا	نعم	جمهورية ألمانيا الديمقراطية
				لا (وجود دستور حيز التنفيذ تم نسخ بعض مقتضياته)	رومانيا

-أدت هذه الجمعية دور البرلمان ودور الجمعية التأسيسية في نفس الوقت

### نظام الانتخاب بالتمثيل النسبي:

في كل البلدان التسعة تقريبا تم تغيير النظم الانتخابية قبل أول انتخابات في أفق تعزيز التمثيلية النسبية. اختارت بعض الدول نظام التمثيل النسبي الكامل، بينما وضعت دول أخرى أنظمة موازية تجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي. وقد كانت الغاية المنطقية للاتجاه نحو تمثيلية نسبية أكثر هي السماح بإدماج أكبر لمختلف القوى السياسية من خلال منح فرصة للأحزاب والحركات السياسية الصغيرة والجديدة.

إن التوجه نحو نظام التمثيل النسبي يمكن أن يكون مكملا منطقيا لإجراء انتخابات سريعة. فحتى لو أن المجموعات السياسية الجديدة لا تتوفر سوى على قليل من الوقت للتحضير للانتخابات، فإن لديها على الأقل فرصة لكسب بعض التمثيلية، بينما في إطار أنظمة الانتخاب بالأغلبية فإن الأحزاب الكبرى عموما هي التي تستطيع الفوز بمقاعد.

### الإدارة الانتخابية:

على الرغم من أن الأنظمة السلطوية في أوروبا الجنوبية والأنظمة الشيوعية في أوروبا والوسطى والشرقية كانت تنظم انتخابات، فقد كانت مشوبة بالتزوير وقوضت بشدة من جراء انعدام الثقة بين الناخبين بشأن نزاهتها. وعلاوة على كونها عرضة للتلاعب، فإن الانتخابات في هذه البلدان لم تكن حقيقية ولا تنافسية، ونتائجها مشكوك فيها دائما.

وبناء على ذلك، اهتم الفاعلون في الانتقالات الديمقراطية اهتماما كبيرا بالكيفية التي سيتم بها تنظيم الانتخابات الانتقالية، لا سيما من الذي سيتكلف بتنظيمها. في معظم الحالات، تم إحداث لجان انتخابية مستقلة لتنظيم أو الإشراف على تنظيم الانتخابات. وتتألف هذه اللجان إما من شخصيات مستقلة أو من ممثلي الأحزاب أو منهما معا.

### ما هي الدروس بالنسبة لمصر وتونس؟

بالرغم من عدم وجود دروس ثابتة يمكن استخلاصها من الانتقالات الديمقراطية الأوروبية أو غيرها بالنسبة لمصر وتونس، يجدر إبراز بعض أوجه التشابه والاختلاف في مسار كلا البلدين.

من الواضح جدا أنه في كل من مصر وتونس هناك تحرك لإجراء انتخابات سريعة بعد الإطاحة بالرؤساء السابقين. فقد أجرت مصر استفتاء بشأن تعديلات دستورية محدودة يوم ١٩ مارس ويعتزم المجلس العسكري عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيلول / سبتمبر. في تونس، من المقرر إجراء انتخابات لاختيار الجمعية التأسيسية يوم ٢٤ يوليو.

بشأن مسألة الهيئة التي يجب انتخابها أولا - في الانتقالات الديمقراطية الأوروبية التسع التي يتناولها هذا التقرير، فإن البرتغال ورومانيا فقط عينتا جمعية تأسيسية كأول حدث انتخابي بعد الإطاحة بالنظام السابق. أما في الدول الأخرى فإن البرلمانات هي التي كلفت بالإصلاح الدستوري؛ وأحيانا تم توسيع مهمتها بصفة خاصة لهذا الغرض، كما وقع في بلغاريا حيث تم اختيار جمعية وطنية كبرى، لتعمل في نفس الوقت كبرلمان وجمعية تأسيسية.

خلافًا لتونس، فإن الانتقالات موضوع هذا التقرير قادتها قوى المعارضة أو وفي بعض الأحيان قادها نظام قديم أصلح نفسه تحت ضغط من المعارضة من داخله. إن رومانيا فقط هي التي كانت لها ثورة من دون قيادة واضحة مع عناصر من الحزب الشيوعي القديم الذين تمكنوا من مراقبة عملية الانتقال.

خلافًا لما حدث في مصر، حيث يظهر أن المجلس العسكري يفكر في إصلاح دستوري شامل كأحد الخيارات، فإن الإصلاحات الدستورية تم اعتبارها في الانتقالات الأوروبية أمرا جوهريا في كل عملية انتقال وفي كثير من الحالات كلفت برلمانات منتخبة حديثا لتنفيذ هذه الإصلاحات. رغم كونه مشابهة لحالة إسبانيا واليونان وتشيكوسلوفاكيا، قد بدأ الانتقال في مصر بإصلاحات دستورية محدودة.

وبقدر ما أن الأمر يتعلق أيضا بالإدارة الانتخابية، فإن مصر تختلف عن البلدان المشمولة بهذا التقرير ما دام أن هناك أطرافا في السلطة القضائية تتمتع تقليديا بثقة الجمهور قد احتفظت بسمعة تؤكد استقلالها. وبالتالي، كان هناك طلب منذ فترة طويلة أن يشارك القضاة في الإشراف على الانتخابات، وقد لعبوا بالفعل دورا بارزا في الإشراف على استفتاء ١٩ مارس حول التعديلات الدستورية المحدودة.

## البرتغال:

### I. مدة الانتقال

ابتداء من ٢٥ أبريل ١٩٧٤ عندما انتظم صغار ضباط الجيش في «حركة القوات المسلحة» وقاموا بانقلاب عسكري، إلى أبريل ١٩٧٦ عندما اعتمد دستور ديمقراطي جديد، تلتها انتخابات برلمانية ورئاسية.

### II. السياق

في سنة ١٩٧٤ كانت هناك مؤشرات كثيرة على أن النظام السلطوي الذي أنشأه سالازار عام ١٩٢٦ كان تحت الضغط. كان الاقتصاد يعاني من أزمة النفط والحروب الاستعمارية المكلفة في غينيا وأنغولا وموزامبيق. وكان رئيس الوزراء مارسيلو كايانو قد خسر دعم الإصلاحيين الليبراليين في البرلمان عندما لم يسفر توجهه نحو التحرر السياسي والإصلاح عن نتائج. أما الحركة الطلابية، الموجهة أساساً من طرف جماعات اليسار المتطرف، فكانت تسيطر على الجامعات، أما اتحادات النقابات العمالية الكبرى فكانت تحت سيطرة المعارضة التي تضم من بينها الحزب الشيوعي. وكانت القوات المسلحة منقسمة بشكل عميق على مستوى كل الرتب وذلك أساساً بسبب عدم قدرة النظام على وضع حد للحروب الاستعمارية.

### III. تكوين هيئات الانتقال

طوال فترة الانتقال كانت هناك شريحتان من المؤسسات السياسية: المؤسسات القائمة مثل الحكومة والرئيس، والهيئات الثورية المشكلة حديثاً؛ أحياناً كان هاذان الفريقان ممثلان لهيئة واحدة. في الفترة المضطربة ما بين الانقلاب واعتماد دستور جديد في أبريل ١٩٧٦ كان هناك رئيسان وستة حكومات مؤقتة.

في أعقاب انقلاب نيسان / أبريل، أنشأت «حركة القوات المسلحة» المجلس العسكري للإنقاذ الوطني، الذي يتألف من الجنرالات من الفروع الثلاثة للقوات المسلحة، باعتباره سلطة انتقالية حتى انتخاب الجمعية التأسيسية في نيسان / أبريل ١٩٧٥. ترأس المجلس العسكري الجنرال أنطونيو دو سببيلولا. أصبح الجنرال سببيلولا رئيساً وعين وزيراً أولاً غير حزبي لكنه استقال في وقت لاحق من ذلك العام. استلمت أول حكومة مؤقتة مهامها في بداية

شهر مايو ١٩٧٤ ولم تشمل الجيش . لقد كانت حكومة ائتلافية تضم ، إلى جانب آخرين ، قادة الأحزاب السياسية الرئيسية ، بما في ذلك الحزب الشيوعي .

في شهر مايو ١٩٧٤ أيضا ، تم إنشاء مجلس الدولة ، مشتملا على أعضاء من المجلس العسكري ، وأعضاء من «لجنة تنسيق البرنامج» التابعة لحركة القوات المسلحة ، وشخصيات مدنية رائدة . في سبتمبر ١٩٧٤ ، تم حل المجلس العسكري وحل محله «مجلس العشرين» والذي شمل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعناصر من الجيش أعضاء في الحكومة المؤقتة وممثلين عن حركة القوات المسلحة . في مارس ١٩٧٥ ، في أعقاب فشل الانقلاب الذي قام به الرئيس السابق الجنرال سبينولا ، تم تعويض «مجلس العشرين» بـ «مجلس الثورة» ، الذي اشتمل على رؤساء الأركان وقادة المناطق العسكرية بالإضافة إلى أعضاء مجلس العشرين . تم إقرار مجلس الثورة غير المنتخب من طرف الدستور الديمقراطي لسنة ١٩٧٦ وألغى فقط بمناسبة الإصلاح الدستوري سنة ١٩٨٢ .

#### IV. الفاعلون

لقد تم حل الحزب الحاكم ، حزب الحركة الشعبية الوطنية في ٢٥ أبريل ١٩٧٤ . قبل الانقلاب العسكري ، كان هناك حزبان غير مشروعين ، لكنهما أكثر أحزاب المعارضة الرئيسية نشاطا: الحزب الشيوعي البرتغالي والحزب الاشتراكي الذي أسس حديثا سنة ١٩٧٣ بقيادة ماريو سواريس . أصبح قادة هذين الحزبين وزراء في الحكومة المؤقتة الأولى ، إلى جانب عضو في الحزب الليبرالي والذي أصبح قائدا للحزب الشعبي الديمقراطي الذي أنشئ حديثا . في وقت لاحق ، تم خلق حزب الوسط الديمقراطي الاجتماعي ، وهو حزب مسيحي ديمقراطي . هذه الأحزاب الأربعة ، التي حصلت على دعم دولي كبير ، أصبحت هي الأحزاب السياسية الرئيسية في ظل النظام الديمقراطي الجديد . بين نيسان / أبريل ونوفمبر ١٩٧٤ ، تم إنشاء أكثر من ٥٠ حزبا سياسيا في البرتغال .

#### V. العدالة الانتقالية

بمجرد توليه السلطة ، وضع المجلس العسكري حدا للرقابة على الصحافة ، ومنع قوات الشرطة السرية واعتقل مؤقتا عددا من مسؤوليها ، وقام بالإفراج عن السجناء السياسيين

وإلغاء المنظمات الرئيسية للنظام السابق: الحركة الشعبية الوطنية، الفيلق البرتغالي (منظمة شبه عسكرية) ومنظمة الشباب الوطني البرتغالي. غادر بعض من قيادات النظام القديم البلاد، وبقي آخرون لكن دون أن يلعبوا أي دور في الحياة العامة.

## VI. تسلسل الأحداث، لا سيما الانتخابات

• ٢٥ أبريل ١٩٧٤: انقلاب عسكري؛ المجلس العسكري للإنقاذ الوطني يستولي على السلطة.

• مايو ١٩٧٤: المجلس العسكري للإنقاذ الوطني يعين الجنرال سبينولا رئيساً للبلاد. تعيين أول حكومة انتقالية.

• يوليو ١٩٧٤: تعيين الحكومة المؤقتة الثانية، برئاسة الجنرال فاسكو غونسالفيس.

• سبتمبر ١٩٧٤: الجنرال سبينولا يستقيل ويحل محله الجنرال كوستا غوميز رئيساً للبلاد.

• أكتوبر ١٩٧٤: تعيين الحكومة المؤقتة الثالثة.

• ١١ مارس ١٩٧٥: محاولة انقلاب فاشلة من قبل الجنرال سبينولا. إحداه مجلس الثورة.

• مارس ١٩٧٥: تعيين الحكومة المؤقتة الرابعة.

• أبريل ١٩٧٥: عقد اتفاق دستوري مسبق بين «حركة القوات المسلحة» والأحزاب السياسية الرئيسية، يتم بمقتضاه تحديد دور الحركة لفترة انتقالية ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

• ٢٥ أبريل ١٩٧٥: انتخاب الجمعية التأسيسية، نسبة المشاركة أكثر من ٩٠٪.

• أغسطس ١٩٧٥: تعيين الحكومة المؤقتة الخامسة، المشكلة بصفة أساسية من الحزب الشيوعي وحلفائه في الجيش.

• سبتمبر ١٩٧٥: إنشاء الحكومة المؤقتة السادسة.

• ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٥: محاولة انقلاب من جانب الجناح الراديكالي من حركة



القوات المسلحة.

- ٢ أبريل ١٩٧٦: الموافقة على الدستور الجديد.
- ٢٥ أبريل ١٩٧٦: الانتخابات البرلمانية، والتي فاز بها الحزب الاشتراكي.
- يونيو ١٩٧٦: انتخاب الجنرال رامالهو إيانيس كرئيس للبلاد.

## VII. مسلسل الإصلاح الدستوري

استند مسلسل الإصلاح الدستوري على برنامج حركة القوات المسلحة، والذي قرر انتخاب جمعية تأسيسية. بعد فترة قصيرة من توليه السلطة، صادق المجلس العسكري على دستور مؤقت إلى حين اعتماد دستور جديد في أبريل ١٩٧٦. تم انتخاب الجمعية التأسيسية المكونة من ٢٥٠ عضواً بالاقتراع المباشر وضمت ممثلي ستة أحزاب سياسية. دامت المداورات حول الدستور الجديد لمدة عشرة أشهر، بعد ذلك وافقت الأغلبية على الدستور الجديد، مع ١٥ صوتاً فقط غير موافقين.

## VIII. إصلاح النظام السياسي

جرى الانتقال في البرتغال من نظام فئوي استبدادي ذي الحزب الواحد، إلى ديمقراطية شبه رئاسية، حيث يتم انتخاب الرئيس والبرلمان مباشرة.

## IX. النظام الانتخابي

وفقاً للتشريعات المصادق عليها خلال الفترة الانتقالية، لا يمكن أن يشارك في الانتخابات سوى الأحزاب السياسية. من أجل تشكيل حزب سياسي، كان مطلوباً الحصول على ٥,٠٠٠ توقيعاً. أما النظام الانتخابي الذي تم اختياره فكان نظام القائمة بالتمثيل النسبي، مع الترشيح المتعدد في المقاطعات (١٨ مقاطعة وجهتين مستقلتين) باستخدام طريقة «هوندت» (في توزيع المقاعد).

## X. الإدارة الانتخابية

أُنشئت اللجنة الوطنية للانتخابات في نوفمبر ١٩٧٤. وكان جزءاً أساسياً من ولايتها ضمان التعامل بالمساواة مع جميع المرشحين والأحزاب. كانت اللجنة في البداية تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء وفي وقت لاحق وزارة الداخلية. أول انتخابات في الفترة الانتقالية للجمعية التأسيسية، وكذلك الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٧٦ والانتخابات الرئاسية كانت تحت إشراف مجلس الثورة.

## اليونان:

### I. المدة الانتقالية

منذ بداية الأزمة في قبرص في يوليو ١٩٧٤، إلى الموافقة على الدستور الديمقراطي الجديد من قبل البرلمان في يونيو ١٩٧٥.

### II. السياق

في سنة ١٩٦٧، قامت مجموعة من الكولونيلات بانقلاب عسكري وحظرت كل نشاط سياسي معارض. حاول النظام العسكري الجديد تعزيز شرعيته من خلال اعتماد دستور جديد. مع ذلك كان نظاما سلطويا يستند في تسييره إلى سلطات رئاسية واسعة. وفي الوقت نفسه، وأمام تصاعد الانشقاق الشعبي والصعوبات الاقتصادية، عين الرجل القوي للطغمة العسكرية، جورج بابادوبولوس، حكومة مدنية في ٨ أكتوبر ١٩٧٣، بقيادة سبيريدون ماركنيس، زعيم الحزب التقدمي الذي لم يؤيد تاريخياً الجيش، كمحاولة أخرى لإضفاء الطابع المؤسسي والشرعية على النظام. تم رفع الأحكام العرفية وتقديم وعد بإجراء انتخابات حرة، غير أن أغلبية السياسيين اليونانيين رفضوا التفاوض مع المجلس العسكري.

في وقت لاحق عام ١٩٧٣، حصلت انتفاضة مدنية وطلابية على دعم واسع من السكان وعلى الصعيد الدولي، وأصبحت الحكومة العسكرية في عزلة متزايدة، ومنقسمة وفاقدة الشرعية.

في ٢٥ نوفمبر ١٩٧٣ وقع انقلاب عسكري آخر من داخل النظام العسكري واستولى العميد ديميتريوس إيوانيدس على السلطة، وزاد في قمع النظام للمعارضة. فقد أطاح بـ «بابادوبولوس»، وألقى القبض على رئيس الوزراء، وأعاد العمل بالأحكام العرفية وألغى المسلسل الانتخابي. مع ذلك، فإن فشل المحاولة الانقلابية للنظام العسكري في قبرص عام ١٩٧٤ وفشل هذا النظام في منع غزو تركيا الجزيرة أدى في النهاية إلى انهياره. تمت دعوة السياسي المحافظ لما بعد الحرب من المنفى، قسطنطين كارامانليس، ليصبح رئيساً للوزراء في يوليو ١٩٧٤.

### III. مكونات الهيئات الانتقالية

قامت الحكومة المدنية المؤقتة برئاسة كارامانليس بقيادة الانتقال. بعد الغزو التركي لقبرص، قام الرئيس الجنرال فايدون غيزيكيس بإزاحة الحكومة العسكرية، بمساعدة من السياسيين المدنيين، وتفاوض على عودة كارامانليس. قبل كارامانليس العرض بالعودة بشرط أن يتخلى الجيش عن دوره السياسي. شكل كارامانليس حكومة وحدة وطنية، وشرعن كل الأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي المحظور سابقاً، وألغى الرقابة والأحكام العرفية، ونظم الانتخابات البرلمانية والاستفتاء حول إلغاء النظام الملكي. كانت حكومة الوحدة الوطنية تتألف؛ من وزراء من قوى سياسية متعددة تنتمي لفترة ما قبل ١٩٦٧، يتعلق الأمر بالاتحاد الوطني الراديكالي وهو حزب محافظ، واتحاد الوسط وهو حزب ينتمي للوسط، وأيضا بعض الشباب المختارين الذين ينتمون لمقاومة الطغمة العسكرية والذين تجمعوا حول الديمقراطيين الاجتماعيين المنتمين لحزب القوى الجديدة.

### IV. الفاعلون

إن إذلال الجيش في أزمة قبرص وانهيار النظام العسكري الذي تلاه كان يعني أن التركيز تحول نحو التوصل إلى حل سياسي على حساب العناصر العسكرية. قامت هيئة الأركان المشتركة والرئيس غيزيكيس بتحييد القاعدة العسكرية غير الهرمية للنظام القديم، وبالتالي إبعاد القوات المسلحة من نظام يحتضر وتسهيل الطريق لنقل السلطة.

## ٧. العدالة الانتقالية

بين خريف عام ١٩٧٤ ونهاية عام ١٩٧٥، حاول النظام الجديد «تنظيف» المؤسسات العمومية من نخبة الطغمة العسكرية والمتعاونين معها. ورغم أن العملية تم تنفيذها عبر عدد من المؤسسات، إلا أن العقوبات كانت عموماً أكثر شدة بالنسبة للمسؤولين عن إقامة النظام منها بالنسبة للأعضاء الآخرين، حتى الرئيسيين منهم مثل الوزراء وأولئك الذين شاركوا في التعذيب. إن العقوبات الخفيفة التي طبقت على البعض كانت جزءاً من تسوية سعت من خلالها النخب الديمقراطية إلى تجنب الجيش إجراءات قاسية، خوفاً من احتمال نشوب حرب مع تركيا، ومن ردة فعل مناهضة لحكومة النظام الجديد من طرف القوات المسلحة.

بعد عدد من القضايا القانونية الخاصة المرفوعة ضد قادة الهيئة العسكرية، بدأت مرحلة ثانية من عملية العدالة الانتقالية أكثر طموحاً: في غشت / أغسطس ١٩٧٤ كان رئيس هيئة الأركان المشتركة وقائد الجيش متقاعدتين، وفي أيلول / سبتمبر صدر تشريع جديد يخص المتعاونين مع النظام السابق، وتبعاً لذلك فإن الأساتذة والقضاة وضباط الشرطة ورؤساء البلديات والمحامين ومديري المؤسسات العامة والتعاونيات ومديري وسائل الإعلام التابعة للدولة الذين كانوا قد تعاونوا مع النظام العسكري تم فصلهم من مناصبهم. في أكتوبر، تم توقيف خمسة من أبرز قادة المجلس العسكري وترحيلهم. بعد المحاولة الانقلابية في فبراير ١٩٧٥، أصبح موقف الحكومة من ضباط الجيش أكثر تصلباً فتم إجبار الكثيرين منهم على التقاعد أو تم فصلهم. وفي يوليو ١٩٧٥، قررت أعلى محكمة مدنية أن العناصر العسكرية التي قامت بالانقلاب وحدها هي التي يجب أن تحاكم بتهمة الخيانة العظمى، دون النخبة المدنية.

## ٧. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- ٢٤ يوليو ١٩٧٤: أصبح كارامليس رئيساً للوزراء، وأدى اليمين الدستورية أمام النظام العسكري.
- ١٧ نوفمبر ١٩٧٤: فاز في الانتخابات البرلمانية التعددية "حزب الديمقراطية الجديد" الذي أسسه حديثاً كارامليس بنسبة ٥٤,٤% من الأصوات.
- ٨ ديسمبر ١٩٧٤: استفتاء شعبي حول ما إذا كان اليونان يريد أن يكون ملكية أو

- جمهورية جاء بنتيجة ٦٩ ٪ نعم لخيار الجمهورية .
- ديسمبر ١٩٧٤ : افتتاح البرلمان المنتخب حديثا .
- ١٩ يونيو ١٩٧٥ : الانتخابات الرئاسية الأولى في الجمهورية الديمقراطية الجديدة؛ انتخاب قسطنطين تساتسوس من طرف البرلمان .
- يونيو ١٩٧٥ : البرلمان يصادق على دستور جمهوري وديمقراطي .
- ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ : الانتخابات العامة .

## VII . مسلسل الإصلاح الدستوري

شكلت صياغة دستور جديد مسألة ذات أولوية بالنسبة لحكومة كارامليس ، الذي أعاد العمل في البداية بدستور ١٩٥٢ ، لكن بمواد تحيل إلى الملك الذي تمت إزاحته . بعد ذلك ، تم تحرير دستور جديد بالاعتماد على نصوص دستوري ١٩٢٧ و ١٩٥٢ ، ومستوحى من دستور ألمانيا الغربية ودستور فرنسا لسنة ١٩٥٨ . وقد أعد المشروع من قبل الحكومة وأقره مجلس النواب . كانت عملية صياغة الدستور إلى حد كبير عملية من جانب واحد من قبل الحكومة . فقد تم استبعاد قوى اليسار من هذه العملية ، وعلى الرغم من أنه كانت هناك مناقشة حرة للنص الدستوري ، كانت المدة قصيرة وقاطع أعضاء المعارضة في البرلمان التصويت احتجاجا على رفض الأغلبية مراجعة سلطات الرئيس ، الذي كان يتمتع بسلطات تنفيذية كبيرة . لم يقع اللجوء إلى المحكمة الدستورية لأن هذه الهيئة كانت قد فقدت مصداقيتها بسبب دورها خلال الحكم العسكري الدكتاتوري .

يعتبر الرئيس والحكومة مسؤولين أمام البرلمان ، وتخضع القوانين التي يقرها البرلمان لحق النقض الرئاسي ، والذي بدوره لا يمكن تجاوزه إلا بتصويت الأغلبية المطلقة داخل البرلمان .

## VIII . إصلاح النظام السياسي

انتقل اليونان من الدكتاتورية العسكرية إلى نظام جمهوري برلماني مع مجلس تشريعي بغرفة واحدة .

## IX. النظام الانتخابي

وضعت القوانين الانتخابية عام ١٩٧٤ و١٩٧٧ نظام التمثيل النسبي من أجل ٣٠٠ مقعداً برلمانياً على أساس القوائم الحزبية في ٥٦ دائرة ينتخب فيها الأعضاء لمدة أربع سنوات. تمثل كل دائرة بما بين واحد و ٣٢ عضواً، وفقاً لعدد سكانها. توزع المقاعد المتبقية بين الأحزاب السياسية التي تحصل على أكثر من النسبة الدنيا المطلوبة من الأصوات (١٧٪ من التصويت الوطني لحزب واحد، و ٢٥٪ لإتلاف حزبيين، و ٣٠٪ لإتلاف من ثلاثة أحزاب أو أكثر). يتم توزيع ٢٨٠ مقعداً على أساس تصويت الدوائر الانتخابية ويتم تخصيص ١٢ المتبقية بناءً على القوائم الوطنية. ينتخب الرئيس من قبل البرلمان لمدة خمس سنوات، ويعين الوزير الأول بناءً على الأغلبية في البرلمان.

## X. الإدارة الانتخابية

نظمت الانتخابات من قبل وزارة الداخلية تحت إشراف هيئة جماعية تتألف من قضاة ورجال قانون.

## إسبانيا:

### I. المدة الانتقالية

تبدأ من وفاة فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥، إلى حين اعتماد الدستور الجديد سنة ١٩٧٨.

### II. السياق

انطلق الانتقال الديمقراطي بإسبانيا بعد وفاة فرانكو في نوفمبر ١٩٧٥ واسترجاع النظام الملكي في شخص الملك خوان كارلوس دي بوربون. وإدراكاً منها أن الأحداث كانت تقود البلاد نحو نظام أكثر انفتاحاً، رأت النخب الفرانكوية أنها لا تستطيع البقاء في السلطة بدون ممارسة القمع على نطاق واسع والذي لم تكن مستعدة لفرضه. لذلك شرعت هاته النخب في إصلاح النظام السياسي، وبعد إقالة الرئيس أرياس نافارو، توجهت نحو ديمقراطية كاملة. وبالنظر إلى أن النظام حظى بدعم القوات المسلحة، قرر المعارضون الانضمام إلى الانتقال

بدلا من محاولة الإطاحة به. وبذلك كانت إسبانيا مثالا لانتقال نحو الديمقراطية متفاوض عليه.

### III. تكوين الهيئات الانتقالية

إن الفاعلين الرئيسيين في عملية الانتقال كانا هما الملك المتوج حديثا خوان كارلوس، وحكومتي سواريز (المعين من قبل الملك ١٩٧٦-١٩٧٧، المنتخب من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩). أقنع سواريز البرلمان الفرنكوي بالسماح بإجراء انتخابات مفتوحة وحررة بمشاركة كاملة للأحزاب السياسية، بما في ذلك الحزب الشيوعي الذي كان سواريز قد منحه الشرعية بشكل أثار الجدل. لعب البرلمان الفرنكوي أيضا دورا إيجابيا في الانتقال، بموافقه على إضفاء الطابع المؤسسي على العملية الديمقراطية بدءا بانتخابات برلمانية حرة.

### IV. دور للحزب الحاكم

بالرغم من أن سواريز كان أحد الوجوه الرئيسية في عملية الانتقال، فإنه كان زعيم حزب فرانكو «الحركة الوطنية»، حزب لم يلعب إلا دورا ثانويا في عملية الانتقال ولكنه اختفى كليا. أنشأ وزراء سامون وبيروقراطيين من عهد فرانكو «التحالف الشعبي» في سنة ١٩٧٦ تحت قيادة مانويل فراغا. فاز التحالف الشعبي بحوالي ٢٥٪ من الأصوات وأصبح أحد أحزاب المعارضة. في ١٩٨٩ غير التحالف الشعبي قيادته، وأعاد تموقعه تحت اسم «الحزب الشعبي» وترأس الحكومة بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٤.

### V. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- نوفمبر ١٩٧٥ - يناير ١٩٧٦: وفاة فرانكو وتتويج الملك خوان كارلوس، حكومة أرياس نافارو الثانية.
- يوليو ١٩٧٦: بعد المظاهرات والإضرابات، أقال الملك حكومة نافارو وعين سواريز وزيرا أول.
- سبتمبر ١٩٧٦: عرض سواريز قانون الإصلاح السياسي على البرلمان؛ يقترح

القانون نظام المجلسين ، ويحدد تفاصيل صلاحيات الملك وإجراءات الإصلاح الدستوري .

• يقترح أيضا نظاما لانتخابات البرلمان على أساس نظام التمثيل النسبي في مجلس النواب، ونظام تعددي لانتخاب مجلس الشيوخ. وتقرر إجراء الانتخابات في يونيو ١٩٧٧ .

• نوفمبر ١٩٧٦: البرلمان يوافق على قانون الإصلاح السياسي باعتباره قانونا دستوريا .

• ديسمبر ١٩٧٦: المصادقة على قانون الإصلاح السياسي من خلال استفتاء .

• مارس ١٩٧٧: مرسوم ملكي يدعو إلى إجراء انتخابات .

• أبريل ١٩٧٧: شرعة الحزب الشيوعي الإسباني .

• يونيو ١٩٧٧: فوز حزب سواريز «اتحاد الوسط الديمقراطي» في أول انتخابات برلمانية ديمقراطية. البرلمان يضع دستورا جديدا .

• أكتوبر ١٩٧٧: موثيق مونكلوا: الحكومة توافق على الإطار الأساسي الاقتصادي والاجتماعي مع الأحزاب البرلمانية والنقابات الرئيسية والجمعيات المهنية .

• ديسمبر ١٩٧٨: الاستفتاء على الدستور الجديد .

• مارس ١٩٧٩: الانتخابات البرلمانية الثانية، فاز فيها اتحاد الوسط الديمقراطي .

• فبراير ١٩٨١: انقلاب عسكري فاشل .

• أكتوبر ١٩٨٢: الانتخابات البرلمانية الثالثة والتي فاز بها الحزب الاشتراكي .

## VI . مسلسل الإصلاح الدستوري

بدأ البرلمان في وضع مسودة للدستور في صيف عام ١٩٧٧ ووافق عليه مجلسا البرلمان بشكل منفصل في أكتوبر ١٩٧٨ وصادق على النص النهائي في استفتاء في ديسمبر ١٩٧٨ .



## VII. إصلاح النظام السياسي

انتقلت اسبانيا من نظام الحزب الوحيد السلطوي إلى ملكية دستورية برلمانية.

## VIII. النظام الانتخابي

منذ انتخابات يونيو ١٩٧٧، طبقت إسبانيا التمثيل النسبي كنظام انتخابي لمجلس النواب، ولكن هناك حد أدنى من التمثيل لعضوين لكل من المقاطعات الخمسين، بالإضافة إلى عضو واحد لكل من المناطق الإسبانية المستقلة سبتة ومليلية. وما تبقى من ٢٤٨ مقعدا فيخصص بالتناسب على أساس عدد السكان مع عتبة ٣٪ والقوائم الحزبية المغلقة باستخدام طريقة توزيع "هير نيمير". ونظرا للعدد الكبير من الدوائر الانتخابية، فإن النظام الانتخابي يكون لصالح الأحزاب الكبيرة. ويتكون مجلس الشيوخ من ٢٦٤ عضوا: ٢٠٨ تنتخب بأغلبية الأصوات الشعبية (أربعة في كل محافظة) انطلاقا من قائمة مفتوحة، و٥٦ معينين من قبل البرلمانات الجهوية.

## IX. الإدارة الانتخابية

استفتاء عام ١٩٧٨ والانتخابات اللاحقة نظمت ونفذت من قبل وزارة الداخلية.

## هنغاريا:

### I. المدة الانتقالية

من فبراير ١٩٨٩ عندما وافق الحزب الحاكم «حزب العمال الاشتراكي الهنغاري» على نظام التعددية الحزبية، إلى انتخابات أبريل ١٩٩٠، التي فازت بها المعارضة.

### II. السياق

في أواخر عام ١٩٨٨، بدأت وضعية إجتماعية واقتصادية صعبة تقوض شرعية النظام الهنغاري. وقد تمكنت مجموعة قوية بنحو متزايد من داخل الحزب، بدعم من المعارضة المنظمة جيدا، أن تتحدى يانوس كادار بنجاح، زعيم حزب العمال الاشتراكي الهنغاري،

في مؤتمر الحزب وإجباره على قبول فكرة الديمقراطية التعددية. كان في هنغاريا بالفعل عدة أحزاب للمعارضة في بداية ١٩٨٩ مما ساعد على الانتقال إلى نظام متعدد الأحزاب. وقد شملت «المنتدى الديمقراطي المجري» (وهو حزب وسط يميني)، و«اتحاد الشباب الديمقراطيين»، وحزب صغار الملاك المستقلين، وتحالف الديمقراطيين الأحرار، والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

وبتشجيع من النجاح الذي حققته العديد من المظاهرات حول الذكرى السنوية لثورة ١٨٤٨، شكلت هذه الأحزاب «المائدة المستديرة للمعارضة» في مارس ١٩٨٩. وكان الهدف منها الاتفاق على ماذا يجب أن يطلب من النظام بشأن عملية الانتقال. وافق النظام في نهاية المطاف على تنظيم مائدة مستديرة للمحادثات مع المعارضة المعروفة باسم «المائدة المستديرة للمفاوضات الثلاثية الأطراف». وقد عقدت من يونيو إلى سبتمبر ١٩٨٩.

### III. تكوين الهيئات الانتقالية

تألفت «مائدة المفاوضات الثلاثية» من حزب العمال الاشتراكي الهنغاري، و«المائدة المستديرة للمعارضة»، وتكون الجانب الثالث من مجموعة من المنظمات تضم المجلس الوطني لنقابات العمال، والمجلس الوطني للمرأة المجرية ومنظمة شباب الحزب الشيوعي. كانت طبيعته الثلاثية الأطراف نتيجة المفاوضات الناجحة لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري بأن يكون هناك جانب ثالث على قدم المساواة في مائدة المفاوضات. وكان الغرض الرئيسي من «مائدة المفاوضات الثلاثية» إرساء القواعد التي يمكن بموجبها إجراء انتخابات تعددية، بما في ذلك القانون الانتخابي والنظام السياسي الجديد. ولم يكن في نيتها تقاسم السلطة بين الأطراف الثلاثة. وقد كانت إحدى النقاط الأساسية التي استنتجتها هي أن التشريع لا ينبغي أن يسبق الاتفاقات السياسية. وبما أن الأمر تعلق بانتقال متفاوض عليه، فقد بقيت الحكومة الشيوعية في السلطة حتى آذار / مارس ١٩٩٠ عندما أجريت الانتخابات.

### IV. الفاعلون

كان حزب العمال الاشتراكي الهنغاري طرفا فاعلا رئيسيا في عملية الانتقال؛ فقد جاء الدفع نحو الانتقال من داخل الحزب وكان تقدم المفاوضات تدريجيا. تم حل الحزب طوعيا

من قبل أعضائه في أكتوبر ١٩٨٩ وتم تعويضه جزئياً بحزب يحمل اسماً جديداً هو الحزب الاشتراكي الهنغاري. وقد شارك في أول انتخابات حرة أجريت في مارس ١٩٩٠.

## ٧. العدالة الانتقالية

بعد انتخابات عام ١٩٩٠، دفعت الحكومة الجديدة في اتجاه متابعة الأفراد الذين ساهموا في سحق ثورة ١٩٥٦. وحاول قانون صدر سنة ١٩٩١ تمديد القيود المفروضة في قوانين التقادم المسقط للجرائم التي ارتكبت في ظل النظام السياسي السابق، ولكن المحكمة الدستورية قضت بأن قانون ١٩٩١ غير دستوري. ومع ذلك، فإن نفس المحكمة أيدت النسخة المنقحة من القانون، الذي يصنف جرائم ١٩٥٦ كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكلاهما لا يخضع لقانون التقادم. في ٩ مارس ١٩٩٤، أي شهرين قبل الانتخابات الوطنية، اعتمد البرلمان قانون التطهير الذي أخضع ما يقرب من ١٢,٠٠٠ من الموظفين لعملية فرز من أجل تحديد ما إذا كانوا قد تعاونوا مع الشرطة السرية السابقة. ألغت المحكمة الدستورية أحكاماً عديدة من قانون آذار / مارس ١٩٩٤، معتبرة إياها غامضة وتعسفية.

## ٦. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- مايو ١٩٨٨: يانوس كادار، زعيم حزب العمال الاشتراكي الهنغاري زعيماً للحزب، أطيح به في مؤتمر الحزب.
- مارس ١٩٨٩: مظاهرات شعبية ضد النظام، تكوين المائدة المستديرة للمعارضة.
- حزيران / سبتمبر ١٩٨٩: انعقدت المائدة المستديرة الثلاثية للمفاوضات.
- يونيو ١٩٨٩: حفل إعادة دفن عدد من الشخصيات البارزة منتمية لثورة ١٩٥٦، اعترافاً لها بأهميتها.
- أكتوبر ١٩٨٩: البرلمان يوافق على مجموعة القواعد الانتخابية الجديدة وعلى اسم جديد للبلاد.
- أكتوبر ١٩٨٩: حزب العمال الاشتراكي الهنغاري يصبح الحزب الاشتراكي الهنغاري.

- نوفمبر ١٩٨٩: استفتاء شعبي يقرر أن الانتخابات الرئاسية سوف تجرى مباشرة بعد الانتخابات العامة. وقد قرر البرلمان انتخابات الرئيس بالاقتراع غير المباشرة.
- آذار / مارس ونيسان / أبريل ١٩٩٠: أول انتخابات تعددية، التي فازت بها المعارضة.
- مايو ١٩٩٠: البرلمان ينتخب رئيسا جديدا.

## VII. عملية الإصلاح الدستوري

تم الاتفاق في إطار المائدة المستديرة الثلاثية للمفاوضات على أن يستخدم الدستور القائم كأساس لوثيقة جديدة، بعد تغييره بطريقة يمكن أن يستخدم بها في نظام ديمقراطي. وقد اعتمدت هذه التعديلات من قبل البرلمان في أكتوبر ١٩٨٩ بأغلبية ثلثي أعضائه. لقد كان توازن السلط بين الرئيس والبرلمان واحدة من المسائل الشائكة في عملية الانتقال، أسفرت عن انقسام داخل المائدة المستديرة للمعارضة، وكذلك بين الحزب الشيوعي والمعارضة. ونظرا لعدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن هذا الموضوع، تم تنظيم استفتاء شعبي في نوفمبر ١٩٨٩. وأعلن الدستور المعدل حديثا أن هنغاريا جمهورية ديمقراطية، تعمل وفق اقتصاد السوق، والمبادئ الأساسية للديمقراطية، ونص على مجموعة من القواعد التي تجعل من البلاد نظاما برلمانيا محضا. وسمح الدستور بإحداث المحكمة الدستورية، يتكون نصف أعضائها من الذين انتخبوا من قبل البرلمان سنة ١٩٩٠.

بعد إجراء أول انتخابات حرة، أضاف البرلمان الجديد مزيدا من التعديلات على الدستور، من أجل تغيير بعض المصطلحات الاشتراكية بمصطلحات أخرى أكثر ارتباطا بالنظام الديمقراطي.

## VIII. النظام الانتخابي

كان النظام الانتخابي لعام ١٩٨٩ حلا وسطا بين الدائرة الأحادية الاسمية ونماذج القائمة الحزبية. وضع ممثلو جميع الأحزاب نظاما انتخابيا مختلطا بدورتين مع عتبة ٤٪. من بين ٣٨٦ مقعدا في البرلمان، ١٧٦ تعتبر دوائر فردية، و ١٥٢ بناء على قوائم، و ٥٨ كمقاعد تنتخب على صعيد قائمة وطنية. في الدوائر الفردية، يتعين الحصول على الأغلبية المطلقة من

أجل الفوز. وإذا لم يفز أي مرشح، يجرى دور ثان مع ضرورة توفر نسبة للمشاركة محددة في ٢٥٪ كحد أدنى وضرورة توفر التعددية. وينطبق نفس الشيء على القوائم الوطنية؛ حيث تجمع الأحزاب المرشحة في القوائم الوطنية جميع أصواتها الفائزة، وتتم ترجمتها إلى مقاعد باستخدام صيغة «هوندت» في توزيع المقاعد. ينتخب الرئيس بشكل غير مباشر بعد الانتخابات البرلمانية من طرف البرلمان الجديد.

## IX. الإدارة الانتخابية

وفقا للقواعد التي صادق عليها البرلمان عام ١٩٨٩، تتألف الهيئة الانتخابية المسؤولة عن الانتخابات من اللجنة الانتخابية الوطنية ولجان انتخابية تشغل كقسم انتخابي ودوائر انتخابية جهوية، ومجالس للمراجعة. تعتبر هذه الهيئات الانتخابية منظمات مستقلة طبقا للقانون. يتوفر كل مستوى من مستويات إدارة الانتخابات على مجموعات عمل تعين لمساعدتها في عملها، ويتم تعيين أعضائه من قبل المستويات المطابقة الحكومية المحلية أو الوطنية.

### بولندا:

#### I. المدة الانتقالية

من انهيار الشيوعية في سبتمبر ١٩٨٩ إلى الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٣.

#### II. السياق

بلغت المعارضة للنظام الشيوعي ذروتها في بولندا في صيف عام ١٩٨٠ عندما أسفرت الإضرابات عن ميلاد نقابة تضامن، التي تطورت إلى ١٠ ملايين حركة اجتماعية قوية. بعد الإضرابات التي عمت البلاد خلال الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٨٨، اعترف الحزب الشيوعي بأنه لم يعد قادرا على حكم البلاد بشكل فعال. حاول الحزب جلب الحركة نحو النظام من خلال مناقشات في إطار موائد مستديرة. أما الكنيسة الكاثوليكية التي كانت جزءا من الحوار الثلاثي مع نقابة تضامن والحزب الشيوعي في أزمة ١٩٨٠-١٩٨١، فقد تراجعت واكتفت بالقيام بدور الوساطة في ١٩٨٨-١٩٨٩.

شهدت انتخابات ٤ يونيو نصرا كبيرا لنقابة «تضامن»، التي فازت بجميع المقاعد المتنافس عليها في مجلس النواب، وجميع المقاعد في مجلس الشيوخ ما عدا مقعد واحد. في سبتمبر ١٩٨٩، بعد رفض «تضامن» تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب الشيوعي، طلب زعيم الحزب الجنرال ياروزلسكي من «تضامن» القيام بتشكيل الحكومة تحت قيادة تاديوش مازوفيتسكي زعيم «تضامن».

### III. تشكيل الهيئات الانتقالية

بعد انهيار النظام الشيوعي، أصبحت الحكومة بقيادة «تضامن» فعلا هي الجهاز الذي قاد الانتقال. وقد مكنت الشرعية السياسية لتضامن من السيطرة على أول حكومة ما بعد الفترة الشيوعية، حيث حصلت على نصف المناصب، بما في ذلك منصب رئيس الوزراء بقيادة تاديوش مازوفيتسكي ووزارة المالية. أما المناصب الوزارية المتبقية، فقد توزعت بين الحزبين الشيوعيين السابقين وهما الحزب الشعبي المتحد والحزب الديمقراطي، بينما احتفظ الشيوعيين بالسيطرة على وزارات الشؤون الداخلية، والدفاع، والنقل، والعلاقات الخارجية والاقتصادية.

### IV. دور للحزب الحاكم

لعب حزب العمال المتحدين الشيوعي دورا حاسما في الفترة الانتقالية عن طريق الشروع في مفاوضات مع قيادة تضامن المعارضة والدعوة لاجتماع المائدة المستديرة، والتي أدت إلى إضفاء الصفة القانونية على تضامن والدعوة لإجراء انتخابات حرة جزئيا في يونيو ١٩٨٩. في يناير ١٩٩٠، تخلى مؤتمر الحزب عن الماركسية، وأعاد تموقع نفسه بوصفه ديمقراطية اجتماعية لجمهورية بولندا. وقد اعتمد الديمقراطية الاشتراكية، وفاز في الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٣، وساهم في تشكيل الحكومة الائتلافية (١٩٩٣ و ١٩٩٧).

### V. تسلسل الأحداث

• فبراير ونيسان / أبريل ١٩٨٩: محادثات المائدة المستديرة بين «تضامن» والحزب الشيوعي.



- يونيو ١٩٨٩: انتخابات برلمانية حرة جزئياً، على أساس اتفاق انتقالي بين «تضامن» والحزب الشيوعي، وانتخب البرلمان
- الجنرال ياروزلسكي، زعيم الحزب الشيوعي، رئيساً.
- سبتمبر ١٩٨٩: اعتراف الشيوعيون بعجزهم في تشكيل حكومة. بعد رفض «تضامن» تشكيل حكومة ائتلافية مع الحزب
- الشيوعي، تمت دعوتها لتشكيل الحكومة حيث تحملت فيها منصب رئيس الوزراء ووزارة المالية.
- ديسمبر ١٩٩٠: انتخابات رئاسية مباشرة. تم انتخاب ليخ فاليسا.
- أكتوبر ١٩٩١: أول انتخابات برلمانية حرة تماماً.
- سبتمبر ١٩٩٣: انتخابات برلمانية ثانية حرة؛ عودة الحزب الشيوعي بعد إصلاحه لتقلد المهام.

## VI. عملية الإصلاح الدستوري

تم اعتماد إصلاح أبريل ١٩٨٩ لدستور عام ١٩٥٢ من طرف البرلمان الشيوعي إثر اتفاق المائدة المستديرة. وتضمنت التعديلات الدستورية إعادة العمل بالغرفة العليا (مجلس الشيوخ)، وتقوية صلاحيات البرلمان، وإلغاء منصب الأمين العام للحزب الشيوعي وإحداث منصب رئيس الدولة (الرئيس)، وخلق المجلس الوطني للقضاء لضمان استقلال المحاكم، وإدخال تغييرات على القوانين الانتخابية لإتاحة الفرصة لإجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية.

اعتمد «الدستور الصغير» لسنة ١٩٩٢ بتصويت في أول برلمان ديمقراطي. وبالرغم من أنه كان لا يزال يعتمد على دستور ١٩٥٢، فقد عدلت معظم بنوده المتجاوزة. فقد عوض الإشارة إلى بولندا كدولة شيوعية واشتراكية بالتصريح بأنها ديمقراطية ليبرالية، ونص على اقتصاد السوق، ونظم العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن التنصيص على الحكم الذاتي المحلي. وأخيراً تم استبدال دستور ١٩٥٢ بدستور جمهورية بولندا من طرف البرلمان في نيسان / أبريل ١٩٩٧، وتمت الموافقة عليه في استفتاء مايو ١٩٩٧.

## VII. إصلاح النظام السياسي

حولت ثورة ١٩٨٩ نظام الحزب الشيوعي الوحيد ببولندا إلى نظام ديمقراطي شبه رئاسي مع انتخابات رئاسية مباشرة وبرلمان يتكون من مجلسين .

## VIII. النظام الانتخابي

في الانتخابات النيابية في حزيران / يونيو ١٩٨٩ ، ٣٥٪ فقط من المقاعد في مجلس النواب كانت محل تنافس حر . ومنذ ذلك الحين ، استخدمت بولندا نظام التمثيل النسبي ذو مستويين يجمع بين المقاطعات التعددية وقائمة تعويض وطنية . استندت انتخابات ١٩٩١ على ٣٧ مقاطعة و ٦٩ مقعدا بالقائمة الوطنية مع استخدام صيغة هير نيمير لتوزيع المقاعد . لم يتم تطبيق أية عتبة للانتخاب في المقاطعات ، ولكن تم تطبيق عتبة ٥٪ بالنسبة للقائمة الوطنية . أدى هذا النظام النسبي للغاية إلى دخول ٢٩ حزبا للبرلمان ، لم يحصل أي منها على أكثر من ١٤٪ من الأصوات . وأكد «الدستور الصغير» لعام ١٩٩٢ مبدأ التمثيل النسبي كأساس للقانون الانتخابي . وفي سنة ١٩٩٣ تم تغيير صيغة توزيع المقاعد والأخذ بطريقة هوندت ، ونتج عن تغييرات أخرى خلق ٥٢ مقاطعة و ٦٩ مقعدا برسم القائمة الوطنية . أدخلت أيضا عتبات جديدة للقابلية للانتخاب: للفوز في المقاطعات يجب أن يحصل الحزب على ٥٪ من الأصوات على الصعيد الوطني (٨٪ بالنسبة للتحالفات) ، في حين كانت العتبة بالنسبة للقائمة الوطنية هي ٧٪ .

## IX. الإدارة الانتخابية

تم تدبير الانتخابات التشريعية ليونيو ١٩٨٩ من قبل لجنة الدولة للانتخابات المسؤولة عن تنظيم والإشراف على الانتخابات .

## بلغاريا:

### I. المدة الانتقالية

من حدوث انقلاب داخلي في الحزب الشيوعي البلغاري الحاكم في نوفمبر ١٩٨٩ إلى أكتوبر ١٩٩١ عندما فاز حزب المعارضة الرئيسي في الانتخابات الثانية التي عقدت منذ عام ١٩٨٩ .





## II. السياق

قبل الانقلاب لم تكن هناك معارضة منظمة ضد الحزب الشيوعي البلغاري الحاكم بقيادة تودور زهيفكوف. لكن كانت قوات المعارضة تتكون من عناصر عديدة داخل الحزب. مع ذلك، وفي غضون بضعة أسابيع، تكون اتحاد القوى الديمقراطية المعارض، وهو منظمة شكلت مظلة شملت العشرات من المجموعات الصغيرة المعارضة، واتفق مع عناصر معتدلة من النظام على عقد مائدة مستديرة للمحادثات من أجل التفاوض على عملية الانتقال. جرت المحادثات في الفترة ما بين يناير ومايو ١٩٩٠ وكانت بقيادة اندريه لوكانوف، واحد من الفاعلين الرئيسيين في الانقلاب باسم الحزب الشيوعي البلغاري، وجيليو جيليف زعيم اتحاد القوى الديمقراطية. أسفرت المحادثات عن إدخال تعديلات دستورية ووضع القواعد الأساسية للانتقال من أجل انتخابات حزبية تعددية للجمعية الوطنية الكبرى (الدستورية). سمح تنظيم انتخابات سريعة للحزب الشيوعي البلغاري بالاستفادة من موقعه المهيمن باعتباره المنظمة السياسية الوحيدة المؤسسة في بلغاريا في ذلك الوقت، وبالتالي قادرة على تعبئة الأصوات.

نظمت الانتخابات من طرف الحكومة التي يديرها الحزب الشيوعي البلغاري مع اندريه لوكانوف رئيسا للوزراء.

## III. تكوين الهيئات الانتقالية

بقي الحزب الشيوعي البلغاري في السلطة حتى الانتخابات الأولى في يونيو ١٩٩٠. في غضون ذلك، اقترح الحزب بعض التعديلات القانونية والدستورية تعرض على موافقة البرلمان الذي كان ما زال لديه فيه الأغلبية، من أجل البدء في عملية الانتقال نحو الديمقراطية. بتصرفه هذا، جدد الحزب شرعيته وعزز موقفه في سياق الانتقال لم يعد ممكنا تجنبه. ببيتر ملادينوف، زعيم الانقلاب، الذي انتخب رئيسا في أبريل ١٩٩٠، قدم استقالته في يوليو بعد احتجاجات ضخمة في الشارع اندلعت بسبب التزوير المزعوم للانتخابات خلال انتخابات يونيو ١٩٩٠، وعرض شريط فيديو له وهو يدافع عن استخدام الدبابات ضد الاحتجاجات المناهضة للحكومة في ديسمبر ١٩٨٩. انتخبت الجمعية الوطنية الكبرى زعيم اتحاد القوى الديمقراطية جيليو جيليف رئيسا للبلاد.

في نهاية عام ١٩٩٠، استقالت أيضا الحكومة التي يقودها لوكانوف باسم الحزب الشيوعي البلغاري بعد المظاهرات الحاشدة والإضراب العام، وحلت محلها حكومة انتقالية للوفاق الوطني، تم تعيينها من قبل الجمعية الوطنية الكبرى. ضمت هذه الحكومة الجديدة وزيرا أول غير حزبي وممثلين عن كل حزب رئيسي كنواب للرئيس.

#### IV. الفاعلون

في البداية، جاء الفاعلون الرئيسيون في عملية الانتقال من داخل الحزب الشيوعي. مع ملادينوف قائد الانقلاب رئيسا، تم توزيع المناصب العليا بين «الإصلاحيين». لم يقم أبدا الحزب بحل نفسه رسميا، لكن غير اسمه وأصبح الحزب الاشتراكي البلغاري، وشرع في إجراء عدة تغييرات أخرى، بما في ذلك تغيير وثائق انخراط أعضائه. لقد سمح الحفاظ على الاستمرارية التنظيمية «للإصلاح» الرسمي للحزب (المسجل في نيسان / أبريل ١٩٩٠) بإضفاء الشرعية على نفسه عندما فاز في أول انتخابات حرة في يونيو ١٩٩٠، على الرغم من وجود مزاعم قوية وذات مصداقية بخصوص تزوير الانتخابات.

تمكنت جماعات معارضة وليدة من فرض بعض الضغوط على النظام. وبعد الاحتجاجات العامة في صالح التغيير الديمقراطي، بدأ ملادينوف تنفيذ إجراءات ليبرالية، بما في ذلك إلغاء الوضع القانوني الخاص للحزب الشيوعي في الدستور. وقد تنامي تأثير المجتمع المدني بعد انتخابات عام ١٩٩٠ عندما نظمت تظاهرات وإضرابات احتجاجا على انحراف الحزب الاشتراكي البلغاري عن الديمقراطية، وانتهت باستقالة الحكومة في ديسمبر من ذلك العام.

#### V. العدالة الانتقالية

على الرغم من إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في عام ١٩٩٠، فإن المتابعة النشطة لشيوعيين تعاونوا مع النظام السابق تمت عرقلتها بشكل منتظم من قبل أعضاء البرلمان ووزارات الحكومة لمدة ثلاثين عاما. وعندما تسلم اتحاد القوى الديمقراطية المعارض السلطة في ١٩٩١، تجددت الدعوة لتطهير الحكومة وبعض أعضاء المؤسسات غير الحكومية الشيوعية سابقا. تم اقتراح أربعة قوانين للتطهير السياسي، قدمت إلى البرلمان في ١٩٩٢، لمنع أي شخص كان في منصب للقيادة بين ٩ سبتمبر ١٩٤٤ و١ يناير ١٩٩٠، من شغل مناصب عامة لمدة خمس

سنوات. غير أن المحكمة الدستورية اعتبرت أن مشاريع القوانين هذه غير دستورية قبل أن تعرض على التصويت. وبشكل مثير للجدل، أيدت المحكمة في وقت لاحق قانوناً آخر للتطهير يسمح بفرز جميع الأشخاص الراغبين في تولي مناصب تنفيذية في المنظمات العلمية.

## VI. تسلسل الأحداث وخاصة الانتخابات

- نوفمبر ١٩٨٩: انقلاب داخلي ينهي زعامة زهيفكوف.
- يناير ١٩٩٠: الاجتماع الأول للمائدة المستديرة للمحادثات بين الحزب الشيوعي والمعارضة.
- مارس ١٩٩٠: اعتماد القواعد الانتخابية الجديدة.
- أبريل ١٩٩٠: أول انتخابات حرة للجمعية (الدستورية) الوطنية الكبرى.
- يوليو ١٩٩٠: استقالة الرئيس ملادينوف؛ والبرلمان يعين زيليو زيليف ليحل محله.
- ديسمبر ١٩٩٠: انهيار حكومة الحزب الاشتراكي البرتغالي وسط مظاهرات وإضراب عام. البرلمان ينتخب حكومة ائتلافية يقودها رئيس وزراء غير منتمي حزبياً، مع نواب للرئيس من الحزب الاشتراكي البلغاري، والاتحاد الزراعي الشعبي.
- يوليو ١٩٩١: إقرار الدستور الجديد.
- أغسطس ١٩٩١: الجمعية الوطنية الكبرى تقرر حل نفسها، تحت ضغط المعارضة، بضعة أيام بعد الانقلاب المضاد لـ«كوراتشوف» في الاتحاد السوفياتي.
- أكتوبر ١٩٩١: اتحاد القوى الديمقراطية يفوز في انتخابات الجمعية البرلمانية العادية.

## VII. مسلسل الإصلاح الدستوري

من بين التعديلات الدستورية الرئيسية التي نتجت عن محادثات المائدة المستديرة ضمان حقوق الإنسان، وإنهاء وجود منظمات الحزب الشيوعي البلغاري في أماكن العمل، وعدم تسييس الجيش والشرطة والقضاء والهيئة الدبلوماسية. وحصل الاتفاق أيضاً على أن تكون الجمعية الوطنية الكبرى أيضاً بمثابة برلمان عادي، ومن تم يمكنها الموافقة على تعديلات

للدستور القائم، باستثناء البنود المتعلقة برئيس الدولة. بعد بعض التأخير، اعتمد الدستور من قبل البرلمان في يوليو ١٩٩١، في أعقاب رفض الحزب الاشتراكي البلغاري لإجراء استفتاء بشأن هذه المسألة. اتفق في اجتماع المائدة المستديرة على أن ينتخب رئيس الدولة من جانب البرلمان المنتهية ولايته، وأن أعضاء البرلمان سيحتفظون بولايتهم الانتخابية طوال فترة الانتداب التالية للبرلمان.

### VIII. النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي الذي تم إقراره في سنة ١٩٩٠ جاء بنظام انتخابي مختلط لانتخابات ٤٠٠ عضوا بالجمعية الوطنية الكبرى؛ وقد انتخب نصف عدد المقاعد باستخدام النظام المتعدد مع الأغلبية المطلقة للفوز في الدوائر الفردية، والنصف الآخر بناء على التمثيلية النسبية. مع ذلك، وقبل حلها، قامت الجمعية الوطنية الكبرى المنتهية ولايتها والمنتخبة في ١٩٩٠، بتغيير القانون الانتخابي وإدخال نظام التمثيلية النسبية بالقائمة المغلقة مع عتبة للانتخاب في حدود ٤٪ ومجموعه ٢٤٠ مقعدا في البرلمان. لقد جاء هذا التعديل في جزء منه بسبب ادعاءات تزوير الانتخابات خلال انتخابات عام ١٩٩٠ يونيو، إذ غالبا ما ينظر إلى نظام الانتخاب بالأغلبية بأنه أكثر عرضة للتزوير.

### IX. الإدارة الانتخابية

أحدثت القواعد الانتخابية الجديدة إدارة للانتخابات غير دائمة من ثلاث مستويات للعمل خلال فترات الانتخابات. كان من المقرر أن تعين اللجنة المركزية للانتخابات والخاصة بالانتخابات البرلمانية ٦٠ يوما على الأكثر قبل يوم الاقتراع من قبل الرئيس، الذي كان ملزما من الناحية القانونية أن يستشير الأحزاب الرئيسية بشأن تكوينها. ولكل واحد من هذه الأحزاب أن يعين عددا من الأعضاء في اللجنة المركزية للانتخابات بما يتناسب مع تمثيليتها في البرلمان وكانت غالبية أعضاء اللجنة المركزية من الخريجين في القانون. وكان لحزب الأغلبية أن يعين رئيس اللجنة المركزية للانتخابات، وأقوى حزب في المعارضة أمين اللجنة. تكونت اللجنة المركزية للانتخابات من ٢٥ عضوا بمن فيهم الرئيس، والأمين ونائبي الرئيس. وكان من المقرر أن يقع التعيين لطيلة فترة انتداب البرلمان، على أن تتكف اللجنة المركزية خارج فترة الانتخابات فقط بعمليات تعويض أعضاء البرلمان. عملت لجان الدوائر على مستوى

الدوائر الانتخابية وتشكلت ٥٠ يوما على الأكثر قبل يوم الاقتراع. أما مراكز التصويت فتكلفت بتدبير إجراءات يوم الاقتراع. كان من المفروض أن يتم تشكيل لجان الدوائر ومراكز التصويت بطريقة مماثلة للجنة المركزية للانتخابات، مع الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية المحلية وعلى أساس مشاورات مع الأحزاب السياسية على المستوى المحلي.

تعديلات أخرى للقانون في سنة ١٩٩١ تقضي بأن يتم تنصيب اللجنة المركزية للانتخابات من قبل الرئيس بعد مشاورات مع الأحزاب السياسية ٥٠ يوما على الأقل قبل يوم الاقتراع.

وكان مطلوبا أيضا أن تكون أغلبية أعضاء اللجنة من رجال القانون على ألا يتعدى عدد الأعضاء الإجمالي ٢٥ عضوا كحد أقصى. منحت للجنة أيضا صلاحية تعيين مجموعات من الخبراء وفقا لسلطتها التقديرية. نشرت اللجنة المركزية للانتخابات لعام ١٩٩١ جميع قراراتها في غضون ٢٤ ساعة بعد اتخاذها. وتتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء. تم الإعلان عن النتائج الجزئية والمؤقتة والنهائية، من طرف مراكز التصويت ومكاتب الدوائر وعلى المستوى الوطني في ظرف ثلاثة أيام من يوم الاقتراع.

## تشيكوسلوفاكيا:

### I. المدة الانتقالية

من انهيار النظام الشيوعي في نوفمبر ١٩٨٩، إلى انقسام البلاد الذي أسفر عن تشكيل الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا في سنة ١٩٩٣.

### II. السياق

مع سقوط الحكومات الشيوعية أو تحولاتها السريعة في البلدان المجاورة لتشيكوسلوفاكيا، والقمع العنيف لمظاهرة طلابية في براغ في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩، اندلعت مظاهرات ضخمة أدت إلى انهيار التيار الشيوعي المتشدد في الحكومة والحزب في ديسمبر ١٩٨٩، وفتحت الطريق لانتخاب منشق معروف هو فاكلاف هافل رئيسا في ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩. أطلق على هذه الأحداث اسم «الثورة المخملية» بسبب الطبيعة غير العنيفة للمظاهرات.

### III. تكوين الهيئات الانتخابية

شارك عدد كبير ومتنوع من الفاعلين في عملية الانتقال: الشيوعيين غير الإصلاحيين، الشيوعيين الإصلاحيون، شيوعيين سابقين انضموا حديثا إلى الديمقراطية الليبرالية، وأعضاء من الأحزاب السياسية الصغيرة، والمنشقين، والنخبة السياسية الجديدة التي انبثقت بعد مظاهرات نوفمبر.

خلال شهر نوفمبر وديسمبر ١٩٨٩، عقدت الحكومة مائدة مستديرة للمحادثات مع فريق المعارضة الرئيسي، والمنتدى المدني، وبعض الطلاب والعمال. التنازلات الأولى للنظام، وإحداها كان إدراج خمس أعضاء غير شيوعيين في الحكومة، لم تكن كافية بالنسبة للمعارضة وأثارت المزيد من المظاهرات. هذا أدى بالجمعية الاتحادية الشيوعية إلى انتخاب ألكسندر دوبتشيك كرئيس للجمعية وفاكلاف هافل رئيسا جديدا لتشيكوسلوفاكيا. كما أدى أيضا إلى مناقشة قانون انتخابي جديد وقانون يغير تركيبة البرلمان عن طريق استبدال أعضاء البرلمان. تم عزل ما يقارب مائة من أعضاء البرلمان، وصدر القانون الخاص بذلك عن الجمعية الاتحادية في ٢٣ يناير ١٩٩٠. من أصل ٣٥٠ نائبا برلمانيا في البرلمان المغير حديثا، ١٥٢ كانوا أعضاء غير حزبيين، و١٣٨ كانوا شيوعيين، وتوزعت بقية المقاعد بين تسعة أحزاب أخرى بصرف النظر عن ستة مقاعد بقيت شاغرة. ظلت هذه التشكيلة بدون تغيير حتى انتخابات حزيران / يونيو.

### IV. الفاعلون

كانت الجهات الفاعلة الرئيسية في عملية الانتقال في تشيكوسلوفاكيا هي الحزب الشيوعي والمنتدى المدني. لعبت أيضا دورا في الانتقال النقابة الوحيدة في تشيكوسلوفاكيا في ذلك الوقت، حركة النقابة الثورية. بعد أحداث ١٧ نوفمبر، نددوا بعنف الشرطة وبدأوا يساندون المنتدى المدني. تم إنشاء جمعية لجان الإضراب على الفور وكانت مسؤولة عن تنظيم الإضراب العام ليوم ٢٧ نوفمبر. بعد إدخال المزيد من التغييرات على تنظيمها الداخلي، أصبحت النقابات تدعم بقوة التدابير الجذرية للإصلاح الاقتصادي التي جرى تنفيذها. تأسس اتفاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أكتوبر ١٩٩٠ وشمل الحكومة والنقابات العمالية ومنظمات المقاولين. لم تلعب الكنيسة الكاثوليكية دورا رئيسيا في عملية التحول الديمقراطي.

## ٧. العدالة الانتقالية

بدأت عملية التطهير والمحاكمة ومصادرة أملاك أعضاء الحزب الشيوعي بعد الانتخابات الأولى. إن قانون التطهير المعتمد في عام ١٩٩١ اعتبر الأكثر صرامة في هذا النوع من القوانين في أوروبا الوسطى وانتقدته منظمات حقوق الإنسان.

## ٦. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

• ١٧ نوفمبر ١٩٨٩: تظاهرات حاشدة تبعت قمع مظاهرة طلابية. انهيار النظام في غضون عشرة أيام.

• ٢٩ ديسمبر ١٩٨٩: تم انتخاب فاكلاف هافيل رئيساً من قبل البرلمان.

• ٢٣ يناير ١٩٩٠: الجمعية الاتحادية تقوم بتمرير «قانون صغير حول الأحزاب السياسية». الحزب الشيوعي والأحزاب الأربعة الصغيرة لم يمنعوا من المشاركة في النظام السياسي الجديد والانتخابات.

• ٢٧ فبراير ١٩٩٠: تمرير قانون انتخابي جديد، تم استبدال أكثر من نصف أعضاء البرلمان وحصل غير الشيوعيين على الأغلبية.

• يناير/ يوليو ١٩٩٠: إصدار العفو عن السجناء السياسيين اشتغل البرلمان على الحقوق المدنية والسياسية، لاسيما حرية التجمع وتكوين الجمعيات، والحق في تقديم العرائض، والتعديلات المتعلقة بقانون الصحافة والقانون المدني.

• ٨-٩ يونيو ١٩٩٠: إجراء انتخابات برلمانية ديمقراطية، اعتبرت هذه الانتخابات بصفة عامة بمثابة استفتاء على نهاية الشيوعية، حيث حصل الحزب الشيوعي على ١٣٪ من الأصوات.

## ٧. عملية الإصلاح الدستوري

ظل الدستور القديم ساري المفعول إلى أن انقسم الكيانان السياسيان في ١ يناير ١٩٩٣ واعتمد كل منهما دستوره الخاص. وكانت المهمة الرئيسية للبرلمان هي صياغة واعتماد

دستور جديد. في غضون ذلك، أدخلت عدة تعديلات هامة غيرت خصائص الدستور القديم. تم إلغاء المقتضيات التي تنص على الدور القيادي للحزب الشيوعي، وأدرجت تعديلات جديدة تخص استبدال أعضاء البرلمان بحيث تم تمثيل جميع القوى السياسية الرئيسية وتمكنت من المشاركة في أول انتخابات ديمقراطية. تعرضت محاولة المصادقة على دستور جديد بعد محادثات المائدة المستديرة لمقاومة قوية وكانت واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل في عملية الانتقال. تمت عرقلة هذه المحاولات في البداية من طرف أعضاء البرلمان الباقين الذين كانوا قد انتخبوا في ظل النظام القديم، وبقوا متمسكين بمواقفهم بسبب التوافقات التي حصلت في المائدة المستديرة. تمت صياغة دستور كل من الجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا من قبل السلطة التنفيذية ووافق عليها البرلمان العادي ولم تعرض على الاستفتاء الشعبي. أقر الدستور السلوفاكي في ١ سبتمبر ١٩٩٢ والدستور التشيكي يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٢. دخلا كلاهما حيز التنفيذ في ١ يناير ١٩٩٣.

### VIII. إصلاح النظام السياسي

كانت تشيكوسلوفاكيا دولة ذات الحزب الوحيد الشيوعي. أصبحت الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ديمقراطيات برلمانية.

### IX. النظام الانتخابي

قانون الانتخابات الجديد الذي أقر في ٢٧ فبراير ١٩٩٠، وضع نظاما للائحة بالتمثيل النسبي مع ١٢ دائرة انتخابية.

حددت نهاية الولاية الأولى للبرلمان في سنتين. كل حزب يسعى للتقدم للانتخاب يجب أن يثبت توفره على ١٠,٠٠٠ عضواً أو أن يدلي بتوقيعات ١٠,٠٠٠ مسانداً. ولكي يكون ممثلاً في الجمعية الاتحادية، يجب على كل حزب (أو قائمة أحزاب) أن يحصل على ٥٪ من الأصوات الشعبية على الأقل. يمكن للناخبين أن يضعوا علامة التصويت على أربعة مرشحين الذين يفضلونهم على القوائم الانتخابية، بما في ذلك الأحزاب السياسية والحركات المستقلة.



## الجمهورية الديمقراطية الألمانية:

### I. مدة الانتقال

من نوفمبر ١٩٨٩ عندما بدأت اجتماعات المائدة المستديرة للإشراف على الحكومة والبرلمان، إلى أكتوبر ١٩٩٠ عندما انضمت جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية).

### II. السياق

مع التغيرات الحاصلة في الكتلة الشيوعية وقعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تحت ضغوط متزايدة لإصلاح نظامها السياسي خلال عام ١٩٨٩. إن الرد غير المسبوق من الجمهور تجاه تزوير الانتخابات المحلية لشهر أيار / مايو ١٩٨٩ والعدد المتزايد من المواطنين الذين غادروا البلاد في اتجاه ألمانيا الغربية زاد من الضغوط إلى حد كبير. فقدت الحكومة السيطرة على الأحداث عندما بدأت المظاهرات الحاشدة في جميع المدن الرئيسية في أيلول / سبتمبر. وفي ١٧ تشرين الأول / أكتوبر، أجبر إريك هونيكر، الأمين العام للحزب الحاكم، حزب الوحدة الاشتراكي الألماني، على الاستقالة. في يوم ٩ نوفمبر سقط جدار برلين وفي نوفمبر وديسمبر أقيمت موائد مستديرة على المستويين الوطني والمحلي لتأمين مسلسل إصلاح ذي مصداقية.

### III. تكوين الهيئات الانتقالية

في نوفمبر ١٩٨٩، تسلمت المهام حكومة انتقالية تحت رئاسة هانز مودرو، الموظف البارز في حزب الوحدة الاشتراكي والمعروف كإصلاحي. في البداية، كانت الحكومة الانتقالية تتألف موظفين من حزب الوحدة الاشتراكي وموظفين من الأحزاب الصغيرة التي كانت جزءا من النظام. في فبراير ١٩٩٠، انضمت وجوه بارزة من المعارضة إلى الحكومة كوزراء من دون حقيبة. استلهمت الموائد المستديرة أسلوبها من المائدة المستديرة البولندية للمفاوضات، ونظمت في جميع المدن الرئيسية في نوفمبر لضمان الانتقال الديمقراطي. في ديسمبر تأسست «المائدة المستديرة المركزية» في برلين للإشراف على الحكومة والبرلمان. لم يكن للموائد المستديرة أساس قانوني، ولم تكن لها وظائف تشريعية أو تنفيذية، وإنما دور استشاري وإشرافي إلى حين إجراء «انتخابات حرة وديمقراطية وسرية». ومع فقدان حزب

الوحدة الاشتراكي لنفوذه السياسي ، أصبحت الموائد المستديرة للحوار هي المؤسسات المركزية للانتقال حتى انتخابات مارس ١٩٩٠ .

في البداية ، كانت المائدة المستديرة المركزية تحت رئاسة ممثلين عن الكنيسة وتتكون من ممثلي الأحزاب السياسية ، بما فيها حزب الوحدة الاشتراكي والأحزاب التي تأسست حديثا ومجموعات المعارضة . مبدئيا ، كان لممثلي النظام القديم وللمعارضة عدد متساو من المقاعد رغم أنه نظرا للواقع المضطرب للانتقال لم يكن الأمر كذلك دائما . كانت مداولات المائدة المستديرة المركزية عمومية ويتم بثها عبر وسائل الإعلام . شكلت الموائد المستديرة مجموعات عمل . وشكلت المائدة المستديرة المركزية مجموعات عمل حول العديد من المواضيع المرتبطة بالمصلحة العامة ، بما في ذلك قضايا المساواة بين الجنسين ، والتحول البيئي أو الهجرة .

#### IV . دور للحزب الحاكم

في ١ ديسمبر ١٩٨٩ ألغى البرلمان الدور القيادي لحزب الوحدة الاشتراكي وهو الدور الذي كان منصوفا عليه في الدستور . بعد ذلك ببضعة أسابيع ، أصبح حزب الوحدة الاشتراكي - حزب الاشتراكية الديمقراطية . وفي فبراير ١٩٩٠ أعاد تسمية نفسه مرة أخرى وأصبح حزب الاشتراكية الديمقراطية . بمناسبة انتخابات عام آذار / مارس ١٩٩٠ ، فاز الحزب بنسبة ١٦٪ من الأصوات ، ولم يلعب في بقية عملية الانتقال سوى دورا ثانويا .

#### V . تسلسل الأحداث ، وخاصة الانتخابات

- مايو ١٩٨٩ : غادر الآلاف من مواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية البلاد في اتجاه حدود هنغاريا المفتوحة حديثا . بلغت طلبات الحصول على تأشيرة لهنغاريا ذلك الصيف ١٢٠,٠٠٠ طلبا .
- ٧ مايو ١٩٨٩ : الانتخابات المحلية المزورة تؤدي إلى سلسلة من المظاهرات غير المسبوقة وتحقيقات .
- ٤ سبتمبر ١٩٨٩ : ”مظاهرة الاثنين» الأولى في لايبزيغ مظاهرة أصبحت تكبر كل أسبوع .

- سبتمبر ١٩٨٩: المعارضة تؤسس «المنتدى الجديد» و«الديمقراطية الآن».
- ١٢ سبتمبر ١٩٨٩: تأسيس «الديمقراطيين الاشتراكيين».
- ٦ أكتوبر ١٩٨٩: ميخائيل غورباتشوف يدعو للإصلاح السياسي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية.
- ١٧ أكتوبر ١٩٨٩: استقالة إريك هونيكر.
- نوفمبر ١٩٨٩: سقوط جدار برلين، حكومة مودرو الانتقالية تتولى المهام، وبداية الموائد المستديرة.
- ١٨ مارس ١٩٩٠: الانتخابات البرلمانية.
- أغسطس ١٩٩٠: برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية يصوت لصالح الانضمام إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية (الوحدة).
- ٣ أكتوبر ١٩٩٠: الوحدة بين البلدين.

## VI. مسلسل الإصلاح الدستوري

في ٢٣ أغسطس ١٩٩٠، قرر برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية الانضمام إلى ألمانيا الغربية. ألغت «معاهدة الوحدة» دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي أدخلت عليه بالفعل بعض التعديلات الأولية، وألغت قوانينها. مددت معاهدة الوحدة النظام القانوني لألمانيا الغربية إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية. تم إلحاق موظفين وخبراء من ألمانيا الغربية لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة لدعم الانتقال وقد لعبوا دورا هاما في هذا المسلسل.

## VII. إصلاح النظام السياسي

كانت جمهورية ألمانيا الديمقراطية تطبق نظام الحزب الوحيد الشيوعي السلطوي واندمجت مع ألمانيا الغربية لتصبح جمهورية اتحادية برلمانية.

## VIII. النظام الانتخابي

أجريت الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٩٠ وفق نظام التمثيلية النسبية. قسمت البلاد إلى ١٥ دائرة انتخابية تتطابق حدودها مع التقسيمات الإدارية. لا تطبق أية عتبة للقابلية للانتخاب، مما يسمح حتى للأحزاب الصغيرة جدا بالفوز بمقاعد. من بين كل الأحزاب التي فازت بمقاعد، حصل أصغر واحد منها على مقعد واحد بنسبة ١٨,٠٪ من الأصوات. في المجموع، حصل ١٢ حزبا على مقاعد.

في ظل النظام السابق، لم يكن يسمح بالترشيح سوى للمرشحين الذين يتقدمون في قائمة موحدة ولم يكن يسمح بتقديم مرشحين سوى لحزب الوحدة الاشتراكي وشركاؤه من الأحزاب والمنظمات الأخرى التابعة له. يتم انتخاب المرشحين إذا حصلوا على ٥٠٪ من الأصوات. ومن أجل التعبير عن «عدم التصويت»، كان على الناخبين حذف اسم مرشح أو عدة مرشحين من القائمة الموحدة، وبالتالي فإن الناخبين عموما كانوا يوافقون على المرشحين ببساطة بطي ورقة التصويت. لم يكن هناك نظام فعال لضمان سرية التصويت.

## IX. الإدارة الانتخابية

نظمت الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات برئاسة خمسة شخصيات معترف بها، ولجنة تقنية و«لجان الدوائر الانتخابية». يسمح للأحزاب السياسية وللجماعات الأخرى المتقدمة للانتخابات بتعيين ممثلين اثنين في اللجنة. كانت اللجنة مختصة بتدبير الانتخابات، مع وجود تفويض صريح لتسجيل الناخبين والمترشحين، وضمان طباعة وتوزيع بطاقات الاقتراع، وإدارة مراكز الاقتراع، والفرز، وتجميع ونشر النتائج، والنظر في الطعون دون إمكانية اللجوء إلى هيئات أخرى.

## رومانيا:

### I. المدة الانتقالية

من الثورة في ديسمبر ١٩٨٩، إلى أول انتخابات حرة بموجب الدستور المعتمد حديثا في سبتمبر ١٩٩٢.

## II. السياق

كانت رومانيا واحدة من آخر البلدان في الكتلة الشيوعية التي شرعت في الانتقال إلى الديمقراطية، لكن كانت عملية الانتقال هاته الأكثر عنفا في المنطقة. خضعت رومانيا لأكثر من ٢٠ سنة لحكم الدكتاتور نيكولاي تشاوشيسكو، وتمتع النظام الشيوعي بالدعم الشعبي خلال أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، لكن في أواخر الثمانينيات أصبح النظام مرفوضا من قبل الشعب الروماني. إن بطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومقاومة تشاوشيسكو للإصلاحات السياسية والاقتصادية وتشبته الصارم بالنموذج الستاليني للشيوعية جعلته ينظر إليه كعبء ثقيل جدا على المجتمع الروماني والنخب السياسية داخل الحزب الشيوعي. بدأت الثورة في ١٧ ديسمبر ١٩٨٩ في مدينة تيميشوارا الغربية، وانتشرت في شوارع العاصمة بوخارست في ٢١ كانون الأول / ديسمبر، ثم انتهت مع تنفيذ إعدام نيكولاي وإيلينا تشاوشيسكو في ٢٥ ديسمبر.

## III. تكوين الهيئات الانتقالية

إن عدم وجود معارضة منظمة في العهد الشيوعي، والدراية الضعيفة للمنشقين في إدارة عملية الانتقال الديمقراطي، جعلوا جبهة الخلاص الوطني تحتل بسرعة الفراغ في السلطة الذي ظهر بعد الثورة. وكانت جبهة الخلاص الوطني قد نصبت نفسها بنفسها كحركة ثورية وشملت في معظمها الأطر الشيوعية، والطلاب وفي البداية بعض المعارضين. عملت جبهة الخلاص الوطني تحت قيادة الشيوعي السابق ايون اليسكو بموجب مرسوم ولم تسع إلى عقد ترتيبات لتقاسم السلطة مع الأحزاب السياسية التاريخية التي عادت وتأسست.

في آذار / مارس ١٩٩٠ تم إحداث مجلس الوحدة الوطنية المؤقت في أعقاب مفاوضات بين جبهة الخلاص الوطني وغيرها من الأحزاب. كان المقصود أن يحصل هذا المجلس على السلطة التشريعية. لقد تم تخصيص ٥٠٪ من أعضاء مجلس الوحدة الوطنية المؤقت لجبهة الخلاص الوطني، و ٥٠٪ المتبقية للأحزاب الأخرى المسجلة. لم تكن هناك مائدة مستديرة للمفاوضات بين ممثلي النظام والمعارضة. وبالفعل احتكرت جبهة الخلاص الوطني مسلسل الانتقال. جرت أول انتخابات ديمقراطية في ٢٠ مايو ١٩٩٠، عندما تم انتخاب جمعية تأسيسية من مجلسين والرئيس. سيطرت جبهة الخلاص الوطني على الانتخابات بهامش كبير، حيث فازت بنسبة ٦٦,٣٪ من الأصوات. وضمن ايون اليسكو الرئاسة بنسبة ٨٥,١٪.

## IV. الفاعلون

على الرغم من كونه واحد من أكبر الأحزاب الشيوعية في الكتلة الشرقية الاشتراكية بأكثر من أربعة ملايين من الأعضاء في ١٩٨٩، لم يلعب الحزب الشيوعي الروماني أي دور في الانتقال. بدلا من ذلك، فإن جبهة الخلاص الوطني، التي يعتبر أغلب أعضائها شيوعيين سابقين، هي التي هيمنت على الانتقال على الرغم من أن شرعية دورها كخلف للحزب الشيوعي الروماني كانت محط تساؤل من طرف البعض. في نهاية المطاف تم تفكيك الحزب الشيوعي الروماني بعد ثورة ديسمبر وتم منع الحزب نفسه. وقد ادعى عدد كبير من الأحزاب الصغرى بأنها الوريث «القانوني» للحزب الشيوعي الروماني، ولكن القليل منها كان له أثر كبير في الانتخابات أو في السياسة منذ عام ١٩٨٩. منذ انتخابات عام ١٩٩٠، لم تطبق أية قيود على مشاركة الأحزاب الطائفية، والنقابات العمالية والحركات المدنية، على الرغم من أن أي أحزاب طائفية بحثة لم تعمل على نحو فعال.

أما القوات العسكرية، التي كانت تاريخيا مسيسة وداعمة لنظام تشاوشيسكو، فقد لعبت دورا هاما في الثورة عن طريق تحويل موقفها في دعم الثوار. لقد كان دور المؤسسات العسكرية ضئيلا أو معدوما في الحياة السياسية والاجتماعية في رومانيا منذ حدوث الانتقال. بعد الثورة، تم تفكيك «قسم أمن الدولة»، وهو الشرطة الرومانية السرية. منعت أهم وجوه هذه المؤسسة من الحياة العامة، لكن بسبب قانون للتطهير لم يدخل حيز التنفيذ إلا في ٢٠١٠، كانت العديد من الوجوه الأخرى قد شغلت وظائف عامة مهمة من المرتبة الثانية. منذ عام ١٩٨٩، يتعين على جميع المرشحين للرئاسة وللبرلمان تقديم تصريح بأنه لم يسبق لهم أن شغلوا وظيفة في «قسم أمن الدولة» أو تعاونوا معه.

## V. تسلسل الأحداث، وخاصة الانتخابات

- ١٧-٢٥ ديسمبر ١٩٨٩: الإطاحة بنيكولايا تشاوشيسكو وتنفيذ الإعدام في حقه. تأسيس مجلس جبهة الخلاص الوطني.
- فبراير ١٩٩٠: تحول مجلس جبهة الخلاص الوطني إلى حزب جبهة الخلاص الوطني. تفاوض الحزب على تكوين مجلس الوحدة الوطني المؤقت للاتحاد الوطني على

أساس نصف عدد المقاعد لصالح حزب جبهة الخلاص الوطني، والنصف الآخر لصالح الأحزاب السياسية القائمة.

• مايو ١٩٩٠: أول انتخابات تنافسية لاختيار الجمعية التأسيسية والرئيس، هيمن عليها حزب جبهة الخلاص الوطني.

• ديسمبر ١٩٩١: تعديل الدستور الجديد بواسطة استفتاء شعبي.

• ١٩٩٢: أول انتخابات حرة محلية ووطنية التي قسمت معارضة جبهة الخلاص الوطني وتم تشكيل «الجبهة الديمقراطية للخلاص الوطني» من قبل الشيوعي السابق ايون اليسكو. توحدت المعارضة في وقت لاحق من خلال تشكيل «التجمع الديمقراطي لرومانيا». فاز التجمع في الانتخابات المحلية في شباط / فبراير، وخسر الانتخابات الوطنية في سبتمبر أمام «الجبهة الديمقراطية للخلاص الوطني».

• نوفمبر ١٩٩٦: أول نقل ديمقراطي للسلطة. فاز «التجمع الديمقراطي لرومانيا» في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

• ٢٠١٠: اعتماد قانون للتطهير من قبل البرلمان.

## VI. عملية الإصلاح الدستوري

وضع مجلس الوحدة الوطنية المؤقت طرق إجراء انتخابات جمعية تأسيسية من مجلسين (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) بموجب مرسوم، وفي مايو ١٩٩٠، حدد مهلة ١٨ شهراً لصياغة دستور جديد. انتخبت الجمعية التأسيسية في مايو ١٩٩٠، وأنشأت لجنة للصياغة تتألف من ممثلين عن الأحزاب المنتخبة حديثاً بأعداد متناسبة مع حجم الفوز الذي حققته. اعتمد الدستور على ثلاثة مراحل: مشروع أولي صيغ من طرف اللجنة المعنية؛ المصادقة على نص الدستور من قبل البرلمان (بأغلبية الثلثين المطلوبة في كل من المجلسين)، واستفتاء نهائي للموافقة على الدستور. وقد اعتمد الدستور من قبل الجمعية التأسيسية في ٢١ نوفمبر ١٩٩١ بنسبة ٨١٪ من أعضاء البرلمان الذين صوتوا لصالحه، وقد تم تأكيده عن طريق الاستفتاء الشعبي الذي أجري في ٨ ديسمبر ١٩٩١، بنسبة تزيد قليلاً عن ٧٩٪ لصالحه.

## VII. إصلاح النظام السياسي

تحولت رومانيا من نظام الحزب الشيوعي الوحيد لما قبل ١٩٨٩، إلى نظام ديمقراطي شبه رئاسي.

## VIII. النظام الانتخابي

خلال الحقبة الشيوعية كان يستخدم نظام الأغلبية يجرى في دوائر بناء على الترشيح الفردي حيث يتعين على المرشحين الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات من أجل الفوز. بالنسبة للانتخابات الجمعية التأسيسية، تم تطبيق نظام التمثيل النسبي مع عدم وجود عتبة للانتخاب في ٤١ دائرة متعددة المرشحين لكلا المجلسين. أدخل قانون الانتخابات لعام ١٩٩٢ عتبة للقبالية للانتخاب قدرها ٣٪ وخفض عدد النواب من ٣٩٦ إلى ٣٢٨ (بقي عدد أعضاء مجلس الشيوخ دون تغيير: ١١٩).

منذ عام ١٩٩٠، الأقليات القومية التي لم تفز على الأقل بمنصب انتخابي واحد إما في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب، لديها الحق في الحصول على مقعد لنائب واحد. يخصص لهذا الغرض ١٨ مقعدا في الجمعية. ويستخدم نظام الاقتراع بدورين بالنسبة للانتخابات الرئاسية.

## IX. الإدارة الانتخابية

تعتبر الهيئة الدائمة للانتخابات الجهاز الأعلى مستوى للتعامل مع تدبير الانتخابات. بالإضافة إلى هذه الهيئة، هناك المكتب المركزي للانتخابات، ومكاتب الانتخابات بالدوائر، ومكاتب انتخابية لكل مركز للتصويت تعمل كلها خلال الفترات الانتخابية.



## دروس من تجارب الانتقال الديمقراطي المتعثرة في أوروبا\*

منظمة التقرير من أجل الديمقراطية

في عام ٢٠١١، تسببت التحركات الشعبية في سقوط الحكام المستبدين في كل من تونس ومصر، فيما يواجه قادة آخرون في المنطقة تحديات سياسية جديدة، لا يزال من الممكن أن تقود إلى انهيار نظمهم الحاكمة أو إحداث إصلاحات سياسية حقيقية. ويبرز من بين مظاهر التغيير العديدة التي نادى بها تلك التحركات الشعبية منح المواطنين فرصاً أكبر لإبداء الرأي في إدارة بلادهم.

\* ينشر بتصريح من منظمة التقرير من أجل الديمقراطية (DRI).  
العنوان الأصلي للتقرير: «الديمقراطية المؤجلة: عقبات أمام الانتقال السياسي».

## مقدمة

### بول أوجريدي ولوسيا ناشولفا<sup>(١)</sup>

قبل اندلاع ثورات الربيع العربي، كانت آخر الفترات التي شهدت أحداثاً سياسية كبرى مماثلة هي فترة انهيار الشيوعية في وسط أوروبا والاتحاد السوفييتي ما بين ١٩٨٩ و١٩٩١. فقد مثلت تلك التغيرات فرصة لكل دولة لبناء نظم سياسية جديدة ومؤسسات ديمقراطية. وبالرغم من اختلاف وسط وشرق أوروبا عن شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التاريخ، والثقافة، والسياق، فإن التجربة الأوروبية للانتقال الديمقراطي لا تزال قادرة على إعطاء نظرة نافذة لطبيعة التحديات التي قد تواجه الدول العربية.

وقد حققت دول وسط أوروبا نجاحاً كبيراً في إرساء الحكم الديمقراطي، بينما انزلت غيرها، خصوصاً دول الاتحاد السوفييتي، مرة أخرى إلى النظام السلطوي بشكل سريع. ولكن، فيما يعد برهنة على الضعف المتأصل في نظم الحكم المستبدة، تمكنت الاحتجاجات الشعبية في الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٠ من إقصاء حكام أربع من دول الاتحاد السوفييتي السابقة، مما مكن شعوب تلك الدول من الحصول على فرصة أخرى لتغيير مجتمعاتهم على الصعيد السياسي.

وتأتي هذه المقالات، التي جمعها معهد السياسة الأوروبية (يوروبوم) والمنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، كاستجابة لمطالبات دعاة الإصلاح العرب الراغبين في تعميق معرفتهم بالكيفية التي حدث بها التغيير السياسي في شرق أوروبا. فهذه التقارير، بدلا من التركيز على عمليات الانتقال الديمقراطي الناجحة، تعرض لحالات معينة، تستدعي فيها الصعوبات، والعراقيل، والأخطاء السياسية التي هددت عمليات الانتقال في تلك الدول، أو تسببت في فشل بعضها. كما يستكمل هذا التقرير تقريراً سابقاً أصدرته المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية والمعهد البرتغالي للعلاقات الدولية في ٢٠١١، ورصد عمليات الانتقال الديمقراطي الناجحة في أوروبا منذ فترة السبعينيات وحتى عام ١٩٩١.<sup>(٢)</sup>

وتستعرض هذه المجموعة عملية الانتقال الديمقراطي في سبع دول، يتم التركيز في ثلاث منها على الموجة الأولى من عملية الانتقال في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ (ألبانيا، وأذربيجان، وبيلاروسيا)، بينما تركز الأربع المتبقية على الموجة الثانية التي وقعت في الفترة

من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٠ (جورجيا، وقيرغيزستان، ومولدوفا، وأوكرانيا).

وتعد حالات إزاحة أنظمة الحكم المتجذرة عبر الاحتجاجات الشعبية أو الانهيار نادرة إلى حد ما، وإن حدثت، يصبح المواطنون غير متأهبين لمواجهة التحديات التي تعقبها. ونادرا ما تكون الأسباب وراء تعطل أو فشل عمليات الانتقال واضحة ومفهومة، وفي سياق عمليات الانتقال في أوروبا الشرقية، كان الفشل نتيجة عوامل مؤسسية وغير هيكلية (ويطلق عليها "ناعمة").

### العوامل المؤسسية:

ثمة استنتاج عام يمكن استخلاصه من التجربة الأوروبية، وهو ضرورة أن يكون بناء الدولة الديمقراطية هو الأولوية الأكبر دائما. وفي الأغلب، لا يتم استغلال المجال السياسي المتاح في الإسراع بتكوين الإطار المؤسسي اللازم لنمو الدولة الديمقراطية. وبشكل متكرر، تستنفد الطبقة السياسية الكثير من طاقتها في مناورات لإيجاد مكان لها أو لتعزيز قوتها الجديدة التي اكتسبتها من أجل خدمة مصالحها. وفي كثير من الحالات، يؤدي ذلك إلى وضع تصبح فيه سلطات الدولة غير موزعة بشكل ملائم بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بينما تبنى مؤسسات الدولة الأخرى بصورة تصيبها بالضعف مع مرور الزمن، لدرجة تعجز فيها عن التأكيد على استقلاليتها.

وعادة ما تكون المهمة الأولى بعد قيام الثورة هي اتخاذ القرار بشأن تشكيل سلطات الحكم الانتقالية، وفي الحالات التي لا يمكن (أو يفضل) فيها إجراء انتخابات بشكل فوري، يصبح من الممكن الطعن في شرعية الجهة الحاكمة، خاصة حين تكون تركيبتها أو تحركاتها غير معبرة عن مزاج مجتمع ما بعد الثورة، أو ألا تسعى بالسرعة الكافية للاستجابة للمطالب الأساسية للمواطنين. وعادة ما يتم اتخاذ القرارات بشأن إجراء الانتخابات، وإعادة كتابة الدساتير بشكل متسرع خلال الأشهر الأولى من مرحلة الانتقال، إلا أن تلك القرارات ذات أهمية على المدى الطويل. ويعد التوافق على تلك المسائل تحديا أمرا صعبا إذا ما غاب الإجماع الشعبي حول القضايا الأساسية، كتوجهات الدولة في المستقبل.

وفي معظم الحالات، تحتاج الحكومات الانتقالية إلى أن تقرر بشكل سريع إذا ما كانت ستجري الانتخابات، ومتى تجريها، والأهم، ماهية الجهات والمؤسسات التي سيتم انتخابها.

وقد يتطلب ذلك مراجعة القوانين وإنشاء (أو إعادة تشكيل) مؤسسات الدولة، كلجنة انتخابات على سبيل المثال. وبعد أن حصلت بيلاروسيا على استقلالها في ١٩٩١، لم تجر الدولة انتخابات برلمانية جديدة حتى عام ١٩٩٦، بما يعني أن أفراد "الحرس السوفييتي القديم" لم يتركوا مناصبهم، وأن الإصلاحيين عجزوا عن ترجمة الدعم الشعبي إلى تمثيل برلماني.

وثمة أمر آخر ذو أهمية فارقة، وهو حاجة الحكومات الانتقالية لأن تقرر طبيعة التعديلات اللازمة للدستور، والترتيبات التي ستتبع لتنفيذ ذلك، ويتضمن ذلك تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي تعديل الدستور، أو كتابة دستور جديد، ومن سيقوم بكتابته. ولم تضع كل من بيلاروسيا وأذربيجان دستوراً جديداً حتى عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على الترتيب، وفي ذلك الوقت، انزلق كلا البلدين مرة أخرى إلى الحكم السلطوي، بمعنى أن الأوتوقراطيين هم الذين قاموا بوضع قواعد الحكم الجديدة.

ويصعب تحديد أفضل أشكال توازن السلطات بين أجهزة الدولة، حتى في البلاد التي لا تمر بتغيير سياسي سريع. وبينما يؤدي حصول رئيس الدولة الجديد على سلطات زائدة عن الحد إلى بروز الحكم السلطوي مرة أخرى، فإن تشتت السلطات بين مراكز عدة يمكن أن يؤدي هو الآخر إلى إحداث شلل في عملية صنع القرار، وتوقف عملية الانتقال. وفي عام ٢٠٠٤، وفي خضم أزمتها السياسية، اعتمدت أوكرانيا إصلاحات دستورية تحد من دور الرئيس. أما في جورجيا، وبعد انتخاب رئيسها الجديد صاحب العقلية الإصلاحية بشهر واحد، أدخلت تعديلات من شأنها تقوية سلطاته. وفي كلتا الحالتين، تسرع البرلمان بإجراء تلك التعديلات دون التشاور مع جميع الأطراف المعنية. وفي أوكرانيا، كانت النتيجة هي حالة من الشلل السياسي، حيث إن وجود حكومة قوية وبرلمان مشتت أضعف الرئيس لدرجة جعلته عاجزاً عن الحكم بشكل فعال. وفي جورجيا، نتج عن السلطات الرئاسية الواسعة وخضوع البرلمان لأغلبية الحكومة الهائلة غياب توازن السلطات ومساءلة الحكومة.

في بعض الأوقات، كان من المستحيل تقريباً الاتفاق على أفضل أشكال فصل السلطات بين مؤسسات الدول. وفي قيرغيزستان، وفي أعقاب ثورة التتويج عام ٢٠٠٥، تحول التساؤل حول ما إذا كان على البلاد أن تصبح جمهورية برلمانية أو رئاسية إلى صراع استمر لعدة سنوات، ما أدى إلى الإطاحة بالرئيس الجديد في ٢٠١٠.

وفيما لم يكن إصلاح النظام الانتخابي بالضرورة عنصراً أساسياً لضمان استمرار عملية الإصلاح الديمقراطي، أدى انتهاج نظام التمثيل النسبي بصورة عامة إلى تسهيل عملية

تشكيل الأحزاب، وتمثيل جميع القوى السياسية بشكل عادل، وهما الأمران الضروريان لتجنب تركيز السلطات بشكل مبالغ فيه. ومع ذلك، وكما تبين الانتخابات البرلمانية في ألبانيا (١٩٩٦)، وجورجيا (٢٠٠٤)، وقيرغيزستان (٢٠١٠)، فإن نزاهة النظام الانتخابي لا تتحسن بشكل آلي ما إن يسقط نظام الحكم المستبد، حيث يتطلب الممارسة الديمقراطية رقابة على عدة دورات انتخابية حتى تزداد صلابته.

وقد خرجت جميع الدول التي تغطيها تلك الدراسة من حكم سلطوي، وفيها لا ينفصل الحزب الحاكم عن الدولة تقريبا. وبينما استغرق التغلب على الآثار النفسية التي خلفها ذلك الإرث وقتا طويلا، استبدلت دولة الحزب الواحد في مرات كثيرة بعدد هائل من الأحزاب والحركات السياسية، والتي جاهدت في أغلب الأوقات لتشكيل ائتلافات فعالة، والوصول إلى اتفاق حول القرارات الرئيسية، وبالتحديد في السياق الجديد الذي تصدر فيه القرارات من المستويات الأدنى إلى الأعلى لا العكس.

### العوامل السياقية والناعمة:

تظهر الحالات التي يتم دراستها في ذلك التقرير أنه، إلى جانب المسائل "المؤسسية"، مثل نطاق الإصلاحات الدستورية، وتوقيت الانتخابات، ونظام إجرائها، فإن ثمة عوامل أخرى مسؤولة عن إبطاء أو تعطيل عمليات الانتقال الديمقراطي. فهناك عوامل سياقية (كاستمرار النزاع المسلح، والأزمات الاقتصادية، والثقافة السياسية الخاصة بالدولة، والفساد)، وهناك العوامل الناعمة (كمحدودية عمليات التشاور العام، وتهميش منظمات المجتمع المدني).

ويعتبر غياب الوحدة السياسية، سواء أكان بين معسكرات المعارضة، أم الائتلافات الحاكمة، أو المجتمع ككل، واحدا من أهم أسباب تعثر عمليات التحول السياسي. ولا يبدو على كل من بيلاروسيا وقيرغيزستان أنهما حظيتا على الإطلاق بالأغلبية السياسية الكافية والداعمة للإصلاح من أجل تشكيل الحكومة. ولكن نجحت كل من أوكرانيا ومولدوفا في تحقيق ذلك، ونجح الإصلاحيون في تشكيل ائتلافات حاكمة، رغم أنهم جاهدوا للتوافق حول السياسات والأولويات، قبل أن يسمحوا للصراعات الشخصية بأن تشق صفوفهم. وفي جورجيا، وفي وجود أغلبية مستقرة وداعمة للإصلاح، وإحداث عدد من التغييرات الإيجابية، لم تدخل الحكومة في حوار شامل مع المجتمع، فشرعت، كسابقاتها، في قمع المعارضين واتباع النهج

الاستبدادي .

وفي بعض البلدان، أدى انعدام الاهتمام بخلق توافق مجتمعي عام حول مسار التنمية القومية إلى إعاقة مساعي تعزيز الديمقراطية، والحرية، والتقدم الاجتماعي-الاقتصادي بشكل ملحوظ. وبالفعل، كان الحوار الصادق والمنظم والشامل لجميع الأطراف معدوما تقريبا في كثير من الدول. ولما عانت الكيانات التي تقع خارج الدولة من تعديات هائلة على حريتها في التنظيم وإبداء الرأي، فنادرا ما اعتبرت الحكومات الجديدة شركاء قادرين وموثوقا بهم، ينبغي إشراكهم في صنع وتنفيذ الإصلاحات وبناء الدولة الجديدة، ولم تستثمر خبراتهم ومعرفتهم إلا بين الحين والآخر. ومع ذلك، بدأت حكومات أوكرانيا ومولدوفا مؤخرا في إجراء حوار منظم مع المعارضة السياسية، والحكومات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال، ووسائل الإعلام، وذلك عبر أطر يطلق عليها "المؤتمرات الوطنية".

وقد عانت معظم الدول التي تشملها هذه الدراسة من أزمات اقتصادية عسيرة قبل وأثناء مرورها بمراحل الانتقال الديمقراطي. وكانت الانتكاسات الاقتصادية ملحوظة بشكل أكبر في الدول التي تعطلت أو تراجعت فيها عمليات الانتقال، ويرجع ذلك، بشكل جزئي، إلى محدودية التشاور العام. ومع انخفاض الدخل، شعر المواطنون في بعض الدول بحنين إلى الماضي، حيث الثقة والاستقرار النسبيين. إلا أن التجارب توضح لنا أن حالة الرخاء النسبية، أو على الأقل قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الأساسية لمواطنيها، ليستا بالضمان الأكيد لتحقيق الديمقراطية. وفعلا، يعد السبب الرئيسي وراء تمتع النظام الحالي في بيلاروسيا ببعض المساندة الحقيقية، رغم حكمه السلطوي، هو الاعتقاد بقدرته على إبقاء الاقتصاد آمنا، وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية على نطاق واسع. (٣)

وتظهر تجارب عدد من الدول التي يتضمنها هذا التقرير، وخصوصا أذربيجان، أن الفساد في مقدوره أن يقلص بصورة خطيرة من ثقة العامة في عملية التحول الديمقراطي. فالمشكلة لا تكمن فقط بين ممثلي «المؤسسة» وجماعات النخبة التي تستفيد من شبكات المحسوبية الرسمية وغير الرسمية، بل تنتج أيضا عن ضعف الدولة، وعدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية. وفي هذا الوضع، تجد أغلبية المواطنين أن الاعتماد على العلاقة الزبونية أو الرشاوي هو السبيل الأكثر فعالية للحصول على الخدمات، عوضا عن الاستحقاقات المستندة على قواعد قانونية. وقد شهدت دول مثل جورجيا، والتي شرعت في تفعيل برامج لمكافحة الفساد، فوائد تلك العملية.

وقد أثرت الصراعات الداخلية المسلحة سلبا على عمليات الانتقال السياسي، وتسببت، في

حالة أذربيجان، في سقوط الحكومة الإصلاحية، وعودة نخبة العصر الشيوعي السياسية. وفي جورجيا، أدى النزاع على إقليم جنوب أوسيتيا المنشق إلى حرب قصيرة مع روسيا، ما مكن الحكومة من اللعب بورقة الوحدة الوطنية، وصرف الانتباه عن قلة التقدم المحرز في أجندة الإصلاح.

وأخيرا، لعبت العوامل الخارجية أدوارا عدة، سواء على الصعيد السياسي، أو المالي، أو المعنوي. ففي دول ما بعد الشيوعية في شرق أوروبا، ووسط آسيا، وغرب البلقان، كان أبرز اللاعبين الخارجيين هم الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والولايات المتحدة. وكانت سياسات كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قائمة على تشجيع الإصلاح الديمقراطي، وتأييد اللاعبين المستقلين عن الحكومة، علاوة على عرض خبراتهما. إلا أن دوريهما جاء في بعض الأحيان بنتائج عكسية (كما حدث في ألبانيا في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧، حيث فسرت الحكومة بشكل خاطئ دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أنه ضوء أخضر لتمرير تدابير جديدة دون التشاور مع المعارضة أو المجتمع المدني). في المقابل، بدأ الاتحاد الروسي، والذي احتفظ بعلاقات على الأقل مع النخب السياسية والاقتصادية السلطوية في الدول محل الدراسة، بدأ منقادا بأمله في الإبقاء على أو توسيع نطاق المصلحة الروسية، متبنيا البراجماتية على حساب المبادئ، فلم يقدم سوى القليل من الدعم - إن لم يكن امتنع عنه - لجهود تأسيس الحكم الديمقراطي.

## النتائج:

وبنسب متباينة، لم تنجح أي من الدول السبع في تلبية توقعات شعوبها، وأخفق معظمها في إحداث تغييرات ديمقراطية عميقة الأثر، وقادرة على الاستمرار. ففي أذربيجان وبيلا روسيا، توقفت مسيرة الإصلاح في مرحلة مبكرة، وسرعان ما عادت الأنظمة المستبدة، وتركزت السلطات في قبضتها مرة أخرى. وفي جورجيا، وأوكرانيا، وقيرغيزستان، أعطت الاحتجاجات في أعوام ٢٠٠٣، و٢٠٠٤، و٢٠٠٥ فرصا أخرى للانتقال الديمقراطي. إلا أن ثمة مخاوف في جورجيا من تركيز السلطات في يد الرئيس وأجهزة الدولة المستبدة. وفي عام ٢٠١٠، انتخب الأوكرانيون المصابون بخيبة الأمل مرشح ما قبل الثورة. فيما عادر رئيس قيرغيزستان في فترة ما قبل الثورة إلى حكمه المستبد، قبل أن تتم الإطاحة به في ٢٠١٠.

أما عن ألبانيا، فقد أساءت إدارة الفترة الانتقالية ما بين عامي ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، وأدى

إخفاقها في إجراء إصلاحات سليمة في القطاع الأمني إلى عجزها عن التصرف حين عصفت الاضطرابات بالبلاد في ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، قدمت البلاد إصلاحات حقيقية ومهمة، إلا أن ثقافة الاستقطاب السياسي السائدة جعلت اتخاذ القرار في القضايا السياسية الرئيسية يتم بشكل أحادي، فيما اتسم التقدم على المستوى الكلي بالبطء النسبي.

وفي مولدوفا، لم تأت الفترة الانتقالية التي بدأت في عام ٢٠٠٩ بنتائج سريعة: حيث تباطأت الإصلاحات بفعل الخلافات بين الائتلافات الحاكمة، والعجز عن انتخاب رئيس للبلاد، والإخفاق في التصديق على التعديلات الدستورية. إلا أنه لا يزال من المبكر جدا تحديد ما إذا كانت عملية الانتقال في مولدوفا سوف تأتي بفائدة على المدى الطويل.



## إصلاحات القطاع الأمني في ألبانيا: التحديات والإخفاقات منذ انهيار النظام الشيوعي

ماريولا كيساركو وبيسنك باكا<sup>(٤)</sup>

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صارت ألبانيا دولة شيوعية ديكتاتورية قائمة إلى حد كبير على أفكار ستالين. وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٢ انهيار جميع الأنظمة الشيوعية في دول وسط وجنوب غرب أوروبا، بما فيها ألبانيا. وأجريت أول انتخابات تعددية في ألبانيا في مارس ١٩٩١. أما انتخابات عام ١٩٩٢، والتي ينظر إليها عموماً على أنها أول عملية انتخابية حقيقية في البلاد، فقد حسمها الحزب الديمقراطي المعارض، ومثل انتقال البلاد سياسياً من الحكم شبه الشمولي إلى الديمقراطية التعددية تحدياً كبيراً، حيث اتسمت فترة منتصف التسعينيات، على وجه التحديد، بالفوضى.

وتعتبر الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٧ أولى موجات الديمقراطية في ألبانيا، والتي شهدت النجاح في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية كبرى. وكانت مؤسسات الدولة في ألبانيا تتسم بالضعف البالغ في بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي. فقد افتقرت النخب السياسية الجديدة إلى خبرة الإدارة الفعالة للبلاد، وأثبتت في نهاية المطاف عجزها عن تأسيس هياكل جديدة، تتمتع بالكفاءة والفعالية. وصعبت العلاقات القائمة على الاستقطاب بين الأحزاب الرئيسية من التوصل إلى توافق على شكل الإصلاحات الواجب إجراؤها. وبحلول عام ١٩٩٣، تحول نظام حكم البلاد بشكل متزايد إلى الحكم السلطوي، ورجع ذلك بشكل جزئي إلى غياب فصل وتوازن السلطات. وشهدت الانتخابات في عام ١٩٩٦ انخراط الحزب الديمقراطي في عدة خروقات انتخابية.

وبعد دخول الديمقراطية إلى البلاد، صار من الضروري إحداث تغيير في القطاع الأمني والعلاقات المدنية-العسكرية. إلا أن الإصلاحات المسيسة والخادمة لأغراض حزبية أضعفت جهود إضفاء الديمقراطية والمهنية على قطاع الأمن. وقد صارت نقاط ضعف القطاع الأمني جلية في يناير من العام ١٩٩٧ حين انهارت مخططات الاستثمار الهرمي المزيفة، ودخلت البلاد في دوامة التمرد. وفي الفترة التي تلت عام ١٩٩٧، أجريت إصلاحات جادة في قطاع الأمن بشكل ناجح، وإن تم ذلك بخطى بطيئة في الأغلب.

**مقدمة:**

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صارت ألبانيا دولة شيوعية ديكتاتورية قائمة بشكل كبير على مبادئ ستالين. وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٢ انهيار جميع الأنظمة الشيوعية في دول وسط وجنوب غرب أوروبا، بما فيها ألبانيا، وبدءا من أواخر الثمانينيات، أصبحت الدولة أقل ميلا إلى الانعزال على صعيد علاقاتها الخارجية، وبدأت في الاندماج في منظومة الكيانات الدولية بحلول عام ١٩٩٠.

وفي العام ذاته، خرج الكثير من التظاهرات المطالبة بإصلاحات ديمقراطية. وبدأ حزب العمال الألباني (الحزب الشيوعي الألباني سابقا) في إدخال إصلاحات لتحرير الاقتصاد، وإلغاء التشريعات القمعية، والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية.

وعقدت أول انتخابات تعددية في ألبانيا في مارس ١٩٩١. وبالرغم من فوز حزب العمال الألباني (والذي سمي فيما بعد بالحزب الاشتراكي) بأغلبية البرلمان، فإن الحزب الديمقراطي المعارض حديث الإنشاء أبلت بلاء حسنا في تلك الانتخابات. وفي أبريل ١٩٩١، قدم البرلمان قانونا أساسيا مؤقتا، يحمل اسم "قانون الأحكام الدستورية الأساسية" ليحل محل دستور ١٩٧٦، مع تعيين لجنة لوضع دستور جديد. وتم تحديد شهر مارس ١٩٩٢ كموعدا للانتخابات الجديدة.

وينظر بشكل عام إلى انتخابات ١٩٩٢ كأول عملية انتخابية حقيقية في تاريخ البلاد، وفاز فيها الحزب الديمقراطي بشكل حاسم. ومثل انتقال البلاد سياسيا من الحكم شبه الشمولي إلى الديمقراطية التعددية تحديا كبيرا، حيث اتسمت فترة منتصف التسعينيات على وجه التحديد بالفوضى.

ويستكشف التقرير تلك التحديات، مركزا على الإصلاحات في القطاع الأمني، والتي أجريت في ألبانيا على مرحلتين: ركزت المرحلة الأولى على إصلاح المؤسسات الأمنية العامة، مع التصديق على تشريع جديد وفرض تسلسل للمسئوليات، فيما ركزت المرحلة الأخرى على بناء هيكل فعالة للحكم الديمقراطي والرقابة على القطاع الأمني.

**١٩٩١-١٩٩٧: الموجة الأولى لعملية الانتقال:**

إبان العصر الشيوعي، تركزت السلطة في يد القيادات العليا للحزب الشيوعي؛ وهو ما

أدى لضعف شديد في مؤسسات الدولة في بداية مرحلة الانتقال الديمقراطي. وافتقرت النخبة السياسية الجديدة إلى القدرة على إدارة البلاد بشكل فعال، وأثبتت -في نهاية الأمر- عجزها عن تأسيس هياكل جديدة، تتمتع بالكفاءة والفعالية. وفيما نوقشت مسودات الدستور الجديد، استمر العمل بالقانون الأساسي المؤقت حتى ١٩٩٨، حينما تم اعتماد الدستور الحالي لألبانيا. (٥)

وفي خلال السنوات العشرين التي تلت انهيار الشيوعية، تنقلت السلطة ما بين الحزبين الديمقراطي والاشتراكي. (٦) وكانت الأحزاب السياسية هي اللاعب الأساسي على مدار العقد الأول من الفترة الانتقالية. إلا إن غياب تقاليد الفصل بين الحزب الحاكم والدولة، وما يستتبعه من غياب مؤسسات قوية ومستقلة للدولة، أدى إلى عدم خضوع الحزبين للرقابة على ممارساتهما حينما يكون أحدهما في السلطة.

وتعد الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧ أولى موجات الديمقراطية في ألبانيا، والتي شهدت نجاح البلاد في إجراء إصلاحات كبرى سياسية، واقتصادية، واجتماعية. وبفضل الأغلبية الساحقة التي حصل عليها الحزب الديمقراطي في البرلمان، ونظرا لضعف الحزب الاشتراكي في الفترة التي تلت انتخابات عام ١٩٩٢ مباشرة، فقد تمكن الأول من تشكيل أجندة الإصلاحات بشكل منفرد. وقام الحزب الديمقراطي بوعي كامل بإقصاء منافسه الاشتراكي من عملية الإصلاح، معتبرا إياه امتدادا لحزب العمال وأسلافه الشيوعيين.

وفي الفترة ما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، شرع الحزب الديمقراطي في محاسبة قادة النظام السابق، فجرت محاكمة عدد من كبار رموزه، كالرئيس السابق رامز عاليًا، وزعيم الحزب الاشتراكي ورئيس الوزراء الأسبق فاتوس نانو؛ إلا أن النظام الحاكم تحول بشكل متزايد إلى الحكم السلطوي بحلول ١٩٩٣، ورجع ذلك بشكل جزئي إلى غياب فصل وتوازن السلطات، وشملت الإجراءات التي اتخذها الحزب تقييد المجال المتاح للمعارضة السياسية، وفرض رقابة على الإعلام، والتدخل في سلطات القضاء، واستعمال القوة المفرطة في محاربة الجرائم. (٧)

وجرت ثالث انتخابات تعددية في ألبانيا في مايو ويونيو ١٩٩٦، ومثلت حدثًا بالغ الأهمية بالنسبة لعملية الانتقال في البلاد؛ وانخرط الحزب الديمقراطي في تلك الأثناء في عدة مخالفات انتخابية، بغية التمسك بالسلطة، مما دفع جميع الأحزاب السياسية الأخرى لسحب مرشحيها.

## إصلاحات القطاع الأمني:

سهل دخول البانيا في الديموقراطية إحداث تحول في القطاع الأمني، والعلاقات المدنية العسكرية بشكل عام. إلا أن الجيش وكبرى المؤسسات الأمنية، كالشرطة والاستخبارات، ظلت معتمدة بصورة كبيرة على النخبة التي تحكم بالرغم من انهيار الشيوعية. وتمت عملية بناء المؤسسات عموماً بصورة سمحت للقوى السياسية الحاكمة بالتحكم في تلك المؤسسات، بما فيها الأمنية، وذلك بتعيين عناصرها، وتنفيذ عمليات تطهير واسعة النطاق. كما أدت الإصلاحات المسيية والمعتمدة على مصلحة حزبية لإضعاف جهود إضفاء الديمقراطية والمهنية على القطاع الأمني. وفي ذلك السياق، اتسمت الإصلاحات بالتغيير المتكرر في الاستراتيجيات والسياسات، مع الافتقار لخطط واقعية لإدارة الموارد.

## إصلاحات القطاع الأمني خلال الموجة الأولى من عملية الانتقال:

خلال الموجة الأولى من عملية التحول، تركزت إصلاحات القطاع الأمني على بناء مؤسسات وهياكل جديدة، فضلاً عن فرض تسلسل في المسؤوليات؛ إلا أن تلك الإصلاحات كانت ميسية إلى حد كبير. فقد حاول الحزب الديمقراطي تطهير مؤسسات الدولة من الشيوعيين؛ كما أقصى معظم المسؤولين الأمنيين من مواقعهم - والذين افتقر بدلاؤهم للخبرة اللازمة للقيام بأدوارهم، ولكن الحزب وجد فيهم الولاء له. وكان لذلك الأسلوب أثره المباشر والسلبى على أداء المؤسسات الأمنية، والتي صارت، إلى حد كبير، أداة تستخدم ضد المعارضة السياسية، ووسيلة للضغط على كل من ينتقد الحكومة علناً. كما نجم عن ذلك المنهج تقويض الإصلاحات الهادفة لجعل المؤسسات الأمنية محايدة وقوية، مما أفقد الكثير من المواطنين ثقتهم في مصداقيتها.

واتضح ضعف القطاع الأمني في يناير عام ١٩٩٧، حيث ضاعت مدخرات آلاف المواطنين في مخطط استثمارهزمي مزيف، مما ألقى بالبلاد في دوامة التمرد. وكان صندوق النقد الدولي قد حذر في ٢٠٠٦ الحكومة الألبانية من مغبة هذه المخططات الاستثمارية، مطالباً بوقفها، إلا أن الحكومة تجاهلت المطلب مع اقتراب الانتخابات، وانهارت الاستثمارات الهرمية في يناير ١٩٩٧، وتحول السخط العام إلى تمرد اجتماعي شهد قيام المواطنين بغزو القواعد العسكرية، والاستيلاء على الأسلحة قبل أن يسيطروا على المدن الرئيسية. أعقب ذلك انهيار سلطات الدولة، وعجز الأجهزة الأمنية عن استعادة النظام، فنشرت قوات دولية متعددة الجنسيات في البلاد، ثم عقدت انتخابات جديدة في يونيو ويوليو ١٩٩٧، وحقق فيها

الحزب الاشتراكي فوزا حاسما.

### إصلاحات القطاع الأمني خلال الموجة الثانية من عملية الانتقال

يمكن اعتبار الفترة التي تلت عام ١٩٩٧ بالموجة الثانية من عملية التحول في ألبانيا، ومع عودة حكومة الحزب الاشتراكي إلى السلطة، واجه الحزب عددا من التحديات، مثل إعادة النظام الاجتماعي والاقتصادي إلى طبيعته، فضلا عن استعادة سيادة القانون والثقة في مؤسسات الدولة، وكذلك متابعة الإصلاحات في إطار عمليات التكامل مع الناتو والاتحاد الأوروبي. وفي الفترة ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠، قررت المعارضة التي يتزعمها الحزب الديمقراطي عدم التعاون مع الحكومة، مما نتج عنه بالضرورة اتخاذ الكثير من القرارات المهمة بشكل أحادي (قاطعت المعارضة عملية وضع الدستور والمناقشات التي دارت حول مسودته).

وشهدت الموجة الثانية من عملية التحول في ألبانيا إصلاحات كبرى في القطاع الأمني، توجت بانضمام البلاد إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أبريل ٢٠٠٩. وشهدت الفترة المبكرة من تلك المرحلة اعتماد النصوص القانونية الرئيسية لإصلاح القطاع الأمني. ولكن، في تكرار لأخطاء الحزب الديمقراطي في الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٣، قام الحزب الاشتراكي بنقل موظفين من مناصبهم، وأعاد الكثيرين ممن تمت إزاحتهم خلال الموجة الأولى إلى مواقعهم السابقة، وخصوصا في قطاعي الشرطة والاستخبارات، وهو ما جلب نقدا لاذعا، وسبب الكثير من الاستياء من جانب المعارضة.

فيما ضمت التحولات والأحداث الكبرى في تلك الفترة التصديق على الدستور الجديد في أكتوبر ١٩٩٨، وتعزيز سيادة القانون، والاستجابة لأزمة إقليم كوسوفو، والتقدم في المفاوضات لدخول ألبانيا في عضوية الاتحاد الأوروبي.

### دور المجتمع الدولي في إصلاح القطاع الأمني؛

لعب المجتمع الدولي دورا هاما في تعزيز وتشجيع الإصلاح في القطاع الأمني، خصوصا الولايات المتحدة (في فترة التسعينيات بالتحديد) والاتحاد الأوروبي. وأدت الحروب في يوغوسلافيا إلى خلق وتعزيز علاقات التعاون مع تحول ألبانيا إلى شريك استراتيجي للولايات المتحدة وحلف الناتو في تدخلتهما في منطقة البلقان. فمع حاجتها لحليف يعتمد عليه، ساندت

الولايات المتحدة الحزب الحاكم بلا تحفظ، وصارت ثاني أكبر دولة مانحة للدعم الاقتصادي، والسياسي، والعسكري بعد إيطاليا.<sup>(٨)</sup> إلا أن الحزب الديمقراطي الحاكم (١٩٩٢-١٩٩٧) فسر بشكل خاطئ مساعي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتشجيع وجود حكومة قوية، فشرع في تنفيذ إصلاحات دون تشاور.

كما أسهمت الحروب في كوسوفو، واشتراك ألبانيا في عمليات الناتو لحفظ السلام في تسريع وتيرة الإصلاحات الأمنية. وأثناء تنفيذ الناتو لعملياته في كوسوفو، كانت ألبانيا أولى دول غرب البلقان التي يتم تزويدها بخطة عمل عضوية الناتو. وقد حددت خطة عمل العضوية-جنبا إلى جنب مع عملية تحقيق الاستقرار، وعلاقات حسن الجوار- أجندة الإصلاحات في القطاع الأمني، ولاحقا، اندماج ألبانيا في البناء الأوروبي الأطلسي.

وقد كان للدعم المالي والإشراف من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دور رئيسي في نجاح برنامج إصلاح القطاع الأمني؛ ولكن في الفترة التي تلت العام ١٩٩٧، صار الدعم الأوروبي والأمريكي لهذا البرنامج مشروطا ومنظما أكثر من ذي قبل، وعملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كوسطاء بين الأحزاب السياسية الرئيسية؛ إلا أن ذلك الدعم الدولي لاقى انتقادات لتجاهل الاحتياجات المحلية (على سبيل المثال، وأثناء عملية وضع الدستور وترتيب الأولويات، لم يأخذ في الاعتبار بشكل كافٍ احتياجات وإمكانيات الدولة، مما جعل التنفيذ أمرا صعبا).<sup>(٩)</sup>

### إصلاح منظومة الدفاع:

حتى انهيار الشيوعية، استغل الجيش داخليا في الدفاع عن النظام الشمولي في مواجهة التحديات، وعمل الجيش تحت سيطرة شاملة من الحزب الشيوعي. وأدى هذا لتراجع شديد في المهنية وزوال أي إحساس بهوية الجيش كمؤسسة.<sup>(١٠)</sup>

خلال السنوات الأولى من عملية التحول، وضعت الحكومة خططها بنية الحفاظ على بناء الدولة، واستمرار المسؤولين الأمنيين في مناصبهم، وخصوصا في الفرق العسكرية الكبيرة، رغم ضخامة حجم ذلك القطاع.<sup>(١١)</sup>

ومع ذلك، تم تقليص أعداد الجند خلال فترة التسعينيات، وجرت عملية إعادة هيكلة، مما أدى لإغلاق مواقع عسكرية تماما أو جزئيا، مع إعادة توزيع الوحدات العسكرية. وما بين ١٩٩٢ و١٩٩٤، تم تسريح أكثر من ١٧٠٠٠ ضابط وجندي، منهم ٩٥٠٠ أخرجوا من

الخدمة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥ . وقد أدت تلك الإجراءات بشكل ملحوظ إلى التقليل من جاذبية العسكرية كوظيفة في أعين الشباب. (١٢) وكان من أكبر نقائص عملية الإصلاح عدم تنفيذ برامج لإعادة ضم العسكريين السابقين ، والذين لم يتلقوا أي دعم من الدولة. (١٣)

وعلى الرغم من الدعم الذي وفره الناتو ، فقد اتسم التقدم في عملية صرف والتخلص من الأسلحة والذخائر الزائدة ، والتي صنعت خلال الحرب الباردة ، بالبطء . وأدى ذلك إلى وقوع كثير من تلك الاسلحة في أيدي المدنيين أثناء التمرد الذي شهدته البلاد في أوائل عام ١٩٩٧ . وحول ذلك الوضع الاضطرابات المدنية إلى حالة طوارئ ، مما أدى لتمدد الأزمة ، وتأخير استعادة مؤسسات الدولة . وبعد أحداث ١٩٩٧ ، تم وضع برنامج جديد لتدمير مخزون الأسلحة ، إلا أنه سار هو الآخر بخطى بطيئة إلى حد ما ، كما أدى إلى خسائر في الأرواح عندما انفجر مستودع للأسلحة في مارس ٢٠٠٨<sup>(١٤)</sup> ، وهي الكارثة التي ألفت الضوء على فساد المؤسسات العسكرية ، والافتقار للسيطرة المدنية ، والرقابة على القطاع الدفاعي. (١٥)

### إصلاح أجهزة الشرطة والاستخبارات: من سيطرة الدولة إلى المجتمع:

إستخدمت أجهزة الشرطة والاستخبارات في ظل الأنظمة الشمولية للسيطرة على المجتمع عبر التخويف ، فبينما تشكلت الإصلاحات في كلا القطاعين في ضوء الإرث الذي خلفته الشيوعية ، لم تقدم أية مبادرات إصلاحية كبرى في بداية التسعينيات .

وخلال الموجة الأولى من عملية التحول ، خضعت أعمال الشرطة والاستخبارات لنفوذ سياسي قوي . وحتى عام ١٩٩٨ ، اعتبرت الشرطة فرعاً من فروع الجيش ، ولم تأت الإصلاحات بنتائج بعيدة المدى . وفي أحيان كثيرة ، كان حزب المعارضة ، أيا كان ، يتهم الحزب الحاكم باستخدام أجهزة الشرطة والاستخبارات ضد معارضي السياسيين ، ولم تكن مدعاة للدهشة أن تنال أجهزة الاستخبارات الانتقادات ، فيما هوجمت أجهزة الشرطة لممارستها الضغوط في الانتخابات ، ومقابلة التظاهرات الموالية للمعارضة بالقوة المفرطة .

وقد سبب اعتبار الاستخبارات والشرطة والجيش كـ«القوات المسلحة» مشكلات كبيرة خلال أحداث ١٩٩٧ ، حيث وضع الجيش تحت إمرة الاستخبارات التي أخذت في توجيه عمليات الجيش لقمع التمرد في جنوب البلاد .

وقد مثل ذلك سابقة خطيرة<sup>(١٦)</sup> ، وأثرت ممارسات تلك الأجهزة سلباً على سمعتها بين المواطنين . ومع تفكك جهاز الشرطة إبان الأزمة ، وبعد انتخابات ١٩٩٧ مباشرة ، صارت

أولوية لدى الحكومة أن تجري الإصلاحات في هذا الجهاز بسبل أكثر فعالية. ونص دستور عام ١٩٩٨ على إخضاع أجهزة الاستخبارات والشرطة لسلطة مدنية، وتم تغيير مسمى جهاز الاستخبارات الوطنية إلى جهاز الاستخبارات الألبانية في عام ١٩٩٨، وبدأت عملية إعادة هيكلته منذ حينها.

وكانت أولى وكبرى الخطوات التي اتخذت في سبيل إصلاح جهاز الشرطة هي تأسيس وحدة الشرطة الاستشارية متعددة الجنسيات من جانب اتحاد غرب أوروبا (EPAM)، واستمر تفويضها، والتي عملت على تدريب الشرطة الألبانية ومساعدتها في حفظ النظام، حتى ٢٠٠١. وهدفت الإصلاحات في قطاع الشرطة إلى التعزيز من قيم الديمقراطية في الخدمة، وإطلاق أنشطة شرطة المجتمع، والتغلب على فجوة الثقة بين المدنيين ورجال البوليس<sup>(١٧)</sup>. ولكن، وكما هو الحال في سائر القطاعات الأمنية، سارت وتيرة الإصلاح في جهاز الشرطة ببطء؛ فحجم قوات الشرطة كان لا يزال في حاجة إلى تقليصه من أجل تطوير كفاءتها، وتوفير موارد كافية لتحسين ظروف العمل ورفع المرتبات. كما برزت مشاكل أخرى كالحاجة إلى التطوير في عملية انتقاء عناصر الشرطة، وجودة أداؤها، وتدريبها، وخصوصاً فيما يتعلق بجزئية احترام حقوق الإنسان.

### استنتاجات:

لعب ميراث الشيوعية دوراً مهماً في التوجه الحكومي لإصلاح قطاع الأمن في ألبانيا؛ فالتوجهات السلطوية للحكومة خلال المراحل الأولية للتحول الديمقراطي، وبيئة الاستقطاب السياسي، وغياب التنسيق والتشاور والاتفاق حول الإصلاحات الأساسية أدت إلى زيادة الصعوبات أمام تلك العملية المعقدة. في السنوات الأولى كانت تلبى التغييرات المطروحة حاجات المدى القصير للحكام الجدد، وبالتحديد تقوية قبضتهم على السلطة وتهميش النظام السابق. كما كان هناك غياب لرؤية واضحة عن ماهية التغييرات المطلوبة على المدى الطويل، والفشل في تحديد العوائق والصعوبات المحتملة لتنفيذ السياسات.

بشكل عام، كانت الإصلاحات تطلق وتدعم فقط من جانب الحزب الحاكم، مع تجاهل أو منع المعارضة من الحوار حول تلك الإصلاحات. وتسبب تنقل السلطة بين الحزبين الديمقراطي والاشتراكي، مع ميل كلاهما لتعيين موالئهم في المناصب العليا في أجهزة الأمن، في تأخير تنفيذ الإصلاحات.



## قصة إخفاق: الطريق إلى سلاية الباتريمونياوية الجديدة (msilainomirtapoeN) في أذربيجان

صامويل لوزاك<sup>(١٨)</sup>

حصلت أذربيجان - وهي جمهورية سوفيتية سابقة في جنوب القوقاز - على الاستقلال في ١٨ أكتوبر ١٩٩١. وقبل شهر من ذلك التاريخ، أعيد انتخاب رئيس الجمهورية السوفيتية أياز موتالييوف رئيساً لأذربيجان في انتخابات ذات مرشح وحيد. وقد أشعل الصراع بإقليم ناجورنو كاراباخ الانفصالي احتجاجات شعبية أدت إلى استقالة موتالييوف في مارس ١٩٩٢، وتولت السلطة من بعده الجبهة الشعبية، والتي برزت إبان فترة البيروسترويك. وقد قوت الجبهة سيطرتها على السلطة، وفي يونيو ١٩٩٢، صار زعيمها أبو الفاس الشيبلي أول رئيس (والوحيد) لأذربيجان الذي يتم انتخابه بشكل ديمقراطي. إلا أن شرعية النظام الحاكم قوضت بفعل الإخفاقات العسكرية، وضعف الحالة الاقتصادية، وارتفاع مستويات الفساد، وأسلوب الحكم الأوتوقراطي، والعجز عن كسب تأييد كبرى القوى الإقليمية. وقد تسببت عودة حيدر علييف الزعيم السياسي لأذربيجان في يونيو ١٩٩٣ في توقف الزخم الديمقراطي والتأسيس لنظام "باتريمونياوي" جديد وخلافة سياسية توريثية. وبعد وفاة علييف في ٢٠٠٣، خلفه في الحكم ولده إلهام.

### مقدمة:

بعد سقوط سور برلين في ١٩٨٩، وانحيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، زادت الآمال بأن تتمكن أوروبا الشرقية من التطلع لمستقبل من الديمقراطية. إلا أن التحول إلى اقتصاديات السوق والليبرالية السياسية أثبتا فشلها في مرحلة ما بعد السوفييت. ففي عام ١٩٩٧، قال حيدر علييف، ثالث رؤساء أذربيجان بعد الاستقلال: «بعض الناس يعتقدون أننا لا بد أن ننجح في بناء الديمقراطية في وقت موجز، ولكن ذلك مستحيل. فأذربيجان دولة شابة والديمقراطية تعد بالنسبة إليها مفهوماً جديداً. الديمقراطية ليست كتفاحة تشتريها من السوق وتذهب بها إلى البيت». ولا تزال أذربيجان مع ذلك في حاجة لأن تخطو خطى كبيرة تجاه الحكم الديمقراطي، فقد استبدلت القمع السوفيتي بحكم سلاي سلطوي.

وتركز تلك الدراسة على الفترة ما بين مارس ١٩٩٢ ويونيو ١٩٩٣، حيث أعقبت الاحتجاجات الشعبية قيام قادة العصر السوفييتي-الذين احتفظوا بمناصبهم السياسية بعد الاستقلال- بالتنحي، وتسليم السلطة إلى الجبهة الشعبية، مما منح منفذا للحصول على «فرصة ديمقراطية».

### الحروب، والفساد، والإصرار على الشرعية الدستورية:

في ١٩٨٨، بدأ الصراع المسلح بين العرقيات الأرمنية الانفصالية والأذريين حول وضع إقليم ناجورنو كاراباخ، وتصاعد النزاع مع تفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر ١٩٩١. فيما أدت الهزائم العسكرية اللاحقة في أوائل ١٩٩٢ لاحتجاجات شعبية ضد القادة السياسيين في أذربيجان، وكان معظم هؤلاء هم الأشخاص أنفسهم الذين حكموا البلاد إبان الحقبة الشيوعية. وفي مارس من العام ١٩٩٢، وفي انقلاب شعبي سلمي إلى حد كبير، استقال الرئيس موتالييوف من منصبه. وفي مايو، تصدت الجبهة الشعبية لمحاولة من جانب الموالين للرئيس موتالييوف لاستعادة السلطة، ونصبت نفسها حكومة لأذربيجان. وفيما كانت انتفاضة مارس- مايو ١٩٩٢ من الناحية الظاهرية رد فعل للإخفاقات العسكرية، إلا أنها عكست كذلك رغبة الأذريين في طي الصفحة السوفييتية.

وفي يونيو ١٩٩٢، انتخب أبو الفاس الشيبلي رئيسا في انتخابات اعتبرت ذات مصداقية، ولكن متسارعة في الوقت ذاته. ويظل الشيبلي الرئيس الوحيد في تاريخ أذربيجان الذي تبنى إصلاحات ديمقراطية، وانتخب بشكل نزيه. ولكن على مدار الاثني عشر شهرا التالية، عجز كل من الشيبلي والجبهة عن التغلب على أربعة تحديات رئيسية، مما أدى إلى الإطاحة بالنظام في يونيو ١٩٩٣.

أولا، بالرغم من اعتقاد الشيبلي بأن الخطأ الأكبر لموتالييوف كان هو الالتفاف الدائم على الدستور السوفييتي لعام ١٩٧٨، إلا أنه لم يسع لوضع دستور جديد، مؤمنا بأنه رغم النقص التي يشملها الدستور، فإن بلاده في حاجة لتركيز طاقتها في الحملة العسكرية، وتعزيز مكاسب القوى السياسية الديمقراطية.<sup>(١٩)</sup> كما أن قرار الشيبلي بتعيين- بدلا من انتخاب- هيئة تشريعية جديدة، يعكس رؤيته المناصرة للشرعية الدستورية. وعلى الرغم من صفاء نيته، فإن عدم قدرة الجبهة الشعبية على النأي بنفسها عن الممارسات الأوتوقراطية قلل من فرص نجاح الانتقال الديمقراطي.

ثانياً، وعلى الرغم من قيام الجبهة الشعبية بهجوم مضاد في يونيو ١٩٩٢، فإنها عجزت عن تبديل الوضع العسكري في ناجورنو كاراباخ. فقد كانت النجاحات العسكرية تعتمد على قادة الحرب الأذريين الذين أداروا جيوشهم الخاصة. ولكن ما إن انسحب هؤلاء من الخطوط الأمامية، صار الجيش الإذربيجاني ضعيفاً بحيث لا يقوى على مقاومة القوات الأرمينية. ومرة أخرى، فقدت أذربيجان المزيد من الأرض، وشرع العامة في الاحتجاج على الإخفاقات العسكرية الجديدة. فيما واجهت الجبهة الشعبية تحدياً آخر خطيراً، تمثل في الوحدات العسكرية غير التابعة للدولة. ففي يونيو ٢٠٠٣، قام القائد الميليشياوي البارز سورات هوسينوف بانقلاب في مدينة جانجا، ملحفاً الهزيمة بالحرس الجمهوري. وآلت التطورات في النهاية إلى سقوط حكومة الجبهة الشعبية.

ثالثاً، تسببت حرب كاراباخ في انهيار الاقتصاد الذي كان قد ضعف بالفعل جراء انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد كانت أذربيجان إبان الحقبة السوفيتية معروفة بكونها واحدة من أكثر دول الاتحاد السوفيتي فساداً. وقد زاد «اقتصاد فترة الحروب» من الفساد المستشري أساساً، والذي أضعف بدوره من جهود فرض الاستقرار ودفع النمو الاقتصادي.

رابعاً، لم ينجح الشيبلي في الفوز بدعم القوى الإقليمية الكبرى، على الأخص تركيا وروسيا. وفيما رحبت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالديمقراطية الناشئة في أذربيجان، أبدت كلٌّ من أنقرة وموسكو تخوفهما من السياسات الخارجية للجبهة الشعبية. وبالتحديد، تسببت مواقف الشيبلي الوطنية في استعداد روسيا، فيما رأت تركيا أنها قد تتسبب في ضرب الاستقرار في المنطقة، كما تسببت مواقف الشيبلي القومية في منع تلك القوى المهيمنة من تشديد قبضتها على جنوب القوقاز. لذا، فقد خسر الشيبلي دعم أكبر حليفين تقليديين له.

ومع وجود تهديد بانقلاب من جانب قادة القوات الميليشيات، وانهيار الاقتصاد، والإخفاقات العسكرية في حرب ناجورنو كاراباخ، صار الطريق ممهداً أمام حيدر علييف للعودة إلى السلطة. كان علييف قد سبق له تولي مناصب رفيعة في أذربيجان، مثل رئاسة جهاز الكي جي بي في أذربيجان، والأمين العام الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي بأذربيجان، وكذا نائب رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي. وفي عام ١٩٩٣، صار علييف رئيساً لبرلمان ناختشيفان، وهي مدينة أذرية معزولة تقع بين تركيا وأرمينيا. وحمل حكم علييف صورة الاستقرار والقيادة القوية، وكملاداً أخيراً من الأزمة، دعا الشيبلي علييف للتفاوض مع قادة الميليشيات. وبعد هروب الشيبلي، انتخب الكثير من مناصري الشيبلي في

الهيئة التشريعية علييف رئيسا للجمعية الوطنية، ومنحوه بذلك سلطات رئاسية فعلية. وفي أغسطس عام ١٩٩٣، تم تنحية الشيبني من الرئاسة بشكل رسمي، وبعدها انتخب علييف رئيسا في أكتوبر بحصوله على ٩٩٪ من الأصوات؛ كنتيجة رسمية للانتخابات التي شهدت نسبة مشاركة وصلت إلى ٩٧٪.

كان أمام علييف وقتئذٍ خياران، إما السعي لتطوير الإصلاحات التي بدأها سلفه، وإما استنساخ السياسات الأوتوقراطية نفسها التي خدمت مصالحه بنجاح في السبعينيات. وعلى الرغم من تبني علييف خطاباً من المصطلحات الديمقراطية نفسها، فإنه قام بتعزيز قاعدة حكمه بتأسيس نظام «باتريمونالي» جديد اعتمد فيه على الصلات العشائرية والنخب، مع العودة إلى أسلوب حكم استبدادي نجم عنه بشكل مباشر وقف الزخم الديمقراطي الذي نشأ بين ١٩٩١ و١٩٩٣.

### ضعف المؤسسات وقوة الشبكات غير الرسمية:

تميز عصر علييف بسمتين رئيسيتين: قوة الشبكات غير الرسمية، وضعف مؤسسات الدولة. فمن يونيو إلى أكتوبر ١٩٩٣، وبصفته «رئيسا للجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان، ومجدد السلطات غير العادية لرئيس الجمهورية»، شهد علييف تنازل الجمعية الوطنية عن كثير من سلطاتها. كان من المفترض للجمعية الوطنية إبان حكم الجبهة الشعبية أن تكون قلب ديمقراطية أذربيجان الجديدة، ولكن مع تحولها إلى التصديق الأعمى على سياسات علييف، رسمت الجمعية مصيرها بنفسها. وما إن دبر علييف انتخابه رئيسا، قام بتوزيع المناصب الوزارية والبرلمانية على العشائر والنخب لكسب تأييدهم وتمكينهم من تأسيس شبكات الفساد الخاصة بهم. كما شدد علييف من قبضته على وزارات الداخلية، والدفاع، والاستخبارات. وقد دفعته الانقلابات العسكرية الفاشلة التي نفذت في أكتوبر ١٩٩٤ ومارس ١٩٩٥ إلى اتخاذ تدابير جديدة لإضعاف القوات المسلحة.

وقد وضع علييف دستور ١٩٩٥، والذي تم الاستفتاء عليه، ل حاجته إلى مكافأة العشائر والنخب التي ساعدته على الوصول إلى منصب الرئاسة. وجعل دستور ١٩٩٥ عملية صنع القرار السياسي متركزة في يد الرئيس، بما يضعف من دور البرلمان والحكومة. فيما وزعت الحقائق الوزارية تبعاً للمصالح الشخصية لا الكفاءة. وباستغلال موارد الدولة، صارت أي نخبة قادرة على تأمين وإدارة شبكة محاسبيها، محققة الفائدة لأتباعها لا للدولة. وقد أعاققت

تلك السياسة أي جهود فعالة لبناء الدولة، مما أدى إلى قيام دولة «نيوباتريمونياوية».

وقد عززت طفرة الغاز والنفط التي حظيت بها البلاد فجأة في أواخر التسعينيات من وضع النخب. فمع ضعف مؤسسات الدولة، لم تبذل جهود كافية لضمان الاستغلال الدائم لموارد النفط لصالح الأذريين العاديين على المدى البعيد. بدلا من ذلك، استغلت تلك النخب أموال النفط لإثراء نفسها وتمويل شبكات محسوبيها، مثلا عن طريق توجيه المخصصات الاجتماعية لتلبية مطالب عملائها، أو إزالة أي شعور بعدم الرضا لديهم. ومع تمتع الطبقة الحاكمة بمثل تلك السلطات، لم يعد لديها أي حافز لتطوير السلطة التشريعية أو أسلوب الحكم، أو ضمان نمو اقتصادي بعيد المدى. وصار الإنفاق الاجتماعي هو الهدف الأساسي لتلك الثروة النفطية، مما أضعف التنوع الاقتصادي.

وقد مثلت عودة عليليف إلى بؤرة المشهد السياسي نهاية عملية الانتقال الديمقراطي في أذربيجان؛ فمع خوض الحرب ضد أرمينيا حتى ١٩٩٤، وانهايار الاقتصاد، قتلت الحماسة الديمقراطية التي نشأت مع انتخاب الشيبلي، وانصرفت أنظار المواطنين عن الحاجة إلى الإصلاح السياسي. وقد كان الهدف من وراء إنشاء دولة المحسوبية هو إرضاء النخب الأوليغارشية، مما ضمن بقاء النظام ومنع أية انقلابات. وأدت العودة إلى الحكم الأتوقراطي إلى وضع الإصلاحيين تحت السيطرة. ومع تدفق عوائد النفط على ميزانية الدولة، كان الوقت قد فات بالفعل لتغيير النظام «النيوباتريمونيالي» المترسخ.

### فرص ضائعة:

وبتحليل ذلك التاريخ يمكن تحديد عدد من الأخطاء الرئيسية التي وقعت فيها حكومة الشيبلي.

أولا، مع عجز الدولة عن التعامل مع اللاعبين السياسيين ذوي القوة العسكرية الذين يتحركون داخل حدودها، كان لزاما على الشيبلي الإسراع ببناء المؤسسات، بما يشمل اتخاذ تدابير لتقوية الجيش وإصلاحه. فقد كان اعتماد الشيبلي على البرلمانين وحدهم يعني أنه واقع تحت رحمة طموحاتهم وتصرفاتهم، مما أدى في النهاية إلى الإطاحة به.

ثانيا، توجب على الشيبلي أن يقاطع بشكل حاسم العادات الأتوقراطية لأذربيجان، مع وضع جدول زمني لكتابة دستور جديد قائم على المبادئ الديمقراطية، ثم إجراء انتخابات برلمانية. فقد كان من شأن ذلك أن يعزز من شرعية نظام الجبهة الشعبية، والتي تبخرت بفعل

الإخفاقات العسكرية في أوائل ١٩٩٣ .

ثالثاً، تعين على الشيبلي أن يدرك أهمية عدم استعداد جيران أذربيجان الأقوياء . فبينما رحبت أنقرة بشكل عام بتأكيد الجبهة على هويتها التركية، أدت علاقات الجبهة السيئة بموسكو إلى تأييد الأخيرة لخصومها الرئيسيين وعودة حيدر علييف إلى السلطة في يونيو ١٩٩٣ .

رابعاً، كان ينبغي على الشيبلي أن يوقع انفاقيات النفط ما إن صارت جاهزة في ربيع ١٩٩٣، فقد كان لذلك أن يوفر الموارد المالية التي كان يحتاج إليها الاقتصاد المنهار بشكل ملح، وضمان مستقبل مشرق . وأدى تغيير شكل المفاوضات النفطية في اللحظات الأخيرة إلى تأخير التوقيع، وزيادة مخاوف مجتمع الشركات الدولي .

### خلاصة:

يتعلق فشل الانتقال السياسي في أذربيجان إلى حد كبير بفقدان الجبهة الشعبية لشرعيتها . وبشكل متناقض، بدا حيدر علييف، المعروف بحكمه السلطوي، لكثير من الأذريين على أنه يتمتع بشعبية أكبر من أبي الفاس الشيبلي، الزعيم المنتخب بشكل ديمقراطي . وتتمثل الأخطاء الأساسية للجبهة الشعبية في الإعراض عن وضع دستور جديد حتى وقت لاحق، والاعتماد الزائد على المناصرين، وإخفاق الشيبلي في اكتساب دعم واسع النطاق عبر قطاعات المجتمع الأذربيجاني (وخصوصاً النخبة)، فضلاً عن العشوائية وعدم الانتظام التي اتسمت بها السياسة الخارجية للجبهة الشعبية، والتي تسببت في نفور روسيا، وظهور تحفظات لتركيا والولايات المتحدة على دعمهما للنظام الحاكم .

وعلى الرغم من ذلك المنهج السلطوي والاعتماد على المحسوبية من جانب علييف، فإن الأخير نجح في إضفاء الشرعية على حكمه داخل وخارج البلاد . وكان لتوفر عوائد النفط الفضل بشكل جزئي في قدرة علييف على تخصيص موارد مالية لضمان قيام شبكاته الزبونية بتوفير احتياجات الناس، بما يعزز من وضعه ومكانة نخبته .

بيد أن الاعتماد على تلك الشبكات بدلاً من وجود مؤسسات دولة قوية كان مساراً خطيراً؛ فعلى الرغم من أن ذلك النظام قد يكون ناجحاً على المدى القصير، فإنه يؤدي على المدى البعيد إلى زيادة التضخم، واتخاذ الفساد إطاراً مؤسسياً، وسوء توزيع الموارد المالية بما يعوق تنمية سائر قطاعات الاقتصاد، ويصبح بقاء النظام الحاكم واستقرار الدولة مهددين .

## عملية الانتقال السياسي في بيلاروسيا.. ما بين الشمولية السوفيتية والسلطوية السوفيتية الجديدة

أندريه ياهوراو<sup>(٢٠)</sup>

حصلت بيلاروسيا على استقلالها في ١٩٩١ في الوقت الذي بدأ فيه الاتحاد السوفيتي في الانهيار. ولم يكن هناك في ذلك الوقت إجماع على النظام السياسي للبلاد وتوجهاتها الجيوسياسية في المستقبل. ورغم احتفاظ الحرس الشيوعي القديم بأغلبية البرلمان، فإن الجماعات المدافعة عن الديمقراطية والوطنية اتسمت بالنشاط والجرأة في التعبير عن الرأي، فوفرت بديلا للعمل السياسي الخاضع للسلطات. إلا أن بيلاروسيا عانت من سلسلة من الأزمات الهيكلية، جاهدت لحلها لأسباب عدة.

ففي أواخر ١٩٩١ وأوائل ١٩٩٢، حققت مجموعة البرلمانيين الوطنيين المناصرين للديمقراطية عددا من الانتصارات السياسية، بما فيها ترشيح رئيس البرلمان، والذي عمل كرئيس صوري للدولة. إلا أن أزمات السلطة والحكومة لم تحل، وعجز دعاة الديمقراطية عن الدفع لإجراء انتخابات جديدة أو إحداث إصلاحات للبرلمان في الفترة التي حظوا فيها بزخم سياسي. وبحلول عام ١٩٩٤، كانت مجموعة البرلمانيين الشيوعيين الجدد المحافظين قد استعادت زمام المبادرة، وتمكنت من الدفع باتجاه تبني اعتماد دستور جديد كان في صميمه منح سلطات رئاسية أقوى.

في عام ١٩٩٤، بدأت أزمة اقتصادية في البروز، وكانت شديدة لدرجة أن أثرت على أسلوب حياة المواطنين العاديين. وجرت أول انتخابات رئاسية في البلاد في العام ذاته، وسجل فيها البرلمان ذو السياسات الشعبوية، أليكساندر لوكاشينكو، فوزا حاسما، متبنيا برنامجا سياسيا قائما على مكافحة الفساد والمبادئ السوفيتية الجديدة. وسارع لوكاشينكو بوضع مؤسسات الدولة تحت سيطرته قبل عقد الانتخابات البرلمانية في ١٩٩٥، وظل محكما قبضة نظامه الأوتوقراطي منذ ذلك الحين.

### مقدمة:

أدى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩١ إلى إثارة أسئلة أساسية في الدول حديثة الاستقلال، فيما يتصل بتوجهاتها الجيوسياسية، والنظام السياسي الذي

سيتم اختياره. وحددت الإجابات على تلك الأسئلة عمليات الانتقال التي مرت بها خمس عشرة دولة في الحقبة ما بعد السوفييتية. وقد استطاعت دول وسط أوروبا وبحر البلطيق (ليتوانيا، ولاتفيا، وإستونيا) بحلول أواخر التسعينيات أن تبني مؤسسات ديمقراطية إلى حد ما، بينما أنتجت عدة دول سوفييتية سابقة عددا من النظم السياسية المتنوعة ما بين شبه ديمقراطية غير مستقرة، وسلطوية مستقرة. فيما ضمت الفئة الثانية من تلك الدول جمهورية بيلاروسيا، حيث، وبعد فترة قصيرة من الحكم الديمقراطي المضطرب، بدأ أول الرؤساء المنتخبين أليساندر لوكاشينكو في بناء حكم أوتوقراطي.

وتستكشف تلك الدراسة الأحداث التي جرت خلال السنوات الأولى من استقلال بيلاروسيا (١٩٩٠-١٩٩٦). وتسعى للإجابة عن تساؤل: ما الذي منع بيلاروسيا من أن تسلك نهج جيرانها في منطقة بحر البلطيق؟ وكيف حافظ النظام المستبد على بقائه أكثر من ١٦ عاما؟

### البداية: استقلال غير متوقع:

حينما شرع ميخائيل جورباتشوف في تطبيق برنامج البروسترويكا، كانت بيلاروسيا من أكثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي تقدما على الصعيد الاقتصادي<sup>(٢١)</sup> وتمتعت بيلاروسيا بمقومات الدخول في عملية انتقال جيدة نظرا لقوة اقتصادها، وصغر مساحتها، وتعداد سكانها القليل نسبيا<sup>(٢٢)</sup> وانسجام بنيتها الوطنية. ولكن في أواخر الثمانينيات، صارت نخبة الحزب الشيوعي والنومنكلاتورا (الطبقة المتميزة) شديدي الولاء للحكومة المركزية في موسكو. فيما كان معظم المواطنين العاديين غير المتأثرين بالأزمات الاقتصادية والصراع الداخلي مؤيدين للوضع السوفييتي القائم. وبالفعل، صوت ٨٢,٧ في المائة من المواطنين على بقاء الاتحاد السوفييتي في الاستفتاء الوحيد الذي أجرته دول الاتحاد.<sup>(٢٤)</sup> وبالنسبة لغالبية مواطني بيلاروسيا، كان استقلال البلاد في أغسطس ١٩٩١ بمثابة النتيجة غير المرجوة لتفكك الاتحاد السوفييتي، لا كثمرة لجهوداتهم الواعية.

### ملاحظات إيعازية: الأزمة الهيكلية:

تشرح نظرية الأزمة المنظومية بصورة جيدة عمليات الانتقال التي مرت بها دول منطقة ما بعد الحقبة السوفييتية. كما تشرح السبب الذي مكن الأنظمة المستبدة من أن تعيد تأسيس



نفسها في بعض من الدول، كما هو الحال في بيلاروسيا.

وقد تمكنت الدول السوفييتية السابقة الأفضل تعاملًا مع موجات الأزمات الهيكلية من بناء مؤسسات مستقرة بشكل أسرع، مما ساعدها على وضع نظام قريب من الحكم الديمقراطي. أما في الدول التي فشلت في حل تلك الأزمات في الوقت الملائم، فقد بدأت المؤسسات في محاولة الركوب على بعضها البعض، مما حدا بالبلاد في النهاية إلى انتهاج حكم سلطوي، وإن اتسم بالحسم، مما قضى على فرص الانتقال الديمقراطي، على الأقل، في المدين الطويل والمتوسط. وقد برز هذا الوضع في بيلاروسيا.

### الأزمة الأيديولوجية: غياب رضا العامة:

صدر إعلان السيادة في بيلاروسيا في ٢٧ يوليو ١٩٩٠، ولكن البلاد لم تحظ بالاستقلال الفعلي إلا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في ديسمبر ١٩٩١. وكان أول خيار يتعين على البيلاروسيين تقريره هو إما التمسك بالاشتراكية وتوجهات الدول الشرقية، وإما إجراء إصلاحات سوقية، واتباع نهج الديمقراطيات الغربية. وقد تزامن وصول الأزمة الأيديولوجية إلى ذروتها مع محاولة الانقلاب التي شهدتها الاتحاد السوفييتي في أغسطس ١٩٩١.

بالنسبة لجيران بيلاروسيا الشماليين والغربيين (بولندا ودول بحر البلطيق) كان الاتحاد الأوروبي والديمقراطية هما الخيارين التاريخيين الطبيعيين، ولكن بالنسبة إلى الكثير من البيلاروسيين ظل نطاق الاتحاد السوفييتي السابق هو المرجعية الجيوسياسية الرئيسية. وبالفعل، رحبت حكومة بيلاروسيا وكثير من مواطنيها بتشكيل اتحاد الدول المستقلة؛ كسبيل لاسترجاع الاتحاد السوفييتي المنهار بشكل جزئي. وأعلنت بيلاروسيا الحاصلة حديثًا على استقلالها عن حيادها تجاه بلدان الشرق والغرب، ولكن هذا كان يعني، عمليًا، تجنب البلاد الإجابة عن السؤال الملح، والذي عجزت النخب السياسية الفعلية عن الرد عليه بشكل واف خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤.

وثمة أسباب عدة جعلت بيلاروسيا تناضل من أجل التغلب على الأزمة الأيديولوجية. أولاً، في عام ١٩٩١، كانت بيلاروسيا من أكثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي تقدماً وازدهاراً. ثانياً، كان الإصلاحيون معظمهم ينتمون للحركة الوطنية لبيلاروسيا. وفيما لعبت الحركات الوطنية (أشير إليها أغلب الوقت بالجبهات الوطنية) أدواراً مهمة في عمليات

الانتقال السياسي في القطاع الغربي من الاتحاد السوفييتي، عبر ربط قضايا الاستقلال وبعث الوطنية بمسألة معاداة الشيوعية والديمقراطية، كان الحس الوطني في بيلاروسيا ضعيفا للغاية، ولا يوفر الزخم الضروري لعمليات بناء الديمقراطية.<sup>(٢٥)</sup> ثالثا، انفقرت النخب الفكرية إلى خطط واضحة ومتماسكة لتنمية بيلاروسيا كدولة مستقلة. وبين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠، تركزت النقاشات على نماذج متنوعة للاستقلال الاقتصادي لبيلاروسيا وفق حدود الاتحاد السوفييتي، دون أن تمس الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية التي تحتاجها بيلاروسيا لتصبح دولة مستقلة قابلة للنمو.

ومع الحيرة الأيديولوجية، وغياب الإجماع السياسي والعام، عجزت بيلاروسيا عن بناء مؤسسات دولة ديمقراطية، أو تبني إصلاحات دستورية وقانونية، أو إعادة هيكلة اقتصادها (إصلاحات خاصة بالسوق أو العملة)، أو إزاحة الحرس الشيوعي القديم عن مواقعهم السياسية، أو إجراء إصلاحات في أجهزة الأمن والاستخبارات. ولم تجر النقاشات حول الإصلاحات الدستورية أو الاختيار بين النظامين السياسي والبرلماني سوى في عام ١٩٩٣. بالتالي، لم تكن مناقشة القرارات حول بناء الدولة الجديدة تتم على المستوى الأيديولوجي، بقدر ما كانت تجري في سياق صراع السلطة بين طبقة النomenكلاتورا السوفييتية السابقة، بقيادة رئيس الوزراء السابق فياتشسلاف كيبنتش، والحركة الداعمة للديمقراطية في البرلمان، بقيادة رئيسه سنانستاو شوشكيفيتش.

### من أزمة السلطة إلى أزمة الحكومة: طبقة النomenكلاتورا في مواجهة الديمقراطيين:

وقد غذت الأزمة الأيديولوجية الأزمة اللاحقة التي أملت ببيلاروسيا. وصارت المسألة الرئيسية تتمثل فيمن ينبغي أن يتولى مسؤولية قيادة البلاد عبر المسار الذي اختاره الشعب. ولم تتسبب الحيرة حيال الأيديولوجيا والتوجهات الجيوسياسية في بيلاروسيا في تغيير تركيبة النخبة الحاكمة. وعلى عكس دول شيوعية سابقة أدارت فيها حكومات الوحدة الوطنية البلاد لحين إجراء انتخابات تعددية، ظلت طبقة النomenكلاتورا تحتل السلطة التنفيذية في بيلاروسيا.<sup>(٢٦)</sup> وبين ١٩٩٠ و١٩٩٢، صار البرلمان البيلاروسي محور الصراع على السلطة.

وخلال عام ١٩٩٠، عقدت جميع الجمهوريات انتخابات برلمانية، وسمحت بعض الجمهوريات للمرشحين غير الشيوعيين بالاشتراك، وفي خمس من تلك الدول، فازت

الحركات الوطنية و/أو الديمقراطية بأغلبية البرلمان<sup>(٢٧)</sup>، بينما حققت نتائج جيدة نسبيا في دول أخرى<sup>(٢٨)</sup>. ولم يحقق غير الشيوعيين في بيلاروسيا سوى ١٤ في المائة من المقاعد البرلمانية. وفيما ضمت الجبهة الشعبية البيلاروسية ٣٨ عضوا فقط، إلا أنها كانت أكثر الحركات البرلمانية المستقلة نشاطا، ونجحت في إطلاق عدد من الإصلاحات المهمة المتعلقة بسيادة الدولة، وتغيير مسماتها، وشعاراتها، ولغتها الرسمية. وإلى حد ما، نبعت تلك النجاحات من التخبط المؤقت للشيوعيين في أعقاب إخفاق الانقلاب الانتقالي في موسكو، والذي نفذ في أغسطس ١٩٩١. وقد أدى الخوف من تقوية تلك الأحداث من شوكة المعادين للشيوعية إلى قيام الحكومة والأغلبية البرلمانية بتقديم تنازلات للكتلة الديمقراطية. وعلقت نشاطات الحزب الشيوعي البيلاروسي مؤقتاً، وفي أواخر سبتمبر، وبدعم من الجبهة الشعبية البيلاروسية، تم تعيين ستانستا وشوشكينيتش كرئيس للبرلمان والرئيس الأسمى للبلاد.

إلا أن الأسئلة المحورية في أزمة السلطة ظلت بلا إجابة. وقد أحبطت الأغلبية الشيوعية في البرلمان محاولات الجبهة الشعبية البيلاروسية في ١٩٩٢ لإجراء استفتاء على انتخابات برلمانية جديدة، بالرغم من نجاح الجبهة في جمع عدد من التوقيعات يكفي لإجراء التصويت. وفي خضم الاحتجاجات الحاشدة التي شهدتها العام ١٩٩٢، قام زعيم الجبهة الشعبية زينون بوزدنيك برفض عرض رئيس الوزراء فياتنشلاف كيبنتش الاستقالة والسماح للمعارضة برئاسة الحكومة.

وقد تمثلت الإخفاقات الرئيسية للحركة الديمقراطية في عجزها عن حل الأزمة الأيديولوجية، وكذا التركيز بشكل مبالغ على قضايا ثانوية كشعارات الدولة. كما أن رفض المعارضة تولي رئاسة الحكومة كان تحركا خاطئا، حيث أوحى بأن الحركة الديمقراطية لم يكن لها سلطة خارج حدود أقليتها البرلمانية تخول لها بناء مؤسسات دولة مستقلة، أو وضع تشريعات لإصلاح المناخ السياسي والاقتصادي. وبتحليل لاحق للأحداث، يمكن الإشارة كذلك إلى الإخفاق في الاستفادة من الزخم الذي تمتع به المعسكر الداعم للديمقراطية من أغسطس ١٩٩١ إلى أواخر ١٩٩٨ في الدفع باتجاه إجراء انتخابات جديدة - كان من شأنها أن تطيح بالحرس الشيوعي القديم وطبقة النومنكلاتورا الصناعية - في ضياع فرصة كبرى لبناء دولة ديمقراطية بلا رجعة.

ولم يكن الحرس الشيوعي القديم، بالنظر إلى عقليته السوفييتية في الإدارة، مهتما بإجراء إصلاحات في مؤسسات الدولة، أو بناء نظام حكم قائم على فصل السلطات، فيما لم يعنه

كثيرا حل أزمة الحكومة. وفي مارس ١٩٩٤، وعلى الرغم من المعارضة الديمقراطية، فقد صدق البرلمان ذو الأغلبية الشيوعية على وضع دستور جديد. وبالرغم من عدم افتقار أحكام دستور ١٩٩٤ للديمقراطية، فإنها منحت الرئيس سلطات تنفيذية واسعة، بدلا من تأسيس جمهورية برلمانية كالتى طالب بها النواب الديمقراطيون. وقد تضمن ذلك احتمالات خطيرة للديمقراطية بالنظر إلى القلة العددية للمدافعين عن الديمقراطية داخل البرلمان. ومع تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في أغسطس ١٩٩٤ قبل الانتخابات البرلمانية التالية بعام واحد، صار في مقدور الرئيس الاستعداد لأي صدام مع البرلمان الجديد.

### أزمتا الاقتصاد وأسلوب المعيشة: انهيار خارج عن السيطرة:

ومع غياب الإصلاحات الجذرية، تجنبت بيلاروسيا التعرض لصدمة التحول لبعض الوقت. إلا أن أسلوب التحكم والسيطرة الشيوعي القديم كان لا يزال مطبقا على المستويين الاقتصادي والإداري. وكانت العمليات السوقية الجديدة تتطور بشكل تلقائي وعشوائي، وفي كثير من الأحيان، خارج سيطرة الحكومة، رغم أن الإخفاق في تقديم إصلاحات اقتصادية لم يأت بنفع. ولم تتمكن بيلاروسيا من إبعاد نفسها عن الانكماش الاقتصادي الذي حل بمنطقة دول الاتحاد السوفييتي السابقة، ووصلت أزمتها الاقتصادية المتنامية تدريجيا إلى ذروتها في الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٥. وقد أدت الأزمة إلى انكماش حاد في عام ١٩٩٥، حيث انخفضت دخول ٨٠٪ من المواطنين إلى ما دون الحد الأدنى لميزانية المستهلك، فيما سقط ٤٠ في المائة تحت خط الفقر<sup>(٢٩)</sup>. ولاحقا، تحولت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة في أسلوب المعيشة<sup>(٣٠)</sup>. كانت السلبية السياسية والاقتصادية هي عادة غالبية البيلاروسيين. وقد عانى المواطنون تراجعا حادا في مستويات الاستهلاك وجودة الخدمات العامة، مما أثر سلبا على الثقافة والعلاقات الأسرية، والحياة اليومية عموما. وبالتالي، صار توفير الاحتياجات اليومية اللازمة للبقاء هو الهم الأول، فيما ربط كثير من المواطنين بين فقرهم واقتصاديات السوق المطبقة، والتي لم يكونوا مهيين لها ويرفضونها من الأساس.

وبإبان العصر السوفييتي، كان الفساد موجودا بالفعل في بيلاروسيا، إلا أنه وجد الظروف السانحة للنمو بشكل أكبر (خصوصا في السلطة التنفيذية) في ظل انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي. إلا أن جميع مؤسسات الحكم كانت فاسدة من منظور المواطنين. فمع تأكيد الحكومة الدائم على ديمقراطية تلك المؤسسات، بدأ الناس في اعتبار الديمقراطية مصطلحا



مرادفا للفساد. حينئذ، كان أليكساندر لوكاشينكو رئيسا للجنة مكافحة الفساد بالبرلمان. وبصفته مرشحا رئاسيا في انتخابات الرئاسة في عام ١٩٩٤، كان لوكاشينكو أكبر المستفيدين عندما تحولت الحرب ضد الفساد الحكومي إلى قضية محورية في الحملات الانتخابية.

### رد فعل سلطوي لأزمة أسلوب المعيشة:

بحلول منتصف التسعينيات، امتزجت أزمات بيلاروسيا وتضخمت. إلا أن النخب الحاكمة امتنعت عن تقديم الإصلاحات اللازمة لإيجاد مخرج من ذلك الوضع، مما حدا بعملية الانهيار إلى الخروج عن السيطرة. وكانت أكثر القضايا الملحة هي كيفية مواجهة التراجع السريع في مستويات المعيشة. وبدأ المجتمع في تلك الفترة في الحنين إلى الاستقرار واليقين. فيما قدم أليكساندر لوكاشينكو خطابا نموذجيا وشعبويا، يسهل للمواطنين التفاعل معه، ويقوم على انقلاب سوفياتي واستعادة النسق الرأسي للسلطة (من الأعلى للأسفل) فيما يتصل بإدارة البلاد<sup>(٣١)</sup> ولقي ذلك البرنامج مساندة معظم البيلاروسيين، وتم انتخاب لوكاشينكو رئيسا، واحتفظ بالمنصب منذ حينها.

وفضل الشعب العودة إلى دولة «الحكم الأبوي»، والتي يقبل فيها المواطنون التخلي عن حقوقهم مقابل التمتع بمستوى معيشة مضمون وفق عقد غير مكتوب. أما بالنسبة لأحزاب المعارضة -وشملت الجبهة الديمقراطية البيلاروسية، والحزب الديمقراطي المتحد، والأحزاب الاجتماعية الديمقراطية ببرامجها القائمة على الوعي الوطني، وشعارات الحرية والديمقراطية- فقد عجزت عن تقديم حلول حقيقية لتلبية احتياجات المواطنين الملحة. وفي الفترة ما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦، اتجه أليكساندر لوكاشينكو، مدعوما بالمساندة الانتخابية القوية التي حظى بها، للسيطرة على كل مقاليد السلطة، وإخضاع المعارضة لحكمه، وتبني نهج من السوفييتية الجديدة في الحكم. وفيما لا تزال المعارضة على إصرارها في وجه لوكاشينكو، لا تزال على حكومته مواجهة تحديات سياسية جادة.

## تجربة جورجيا السياسية بعد ثورة الورود: الإنجازات والإخفاقات

جورج تارخان مورافى<sup>(٣٣)</sup>

حصلت جورجيا على الاستقلال من الاتحاد السوفييتي المنهار بالفعل في ١٩٩١. وشهدت السنوات الأولى من الاستقلال صراعات أهلية في إقليمين انفصاليين، وانعدام الاستقرار السياسي، والانحدار الاقتصادي. ولكن البلاد بدأت في الاستقرار في منتصف التسعينيات، وحظي الحزب الحاكم في تلك الفترة بمستويات معقولة من التأييد العام، فيما عانت المعارضة الانقسام والضعف. ولكن بحلول عام ٢٠٠٠، زاد السخط الشعبي مع عدم تحقق آمال المواطنين، وفي خلال السنوات القليلة اللاحقة، بدأ الحزب الحاكم في الانقسام.

وقد اعتبرت ثورة الورود، والتي قامت في نوفمبر ٢٠٠٣، بمثابة نجاح كبير لقوة الشعب. وبطبيعة الحال، كانت التوقعات عالية في الفترة التي تلت الثورة، ولكن بعد ثماني سنوات، اختلفت الآراء حول مدى النجاح المحرز بشكل عام. وبالتأكيد أفرزت ثمار الثورة بعضاً من الإنجازات الباقية، إلا أن كثيراً منها طاله التدهور. وتستكشف هذه الدراسة إلى أي مدى كانت الصدمة والإحباط حيال بعض الإنجازات، والرضا عن البعض الآخر، مبررين، مع إلقاء الضوء على الدروس التي يمكن تعلمها من تجربة جورجيا.

### ثورة شعبية ضد «الجمود»:

في نوفمبر ٢٠٠٣، اندلعت ثورة شعبية ضد سرقة الانتخابات البرلمانية التي شغلت المؤسسة السياسية؛ إلا أن الاحتيال الانتخابي كان مجرد الفئيل الذي أشعل الثورة، حيث كانت هناك أسباب أخرى أكثر محورية، مثل سخط العامة عن معاناتهم من الفقر لمدة طويلة، وكذا حكم البلاد شبه المستبد. كان المواطنون يطمحون للإصلاح والتغيير، إلا أن نتائج الانتخابات التي لم تعكس رغبتهم عنت لهم تمديد حكم الرئيس شيفرنادزة القائم على الخداع السياسي، والتوازن بين النخب، والسياسة الاقتصادية المؤدية للجمود، والفساد، والفشل.

ولكن تلك الإحباطات، والتي يشهدها كثيرٌ من المجتمعات التي تمر بعملية انتقالية، ربما لم تكن لتؤدي إلى نجاح المعارضة، ما لم يكن ذلك بفعل عوامل أخرى. فالاستبداد في جورجيا

لم يكن شديدا إذا ما قورن بأسلوب الحكم في معظم جاراتها، حيث سمح في جورجيا بحرية نسبية في الإعلام، مع إتاحة النشاط السياسي والمدني. ولقد نشأ ذلك الوضع بشكل جزئي من الاعتماد البالغ على دعم الغرب ومساندته، إلا أنه اتصل كذلك بالثقافة السياسية الخاصة بالبلاد، وقيمها، وتاريخها، وخصوصا ذكرى (أو خرافة) أن «قوة الشعب» نجحت بالفعل في إسقاط الأنظمة السابقة. كان شيفرنادزه في ذلك الوقت على وشك الرحيل عن منصبه، ولكن لم يظهر في ذلك الوقت شخصية واضحة ذات شعبية لتخلفه. وكانت الحكومة الضعيفة والمتخبطة المعتمدة على الدعم المالي الغربي قفلة حيال استخدام القوة في مواجهة شعبها. فالجيش، الذي دربته وجهزته الولايات المتحدة، لم يكن ليتورط في ذلك في أي حال من الأحوال. أما الشرطة فكانت معرضة عن اتخاذ تدابير متشددة بالنظر إلى قرب حدوث تغير في الرئاسة.

وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٣، استقال إدوارد شيفرنادزه، رئيس جورجيا المستقلة منذ عام ١٩٩٢، من منصبه. وفي أوائل يناير ٢٠٠٤، حاز زعيم الحركة الوطنية المتحدة، ميخائيل ساكاشفيلي، أغلبية ساحقة في الانتخابات الرئاسية التي أجريت بشكل متسرع.

### تعديل الدستور:

في أوائل فبراير ٢٠٠٤، صدق البرلمان على تعديلات لدستور البلاد. (٣٣) وعززت تلك التعديلات دور مجلس الوزراء، كما ضمنت الفصل بين سلطات رئيس البلاد ورئيس الوزراء. وفيما قدمت تلك التعديلات على أنها تشكل نظاما برلمانيا رئاسيا مختلطا، إلا أنها في حقيقة الأمر ركزت جميع السلطات في يد مؤسسة الرئاسة، وأضعف التوازن بين السلطات، وخصوصا فيما يتصل بالبرلمان والقضاء الهش.

في ذلك الوقت، قيل إن الرئيس يطلب سلطات قوية خلال فترة انتقال سياسي، وبالتحديد بغية الإسراع بإدخال الإصلاحات المطلوبة. وصار في مقدور الرئيس تعيين وزيرى الداخلية والدفاع بشكل مباشر، والاعتراض على قرار البرلمان بتعيين الحكومة ورئيس الوزراء. كما أصبح من حق رئيس البلاد إقالة الحكومة وحل البرلمان، بينما فقد الأخير حق التصويت على سحب الثقة من رئيس الوزراء. ولكن لم يكن مضمون التعديلات وحده هو المثير للتساؤل، ولكن كذلك الصورة المتسرعة والمربكة التي مرت بها تلك الإصلاحات في البرلمان المنتخب في تصويت مشبوه في نوفمبر، وذلك بعد أسبوعين من تولي ساكاشفيلي لمنصبه.

ولم تكن هناك فرصة للعامّة للإدلاء بأرائهم أو مراجعة تلك الإصلاحات، ولا إدارة مناقشات حقيقية بشأنها مع وسائل الإعلام أو المجتمع المدني. وباسترجاع الأحداث، يمكن القول إن التعديلات الدستورية وغيرها من التغييرات البنائية قد قوت في الواقع من قبضة النخبة الحاكمة الجديدة على السلطة، وعلى الأخص الرئيس، بدلا من تنمية الديمقراطية التعددية. وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي مقدار أقل من المشاركة المباشرة من جانب المنظمات الأهلية في الحياة السياسية، وقمع المعارضة، ونشوء نظام مغلق لصنع القرار، ودفع البلاد إلى سلسلة من الأزمات.

### حكومة جديدة تتمتع بالثقة:

أعلن تشكيل مجلس الوزراء برئاسة زوراب جفانيا في منتصف فبراير بعد التصديق على التعديلات الدستورية. في البداية، تمتعت القيادة الجديدة الشابة والمفعمة بالنشاط بثقة واسعة النطاق بين العامة، وحظيت بنفويض قوي لإصلاح البلاد. وتمكنت من تعيين المحترفين ذوي التعليم الغربي، والانتقاء من المنظمات الأهلية الكفوة، فضلا عن تمتعها بمساندة دول العالم الديمقراطية.

وتعهدت الحكومة بترسيخ سيادة القانون، واستعادة سيادة جورجيا على جميع أراضيها، وتحرير الاقتصاد، وتعزيز المؤهلات الديمقراطية للبلاد. ومع تمتع تلك الحكومة بسيطرة كاملة على السلطتين التنفيذية والتشريعية، فقد تبنت سلسلة من الإصلاحات الجذرية، فمن ناحية حررت الاقتصاد، وغذت توجهات جورجيا المالية للغرب، ومن ناحية أخرى قوت من النظام الرأسي للسلطة ومركزية الحكم.

في مارس، عقدت انتخابات جديدة للمقاعد البرلمانية المائة والخمسين المخصصة لنظام التمثيل النسبي. وبينما كان الاحتياك الانتخابي سببا في إشعال ثورة الورد، فقد قررت الحكومة، بشكل متناقض، الامتناع عن إجراء انتخابات جديدة في غالبية الدوائر الفردية الخمس والسبعين، حتى في تلك التي شهدت فيها تلك الانتخابات تزويرا كذلك. وبالرغم من أن الحركة الوطنية المتحدة وحلفاءها السياسيين حظوا بأغلبية مريحة في انتخابات مارس، إلا أن ذلك القرار أضفى غموضا على تشكيل البرلمان وشرعيته بشكل عام. والأهم من ذلك، هو أنه في الوقت الذي رأى فيه المراقبون الدوليون أن انتخابات مارس ٢٠٠٤ كانت أكثر ديمقراطية من سابقتها، فقد مثلت تلك الانتخابات إنذارا مبكرا باستمرار وجود المخالفات الانتخابية- مع خدمتها لمصالح كتلة حاكمة جديدة.



## نجاحات وإخفاقات:

أدى بعض من تلك الإصلاحات التي طبقت في عجلة إلى نتائج مذهلة، كتقليص الفساد في المستويات الدنيا بشكل جذري. مثال على ذلك التخلي في يوم وليلة عن شرطة المرور المعروفة بفسادها، واستبدالها بدوريات أكثر كفاءة، وتحسن النظام المالي بصورة كبيرة متبوعا بنمو اقتصادي مذهل، وارتفاع صاروخي في الاستثمارات الأجنبية، وسحب القواعد العسكرية الروسية، والتوصل لحل سريع لأزمة نقص الطاقة التي تسببت في انقطاع الكهرباء بشكل منتظم عن جورجيا منذ استقلالها. وفي استعراض للقوة، نفذ ساكاشفيلي مخاطرة كبيرة بمحاولة إعادة فرض السيطرة على جمهورية أجارا المستقلة، والتي أدارها رئيسها المستبد أصلان أباشيدزه على مدار السنوات الأخيرة دون الرجوع إلى الحكومة الوطنية إلا قليلا.

وفيما رحب القادة الدوليون بجورجيا الجديدة كمنارة للديمقراطية، قابلت إنجازات ذلك البلد أخطاء وإخفاقات تعادلها وزنا إلى حد ما. وكان لبعض من تلك الزلات السياسية آثار بعيدة المدى. كما وقع بعض التطورات السلبية الأخرى، ولكنها لم تكن مرتبطة بأحداث معينة، بل نبعت من سياسات مريبة، واتجاهات عامة غير مدروسة، وموروثات تاريخية، وثقافة جورجيا السياسية، والسمات الشخصية لكل فرد من قادة البلاد.

في نوفمبر ٢٠٠٧، قمعت الحكومة الاحتجاجات السلمية المعادية لها بوحشية، واقتحمت الشرطة وسائل الإعلام المستقلة، وقد أثارت هذه التحركات تساؤلات حول المؤهلات الديمقراطية لدى القيادة السياسية. إلا أن تلك لم تكن هي المرة الأخيرة التي تعتمد فيها الحكومة على القوة غير المتكافئة لإخماد الاحتجاجات، حيث شهد شهر يونيو ٢٠١١ آخر الحالات التي يتم فيها ذلك.

في بعض الأحيان، تسبب أسلوب ساكاشفيلي غير المتوقع في الحكم في إثارة القلق خارج حدود البلاد. وكانت أكثر أخطائه وضوحا محاولته الخطيرة وغير الناجحة لاستعادة السيطرة على جنوب أوسيتيا، إحدى مناطق جورجيا الانفصالية.<sup>(٣٤)</sup> وفي أغسطس ٢٠٠٨، أدى استخدام ساكاشفيلي للقوة بغية تحقيق هذا الغرض إلى نشوب حرب ضد روسيا. وسبب ذلك الصراع خسائر في الأرواح والأرض كان من الممكن على الأرجح تفاديها أو تقليل نتائجها الكارثية بانتهاج سياسات متوازنة ومدروسة. ولكن ارتكاب الحكومة الجورجية لأخطاء كبيرة لم يكن مبررا للغزو الروسي وقصف المستوطنات الجورجية.<sup>(٣٥)</sup>

## الديمقراطية في مقابل بناء الدولة:

وكان أحد أكثر أوجه عملية الإصلاح إثارة للريبة في فترة ما بعد الثورة هي وضع بناء الدولة كأولوية مع النظر لمسألة تعزيز الديمقراطية كهدف أدنى في الأهمية. أدى ذلك بالتالي إلى إهمال الحاجة لحماية حقوق الإنسان<sup>(٣٦)</sup>، وعدم احترام التعددية السياسية (متمثلة في محاولات تهميش المعارضة التي أضعفت نظام توازن السلطات الهش والحكم الذاتي المحلي)، وتقوية قبضة الدولة على الإعلام الإلكتروني<sup>(٣٧)</sup>، والتناقص المستمر في الثقة المتبادلة بين الحكومة والقطاعات المهمة من الشعب. وفيما نما الاقتصاد بصورة ملحوظة، لم تنخفض مستويات الفقر والبطالة، واتسعت الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

ويتخذ بناء الدولة الذي أسسه قادة جورجيا مظهرا ديمقراطيا، إلا أن النظام خلف تلك الواجهة الديمقراطية يدار اعتمادا على «التنافسية الاستبدادية» في ظل مؤسسات ضعيفة، والاعتماد على قوة سياسية وحيدة، والقضاء ذي الاستقلال الهش، وضعف سيادة القانون، والاقتصاد الحر ظاهريا والذي تعوزه الحماية للملكية وحقوق العمال، وتعبئه الضغوط غير الرسمية على المؤسسات التجارية والمقيدة لتحركات رجال الأعمال.

وعلى الرغم من أن بعضا من عيوب العملية السياسية والاقتصادية في جورجيا اتضحت في مرحلة مبكرة، فإن القادة الغربيين استمروا في الثناء على الحكومة، متجاهلين النذر المبكرة لمشكلات المستقبل. ويمكن إلقاء اللوم بصورة جزئية في الثقة الزائدة لدى النخبة ورفضهم تقديم التنازلات على افتقار الدعم المالي الغربي لمشروعية تطبيق الديمقراطية، بالرغم من مظاهر الخلل الاقتصادي. ولكن على الجورجيين أن يتحملوا قسطا من المسؤولية كذلك، خصوصا وأن كثير من القادة المدنيين صاروا نوابا في البرلمان وعينوا في مناصب بمؤسسات الدولة.

ولم تنجح الحكومة الجديدة في تحقيق الاستقرار، ولا يزال الوضع في جورجيا في الوقت الحاضر متفجرا مثلما كان في ماضيها القريب. وضعفت الدولة بفعل الوجود العسكري الروسي الهائل في أجزاء كبيرة من أراضيها، وفقدانها السيطرة على أبخازيا وجنوب أوسيتيا. ولكن مع انحدار شعبية الحكومة بشكل حاد، لا تزال المعارضة رغم ذلك على تخطها. ولا ينفك الغموض يكتنف مستقبل الاقتصاد الجورجي، فيما يصعب بشكل كبير التنبؤ بما سيؤول إليه الموقف السياسي الداخلي قبل الانتخابات المقبلة، وفي ظل الوضع الأمني وخطر التعرض لغزو آخر.

وكما كانت الحال في جورجيا دائما، لا تزال الاحتمالات ضعيفة لقيام نظام سياسي تعددي

حقيقي قائم على الاحترام المتبادل والتعاون بين الحكومة والمعارضة حيال القضايا الأساسية، وتطبيق نظام مؤسسي فعال لفصل وتوازن السلطات لمنع إساءة استخدام النفوذ، والمشاركة العامة، والتداول السلمي للسلطة.

### الورود الذابلة والدروس المترتبة:

كان من الممكن لجورجيا أن تتجنب بعضاً من أخطائها التي ارتكبت في أعقاب الثورة. ويعد الدرس الأهم الذي يمكن تعلمه هو أنه لا ينبغي في وقت السلم وضع بناء الدولة، وتعزيز سلطات القادة الجدد كأولوية على حساب الديمقراطية وحماية الأقليات وحقوق الإنسان. فبالنسبة للدول التي تمر بالفترات الانتقالية، يعد من الضروري تطبيق نظام فعال لفصل وتوازن السلطات، واقتسام السلطة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، ونزاهة الانتخابات، ووجود مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة. وفيما تعتبر جودة التشريعات أمراً بالغ الأهمية، إلا أنه يصعب إحراز تقدم بصدد الإصلاحات دون وجود التزام سياسي بتطبيقها بشكل فعال.

ولا تكتسب التعددية السياسية والحريات الديمقراطية واستقلالية الإعلام قوة دون حماية حقيقية لتلك العناصر. كما ينبغي التشاور مع العامة حول القضايا الأساسية، كالتعديلات الدستورية، بدلاً من قصرها على النخب السياسية، مع إعطاء الوقت الكافي لإجراء نقاش عام ومبني على المعلومات. ويتوجب أن تضم السياسات الحكومية قواعد جوهرية، كالتخطيط طويل المدى الهادف لزيادة القيمة، والتعيين على أساس الاستحقاق، وتقليص معدلات الفقر، وتقوية الطبقة المتوسطة، وضمان حقوق الملكية والحريات الاقتصادية.

وما إن يتم إهمال تلك العناصر، مثلما حدث في جورجيا، لا يكون مستغرباً حدوث تآكل تدريجي في الإنجازات المحققة، وخضوع الدولة لمصالح المؤسسات والفساد، وسيطرة الحزب الواحد، وتحريك السياسات وفقاً للأهواء الشخصية، واهتزاز الاستقرار مع غياب مساءلة القيادات.

ملحوظة: في أكتوبر ٢٠١٠، تبنى البرلمان الجورجي تعديلات دستورية نقلت كثيراً من السلطات إلى ديوان رئيس الوزراء. ولكن جدير بالذكر أن تلك التعديلات لن تطبق إلا في أعقاب الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٣، حيث لن يسمح للرئيس الحالي بالترشح. ولكن هذه التعديلات زادت من غموض المستقبل السياسي للبلاد.

## الثورة البرتقالية في أوكرانيا.. فرصة ضائعة؟

جان ببيكتو<sup>(٣٨)</sup>

في ديسمبر ١٩٩١، أيد ٩٠ في المائة من مواطني أوكرانيا استقلال البلاد، وانتخب ليونيد كرافتشوك كأول رؤساء أوكرانيا بعد الاستقلال. ولكن في ١٩٩٤، ومع ارتفاع التضخم لمستويات فائقة، وتزايد الحديث حول سوء الإدارة الاقتصادية، خسر كرافتشوك أمام منافسه ليونيد كوشما في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٩٩٩. وفيما حاول كرافتشوك تعزيز هوية أوكرانيا كبلد مستقل، تبنى كوشما سياسة متعددة التوجهات، وأسس علاقات مع روسيا. وكافحت أوكرانيا منذ حصولها على الاستقلال لبناء مؤسسات دولة ديمقراطية وخاضعة للمساءلة. وشابت ولاية كوشما الرئاسية الثانية فضائح الفساد والانتهاكات الحقوقية. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠٠٤، كانت مشاعر السخط قد نمت بين الأوكرانيين.

كان المرشحان الرئيسيان في انتخابات ٢٠٠٤ هما فيكتور يوتشينكو، ممثل المعارضة، وفيكتور يانوكوفيتش، ممثل المؤسسة الحاكمة. ولم يتضح قبيل الانتخابات أيهما يحظى بتأييد أكثر من منافسه. وتمكن يوتشينكو، بالرغم من الضغوط التي مارستها الدولة على حملته، من تصدر التصويت في الجولة الأولى بفارق بسيط لم يكن كافياً لمنحه الفوز الحاسم. إلا أن عمليات التزوير التي شابته الجولة الثانية أثرت بشكل ملموس على النتيجة، ولكن ذلك لم يمنع لجنة الانتخابات من إعلان فوز يانوكوفيتش. ولكن التظاهرات الحاشدة والأزمة السياسية التي تبعت ذلك دفعت لجنة الانتخابات إلى اتخاذ قرار فارق بإعادة الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، والتي فاز بها يوتشينكو ليصبح ثالث رؤساء أوكرانيا بعد الاستقلال.

ورفعت الثورة من التوقعات بنجاح أوكرانيا في وداع الحكم شبه السلطوي الأوليغاركسي، وبناء نظام ديمقراطي حقيقي. ومع ذلك، كان من الصعب وجود حكومة فعالة بناء على التعديلات الدستورية التي اعتمدت في خضم الأزمة السياسية وفي ظل اهتزاز وتفكك البرلمان. وصاحب ذلك الانقسام السياسي الحاد بين القادة الجدد، وأزمة الطاقة التي دبرتها روسيا جزئياً، والتباطؤ الاقتصادي، وفضائح الفساد. وفي تغير لموازن الحظ، فاز يانوكوفيتش بالانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٠.

## الثورة والتغيير:

كان المرشحان الأساسيان في انتخابات الرئاسة في ٢٠٠٤ هما فيكتور يوتشينكو وفكتور يانوكوفيتش. كان يانوكوفيتش حينها يتولى رئاسة الوزراء، فاستفاد من المساندة التي قدمتها له الدولة، وعلى رأسها الرئيس كوتشما، وأفراد طبقة الأعمال الأوليغارشية، وحزبه الذي رشحه (حزب الأقاليم)، وكذا الأغلبية البرلمانية التي تنزعها كتلة أوكرانيا موحدة. أما يوتشينكو، رئيس الوزراء السابق وزعيم المعارضة في البرلمان، فقد حظي بدعم كتلتي أوكرانيا لنا ويوليا تيموشينكو، والتين شكلتا ائتلاف القوى الشعبية.<sup>(٣٩)</sup> وبعد الجولة الأولى من الانتخابات، ساند الاشتراكيون بزعامة أليكسندر موروز المرشح يوتشينكو في مقابل موافقه على إضعاف السلطات الرئاسية دستوريا.

ظاهريا، كان السبب الذي أشعل الثورة البرتقالية<sup>(٤٠)</sup> هو عمليات الاحتيايل الانتخابي التي شهدتها الجولة الثانية في ٢١ نوفمبر.<sup>(٤١)</sup> إلا أن السخط الشعبي كان آخذا في التراكم لبعض الوقت، كما أن الجماعات المدنية التي توقع حدوث عمليات تزوير كانت قد أعدت بالفعل خطة مضادة. كانت الثورة كذلك قد كشفت عن حالة الانقسام الثقافي والتاريخي التي كانت تعاني منها أوكرانيا بالفعل. وحظي يوتشينكو بدعم الناخبين في غرب أوكرانيا ومساندة جزئية في وسط البلاد، وهما المنطقتان اللتان يتمتع فيهما المواطنون بحس وطني أقوى واتجاهات مساندة لأوروبا بشكل عام. أما بالنسبة للناخبين المؤيدين ليانوكوفيتش، فكانوا يتركزون في الجنوب والشرق، وهي المناطق التي يشيع فيها استخدام اللغة الروسية، ويرتبط فيها السكان بالماضي السوفييتي لأوكرانيا.

وامتدت الاحتجاجات من كييف إلى المدن الأخرى، وخصوصا الغربية منها، ممولة من بعض من أفراد النظام الأوليغارشية والمؤسسات التجارية متوسطة وصغيرة الحجم<sup>(٤٢)</sup> وبدءا من ٢٢ نوفمبر، جرت الاحتجاجات بشكل يومي، وشارك فيها مئات الآلاف. أما بالنسبة لمؤدي يانوكوفيتش، والذين اختاروا اللون الأزرق رمزا لهم، فقد نظموا تظاهرات مضادة، بل وقاموا بنقل المؤيدين من الشرق إلى كييف. ويجدر بالذكر أنه لم تحدث أي صدامات بين المعارضين والمؤيدين ليانوكوفيتش بالرغم من التوتر الذي ساد الأجواء.

وعمل الكثير من الشخصيات رفيعة المستوى على التوسط لحل الأزمة، مثل الرئيس البولندي أليكساندر كفاشنيفسكي، ورئيس ليتوانيا فالداس أدامكوس، والمبعوث السامي للشئون الخارجية بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، والأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون

الأوروبية جان كوبيس ، ورئيس مجلس الدوما الروسي بوريس جريز لوف .

ووضع نطاق الاحتجاجات الهائل الحكومة السلطوية في موقف شديد الصعوبة. وكانت الجهات المخولة قضائياً بإصدار أوامر بتفريق التظاهرات متخوفة من القيام بذلك ، خوفاً من إهدار الدماء وتحمل المسؤولية التي قد تنتج عن حدوث هذا السيناريو. إلا أن الوضع تحول إلى كارثة تقريبا في نهاية نوفمبر حين أعطت وزارة الداخلية القوات أمرا بالتحرك ، ووردت أنباء عن تحرك وحدات من الجيش . إلا أن تلك التحركات توقفت حين قرر كبار قادة الجيش وأجهزة المخابرات الوقوف في صف الثورة.<sup>(٤٣)</sup>

وفي ٣ ديسمبر ، خرجت المحكمة العليا بالمسألة من الحقل السياسي حين أمرت بإعادة الجولة الثانية من الانتخابات في ٢٦ ديسمبر. أما بالنسبة للجولتين السابقتين ، فقد راقب فيها الملاحظون الأوكرانيون والدوليون التصويت عن كثب. وفي ١٠ يناير ٢٠٠٥ ، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات رسمياً فوز يوتشينكو في الانتخابات المعادة بفارق ٨ في المائة.

### أوكرانيا ترث فخا دستورياً؛

كجزء من المفاوضات السياسية التي أدت إلى إعادة الجولة الثانية، وافق يوتشينكو على مساندة التعديلات الدستورية. وفي ٨ ديسمبر ١٩٩٤، صدق البرلمان على قانون بتعديل الدستور ، ولكن لم تطبق تلك التعديلات إلا في ٢٠٠٥. جوهريا، صنعت تلك التعديلات نظاما هجيناً (رئاسياً- برلمانياً- حكومياً) ، وكانت سماته الأساسية ما يلي:

- ينبغي على البرلمانين الذين انتخبوا تحت اسم حزب ما أن ينضموا للفصيل البرلماني لذلك الحزب ، وإلا خسروا مقاعدهم .
- يتم تأسيس تحالف رسمي من القوى البرلمانية له سلطة ترشيح رئيس الوزراء ، والتقدم بترشيحات لأعضاء مجلس الوزراء.<sup>(٤٤)</sup>
- مساءلة مجلس الوزراء رسمياً أمام رئيس البلاد ، مع اعتماد رئيس الحكومة على مساندة أغلبية في البرلمان .
- منح الحق للرئيس ومجلس الوزراء على التوازي في القيام بمبادرات تشريعية ، مع أحقية الرئيس في إصدار أوامر ملزمة .
- للرئيس دور مباشر في تعيين وزراء الدفاع والخارجية ، مع أحقية البرلمان في إقالة

هذين الوزيرين .

وكانت لجنة البندقية بمجلس أوروبا قد حذرت من أن تضارب السلطات في بعض أحكام الدستور قد يتسبب في صراعات سياسية غير ضرورية، قد تقوض جهود تعزيز سيادة القانون . وفيما كانت الأغراض من وراء التعديلات الدستورية تستحق الثناء، وتشمل ضمان مساءلة الرئيس، واستعادة التوازن بين سلطات الرئيس ومؤسسات الدولة الأخرى، خلصت لجنة البندقية إلى أنه بشكل عام، فإن التعديلات الدستورية بالشكل الذي اعتمدت به لم تسمح بشكل كامل بتحقيق الهدف من وراء الإصلاح الدستوري بالوصول إلى نظام حكم فعال ومتوازن . وفي السنوات الخمس التالية، صار من الصعب وجود حكومة فعالة نظرا للإطار الدستوري المعدل الذي يمنع أي تكثف من تشكيل أغلبية برلمانية حاسمة .

### فصائل مفككة: صراع على السلطة لا إصلاح:

بدأت متطلبات الانتقال الديمقراطي متوفرة، مثل تشكيل وتوحيد الجماعات والأحزاب السياسية، وظهور القادة السياسيين، والتوافق السياسي بين الجماعات المتعارضة، والتأييد العام واسع النطاق، وإجراء انتخابات حقيقية. إلا أن الرئيس يوتشينكو ورث برلمانا انتخب في ٢٠٠٢، ذا تشكيل مشتت يضم عددا كبيرا من الأعضاء المستقلين . ورجع السبب في ذلك جزئيا إلى النظام الانتخابي الذي يمزج الترشيح بالقائمة النسبية بالترشيح الفردي . وأثبت تشكيل البرلمان أنه كان ينبغي الانتهاء من تشكيل الأحزاب والتكتلات أولا .

ولكن في ٢٤ يناير، تم تشكيل حكومة ائتلافية جديدة حظى فيها رئيس الوزراء يوليا تيموشينكو بدعم برلماني قوي . وكان لدى المعسكر الديمقراطي توقعات قوية بأن الحكومة سوف تشرع في بدء عملية بناء الديمقراطية والإصلاح . ولكن بدلا من أن تقوم الحكومة بتنفيذ الإصلاحات التي أرادها المواطنون، شهد الأوكرانيون بمشاعر من الإحباط المتنامي بروز صراع مطول وعنيف على السلطة داخل المعسكر البرتقالي . وفيما احتشدت المعارضة خلف فيكتور يوتشينكو كمرشح للرئاسة، صار لدى أوكرانيا بشكل أساسي قائدان جديان: الرئيس يوتشينكو ورئيسة الوزراء يوليا تيموشينكو . وصعبت المنافسة بين كلتا الشخصيتين بشكل شديد من التوصل إلى توافق حول الأولويات التشريعية، وخطوات إضفاء اللامركزية على صنع القرار، وإحلال البنية التحتية الاجتماعية لفترة ما بعد السوفييت، وكبح جماح الأوليغاركيين من رجال الصناعة بتقليص دورهم السياسي . وفي النهاية، كان لتلك المنافسة أثر مدمر على كلا الخصمين .



في سبتمبر ٢٠٠٥، قدم عدد من وزراء الحكومة استقالاتهم، فيما أقال الرئيس يوتشينكو رئيسة الوزراء. ثم عقدت انتخابات في مارس ٢٠٠٦ وفق نظام القائمة النسبية فقط، كشفت نتائجها عن زيادة شعبية كتلة تيموشينكو بفارق كبير عن كتلة أوكرانيا لنا. إلا أن كلا الكتلتين لم ينجح في إحراز عدد الأصوات اللازم لتشكيل الأغلبية، حتى وان اتحدتا. واتسمت مفاوضات تشكيل الائتلاف البرلماني بالصعوبة، ثم انهارت تماما بعد نشوب خلافات حول المرشح لمنصب رئيس البرلمان، وهو ما نتج عنه نقل الحزب الاشتراكي ولاءه إلى حزب الأقاليم، ما مكن فيكتور يانوكوفيتش من العودة إلى الساحة كرئيس للوزراء في أوائل أغسطس.

وفي أبريل ٢٠٠٧، أصدر الرئيس يوتشينكو قرارا بحل البرلمان، مما أدى إلى قيام أزمة سياسية. وأجريت الانتخابات في سبتمبر، نتج عنها انحدار أكبر في الأصوات الممنوحة لتكتل «أوكرانيا لنا»، وارتفاع ملحوظ في نسبة تأييد تكتل تيموشينكو. ولكن الأهم أن كلا الكتلتين استطاعا تشكيل أغلبية برلمانية هزيلة. وفي ١٨ ديسمبر، أعيد تعيين تيموشينكو رئيسة للوزراء، إلا أن نشوب خلافات أخرى بين الكتلتين أحدث أزمة سياسية في ٢٠٠٨ حين قرر تكتل أوكرانيا لنا الانسحاب من الائتلاف، فهدد الرئيس يوتشينكو بحل البرلمان مالم تشكل أغلبية جديدة. وفي مرحلة ما، بدا أن تكتل تيموشينكو قد يشكل «ائتلافا كبيرا» مع حزب الأقاليم. ولكن في النهاية، تمكن التكتلان من تشكيل ائتلاف مع كتلة فولودومير ليتفين، رئيس البرلمان، وتم تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى بعد أن كان مقررا لها ديسمبر ٢٠٠٨.

### تأثير الأزمات: إحباط، وإرهاق، وتفكك

منذ أواخر ٢٠٠٥، اتضح أن أوكرانيا تعاني أزمة سلطة دائمة. وفقد الأوكرانيون اهتمامهم بالسياسة، ونفذ صبرهم حيال الطبقة السياسية التي بدت أكثر اهتماما بالأجندات التي تخدم أغراضها، بدلا من تحقيق الاستقرار والازدهار. وبفعل أزمات الطاقة والانكماش الاقتصادي العالمي، صار معظم المواطنين منشغلين بظروف حياتهم المتدهورة. وأصاب الجمود المجتمع المدني المكتمل النمو، فعجز عن، أو لم يرغب في التصرف كرفيق فعال في مواجهة سلبية الحكومة.

بالنسبة لبلدان وسط أوروبا، ساعدت فرص الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي على التسريع من الإصلاحات. ولكن نظرا للاعتراضات من جانب بعض الأعضاء القدامى بالاتحاد الأوروبي، والتوجس من رد الفعل المحتمل من جانب الكرملين، لم يدخل الاتحاد



الأوروبي في مفاوضات جادة مع أوكرانيا حول انضمامها لعضويته. والأهم هو غياب الإجماع بين الجماعات السياسية الرئيسية في البلاد، والفساد، وحالة الجمود، والأزمة السياسية المستمرة التي أدت إلى تلمل الغرب بسبب أوكرانيا. وفي المقابل، تسبب الإعراض الواضح من جانب دول غرب أوروبا عن احتضان أوكرانيا في تنامي الإحباط والملل من جانب الاتحاد الأوروبي. وكان كل ما سبق ذخرا لمؤيدي التوجهات البراجماتية لحزب الأقاليم وصعود يانوكوفيتش للسلطة.

ولا يزال لروسيا دور مهم في الأحداث الدائرة في أوكرانيا. فبالنظر لتشابك تاريخ وثقافة كلا البلدين، كان من العسير على روسيا قبول استقلال أوكرانيا وانفرادها بصناعة قرارها، وظهرت سياسة روسيا ساعية للإبقاء على أوكرانيا دولة خاضعة لأهدافها السياسية. كما أن سياسة يانوكوفيتش الرامية لانضمام بلاده لعضوية حلف شمال الأطلسي أسهمت في تدهور العلاقات الأوكرانية الروسية بشكل أكبر.<sup>(٤٥)</sup> واستغلت روسيا ورقة سياسية تتمثل في مرور الغاز الطبيعي الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا، وكذلك اعتماد الأخيرة على الإمدادات الروسية، فاتهمت موسكو كييف بسرقة إمدادات الغاز الطبيعي قبل أن تقطعها عنها في شتاء ٢٠٠٩.

## ٢٠١٠: عودة إلى المستقبل:

استمر التحالف حتى انعقاد الانتخابات الرئاسية في ٢٠١٠، والتي انقلبت فيها موازين الحظ بانتخاب فيكتور يانوكوفيتش كرابع رؤساء أوكرانيا بعد الاستقلال. وكان الناخبون يؤمنون بقدرة يانوكوفيتش على استعادة الاستقرار. كما أن المعسكر البرتقالي وجد صعوبة في تحريك حصيلة أصواته، ورجع ذلك جزئياً إلى حالة اللامبالاة وخيبة الأمل بين الناخبين.

وإبان الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، كان يُنظر إلى يانوكوفيتش إليه على أنه ألعوبة في يد الكرملين. ولكن الوضع في أوكرانيا اختلف في ٢٠١٠ عنه في ٢٠٠٤، ففي أعقاب الثورة، صار للديمقراطية جذور أقوى، فانفتحت الساحة السياسية، وتعلم الناس كيفية الاستفادة من الحريات الجديدة التي اكتسبها. ولكن تستمر روسيا في اتخاذ الاتجاه المعاكس، فتعمل على تقوية مركزية السلطة وتقييد الحريات والحقوق الفردية. وبالنسبة للجماعات الأوليغارشية المحيطة بـيانوكوفيتش فهي تمثل مصالح متباينة، إلا أن القليل منها فقط يقبل بالتبعية لموسكو.

إلا أن يانوكوفيتش سار على نهج سلفه كوتشما، متبعا للبيروقراطية في الإدارة، ومركزية السلطة، والاعتماد على الأقلية المسيطرة على قطاع الأعمال. وتشهد أوكرانيا تزايداً في القيود

المفروضة على حرية إبداء الرأي، فيما يرى الكثيرون أن محاكمة تيموشينكو، والتي لا تزال الخصم الرئيسي ليانوكوفيتش، ذات دوافع سياسية. وقد خفضت مؤسسة فريدوم هاوس مؤخرًا تصنيف أوكرانيا من «دولة حرة» إلى «دولة شبه حرة».

وفي أكتوبر ٢٠١٠، أبطلت المحكمة الدستورية التعديلات التي أجريت على الدستور في ديسمبر ٢٠٠٤، وهو القرار الذي يمنح ليانوكوفيتش، قانونيًا، سلطات أقوى من يوشينكو لحكم البلاد.<sup>(٤٦)</sup>

### خلاصة:

كان الانقسام داخل المعسكر البرتقالي ذا أثر مدمر، وصعّب من التوصل إلى توافق حول الإصلاحات واسعة النطاق التي كانت البلاد في حاجة ماسة إليها. كما يمكن إلقاء بعض اللوم على افتقاد النخبة السياسية النضج، والتركيبية الفاسدة للبرلمان التي تجعله خاضعًا للأقلية، والخلاف الوطني القديم حول توجهات أوكرانيا وأسلوب التفكير بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفييتي. ولكن ذلك لا يعني أن الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠ خلت من الإنجازات.

فعلى عكس الرؤساء الجدد في بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق، لم ينجر فيكنتور يوتشينكو إلى الحكم السلطوي (رغم قيامه بحل البرلمان مرتين، لتجنب وقوع أزمة سياسية). وخلال فترة رئاسة يوتشينكو ازدهرت حرية الإعلام، ونشط المجتمع المدني دون قيود، كما شهدت ولايته إصلاح النظام الانتخابي وزيادة مصداقيته، فضلًا عن انضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية، مما ثبتها كجزء من النظام العالمي. فيما نمت الطبقة المتوسطة وزادت قوتها، وبدأت عناصر تكون السوق الحر في الظهور، مما مثل تحديًا لنفوذ الأوليغاركية. ومع ذلك، أخفقت الفصائل «البرتقالية» في مكافحة الفساد أو إصلاح الاقتصاد، وهو ما جعل أوكرانيا غير مهيأة لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن التاريخ سوف يحكم بأنه كان ثمة المزيد مما يمكن تحقيقه بوجه عام.

الأهم هو أن الثورة البرتقالية برهنت على رغبة غالبية الأوكرانيين في قائد يؤسس لنظام ديمقراطي. ونضج المواطنون حينما حققوا في مرة من المرات ما ظنوه في السابق أمرًا مستحيلًا. وبما أن الثورة البرتقالية اندلعت بالفعل، فثمة احتمالية لقيامها مرة أخرى، مالم تصبح النخب السياسية مسئولة أمام مواطنيها.

## دروس من عملية الانتقال .. قيرغيزستان

جانا كوبزوفا<sup>(٤٧)</sup>

حصلت جمهورية قيرغيزستان بوسط أوروبا على الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أواخر ١٩٩١. ولمعظم فترة التسعينيات، كان ينظر إلى قيرغيزستان على أن لديها أكبر الاحتمالات بين دول تلك المنطقة لبناء نظام حكم ديمقراطي واقتصاد قائم على السوق، وذلك على الرغم من أنه في أعقاب الانتخابات المزورة في ١٩٩٥، بدأ النظام ينتهج أسلوب الاستبداد «الناعم» في الحكم. وارتفع سقف التوقعات مرة أخرى في ٢٠٠٥ بعد الإطاحة بعسكر أكاييف- والذي كان رئيسا للبلاد منذ ١٩٩١- وتولي كرمان بيك باكايف، وذلك عقب ثورة شعبية، عرفت بثورة التبوليب. وبعد مرور ست سنوات إلى الآن، لم يتم تلبية تلك التوقعات. بل إن باكايف نفسه أطيح به من الحكم في ٢٠١٠ مع اضطرابات بيشكك العاصمة. وفي الفترات الأخيرة، قفزت التوترات الإثنية ومعدلات الفقر إلى مستويات خطيرة، وزادت أعداد المراقبين المحذرين من أن قيرغيزستان بدأت في التحول إلى «دولة متداعية».

ولا شك أن الإهمال على الصعيد الاقتصادي أسهم في الأوضاع الحرجة التي تمر بها قيرغيزستان، ولكن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على العوامل السياسية، وعلى الأخص الإخفاق في فتح المجال السياسي أمام منافسة حقيقية على السلطة ما إن تسنح الفرص. وتسبب ذلك في استعداء الحلفاء السياسيين المحتملين، ونشوء مأزق سياسي في ٢٠٠٧، والسماح للرئيس باكايف بتعزيز سلطاته بشكل أكبر من سلفه، مما أدى في النهاية إلى إضاعة واحد من أهم إنجازات ثورة التبوليب.

### انهيار الدولة وما بعده:

في ١٩٩١، انتخب عسكر أكاييف رئيس جمهورية قيرغيزستان السوفييتية الاشتراكية كأول رؤساء البلاد بعد الاستقلال. كما أعيد انتخابه في ١٩٩٥ و٢٠٠٠ بالرغم من إشارة

منظمة الأمن والتعاون الأوروبية إلى وقوع مخالفات شابت العملية الانتخابية.<sup>(٤٨)</sup> وما بين ١٩٩١ و١٩٩٥، كان أكاييف والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزارباييف هما الوحيدين بين قادة دول الاتحاد السوفييتي السابق في وسط أوروبا اللذين ينتهجان سياسات إصلاحية بصورة عامة. ولكن فيما كان أكاييف يعمل على تحرير الاقتصاد- بدعم من مجلس السوفييت الأعلى ثم البرلمان فيما بعد- فقد سعى كذلك لتقوية سلطته عبر استفتاءات جرت في أعوام ١٩٩٤، و١٩٩٦، و١٩٩٨، و٢٠٠٣ كسبل لتحديد سلطات البرلمان الذي عارض في بعض الأوقات تركيز السلطة في يد الرئيس.

ولم تساعد إصلاحات أكاييف الاقتصادية في انتشال المواطنين من الفقر المنتشر والفساد المتفشي، بل إنها زادت من المعوقات أمام التقدم الاقتصادي. ومع تزايد التحديات أمام اقتصاد البلاد، عاد أكاييف تدريجياً إلى الأسلوب السلطوي، واستمالة النخب، وقمع المعارضة، والسعي للسيطرة على أبرز وسائل الإعلام.<sup>(٤٩)</sup> وحولت التعديلات الدستورية التي أدخلت في ٢٠٠٣ قيرغيزستان إلى جمهورية رئاسية، وحرمت السلطتين القضائية والتشريعية من الوسائل الكافية لمراقبة سلطات الرئيس. فيما ظل التفكك سمة المعارضة التي تكون معظمها من مسؤولي الحكومة السابقين المنشقين عن أكاييف، فافتقرت لقاعدة العضوية العريضة والدعم العام.

وتدهور الموقف الاقتصادي في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وتكررت الاحتجاجات ضد الحكومة. وخلال الانتخابات البرلمانية التي أجريت في فبراير ٢٠٠٥، أخفق العديد من المرشحين ذوي الشعبية في الحصول على مقاعد في العملية التي قالت منظمة الأمن والتعاون الأوروبية إنها اتسمت بالتنافسية رغم عدم استيفائها لمعاييرها الانتخابية.<sup>(٥٠)</sup> وانتشرت الاحتجاجات المشتعلة بفعل التلاعب بالانتخابات في بادئ الأمر في المناطق الجنوبية قبل أن تصل إلى بيشكك في خلال أيام قليلة، وشهدت عنفاً في بعض الأحيان. وقد دفعت تلك الموجة من الاحتجاجات- والتي عرفت باسم ثورة التبوليب- الرئيس أكاييف إلى الفرار لروسيا، فخلفه رئيس الوزراء السابق كرامان بك باكايف، زعيم حركة المعارضة الرئيسية: حركة قيرغيزستان الشعبية.<sup>(٥١)</sup> والمهم إذن هو أن أكاييف تنازل عن السلطة بشكل سهل نسبياً، فقد كانت الاحتجاجات في قيرغيزستان أصغر نطاقاً من مثيلاتها في جورجيا (٢٠٠٣) وأوكرانيا (٢٠٠٤). وعلقت المجموعة الدولية للأزمات أن أحداث ٢٠٠٥ في قيرغيزستان كانت أقرب

إلى عملية انهيار دولة أكثر من كونها ثورة. (٥٢)

وفي أعقاب الإطاحة بأكايف، صارت توقعات تحول قيرغيزستان إلى الديمقراطية أكثر واقعية. إلا أن ذلك لم يحدث لأسباب مختلفة. فعندما تولت المعارضة السيطرة على ما تبقى من مؤسسات الدولة، جابهت تحدياً جديداً يتمثل في استعادة الاستقرار السياسي، علاوة على التحدي القديم: تحسين النمو الاقتصادي، ولكنها لم تكن مهياًة للتعامل مع أي منهما. فعلى عكس حالة أوكرانيا وجورجيا، افتقرت المعارضة القيرغيزية المحركات المعروفة المطلوبة للتغيير: مشاركة كبيرة من سكان المناطق الحضرية، والمجتمع المدني القوي، وحركة طلابية على المستوى القومي. فقد جاء معظم المحتجين ضد أكايف من المناطق الريفية، وكانوا إما متصلين أو معتمدين على رعاية المرشحين الخاسرين. وتكونت المعارضة شبه النظامية ضد أكايف في معظمها من النخب التي يعوزها الدعم الشعبي، والتي غالباً مع تعاونت مع بعضها البعض لأغراض تكتيكية بحتة. كما تجدر الإشارة إلى أن معظم السياسيون كانوا على صلة بشبكات المصالح والمحسوبية في المناطق الشمالية والجنوبية، مما زاد من الاستقطاب السياسي (٥٣)، وأعاق قدرتهم على الحكم بصورة ملحوظة.

### بناء الديمقراطية دون وجود مجتمع مدني:

وعد القادة الجدد بإتاحة المجال السياسي والسماح بمنافسة انتخابية حقيقية. وكان أمام الحكومة الجديدة عدة اختيارات: تعليق الدستور واتخاذ تدابير لاستبداله، أو العمل وفق الإطار الدستوري الحالي، وإدخال تعديلات في وقت لاحق. كما كان أمام الحكومة خيار حل البرلمان، - المنتخب في ظروف غامضة- أو الاعتراف بالنظام التشريعي والتعامل على أساسه. وقد ذهبت الحكومة في كل الحالات السابقة إلى الخيار الثاني. وقد ساعد ذلك المنهج النظام الجديد على كسب تأييد بعض من مناصري أكايف السابقين، وبالتالي تكوين أغلبية برلمانية، مع ضمان حصول باكايف على الأصوات الكافية لانتخابه كرئيس للوزراء وقائم بأعمال الرئيس.

ولدعم شرعيتها وسلطتها، تم تقديم موعد الانتخابات الرئاسية من أكتوبر ٢٠٠٥ إلى يوليو من العام ذاته. وحاز باكايف، والذي ينتمي إلى إقليم أوّش الجنوبي، نسبة ٩٠ في المائة من

الأصوات تقريبا. إلا أنه، وقبيل الانتخابات، عقد صفقة مع أقوى منافسيه المحتملين، فيلكس كولوف، والذي جاء من منطقة تشو الجنوبية، والذي يحصل بمقتضى الصفقة على منصب رئيس الوزراء.

كان تحويل قيرغيزستان من نظام رئاسي إلى جمهوري برلماني (أو على الأقل خليط من الإثنين) في أعين الكثيرين، بما فيهم باكايف في البداية، بمثابة شرط لتطوير الديمقراطية في قيرغيزستان. وتفنقر قيرغيزستان إلى مؤسسات مجتمع مدني قوية، وكان ملحوظا غياب تلك المنظمات أثناء مرحلة البناء لثورة التبوليب. ونظرا لتخلف ذلك القطاع، انحسر الحوار حول شكل نظام الحكم في المستقبل بين البرلمان والرئيس، مع ضالة مشاركة الجماعات المدنية. ولم تبذل أي جهود لشرح مزايا كل من النماذج المقترحة والمنافسة للمواطنين العاديين الذين جاهدوا لتشكيل رأي حول التغييرات المطروحة. وعلى الرغم من بعض الاحتجاجات الصغيرة في الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، لم يكن للعامّة تقريبا أي تأثير على الحكومة.

وسرعان ما تصدعت الوحدة الوطنية الظاهرية مع بروز الخلافات حول ما إذا كان من الواجب تعديل الدستور وكيفية التعديل؛ فالبرلمان من جانبه طالب بتسريع وتيرة الإصلاحات الدستورية من أجل اكتساب المزيد من السلطات، أما باكايف، والذي كان قد عين وقتها العديد من أقربائه في مناصب حكومية بارزة، فقد عارض بشكل متزايد إنشاء نظام جمهوري برلماني. واستغل باكايف سلطاته لتعيين حكام للأقاليم بغية تكوين قاعدة دعم عبر البلاد. وكان لهذا أهميته وفق الدستور المفعّل حينها، حيث كان يتم انتخاب النواب في دوائر التمثيل الفردي. وقوى ذلك من موقف باكايف في تعاملاته مع البرلمان، حيث إن الطامحين في الانضمام لعضوية البرلمان كانوا ربما يحتاجون لمساندة، أو على الأقل عدم اعتراض حكام الأقاليم.

### عودة الأساليب الاستبدادية:

وبدلا من أن يصنع الرئيس توافقا حقيقيا بين أطراف الطيف السياسي حول شكل وتوقيت الإصلاحات الدستورية، استغل حقه في حل البرلمان لتخويف النواب من اعتماد إصلاحات كان هو نفسه قد وعد بها من قبل. وعلى الرغم من أن البرلمان اعتمد في نوفمبر ٢٠٠٦

تعديلات حدثت من سلطات الرئيس، فإن تلك التعديلات لم تنتشر، ولم تفعل بعدما جادل باكايف بأنها لا يمكن تطبيقها إلا بعد الانتخابات الرئاسية التالية في ٢٠١٠.

ومع وجود المخاوف من حل البرلمان، استطاع الرئيس في نهاية ديسمبر ٢٠٠٦ أن يحشد دعم عدد كاف من النواب لإجراء تعديلات دستورية، يستعيد بها جزءاً من سلطاته، بما فيها الحق في تعيين رئيس الوزراء وحكام الأقاليم. ولم تكن مناورات باكايف فحسب تسير عكس الهدف المعلن للحكومة ببناء الديمقراطية، ولكنها أبعدت عنه كذلك بعضاً من أقرب حلفائه والرموز القوية في نظامه. وفي ربيع ٢٠٠٦، استقال عمر بيك تيكيباييف رئيس البرلمان ليكون حركة معارضة حملت اسم «من أجل الإصلاح». وفي ديسمبر ٢٠٠٦، استقال رئيس الوزراء فيلكس كولفو، وأنشأ في أوائل ٢٠٠٧ كتلة الجبهة المتحدة التي طالبت بإقالة باكايف.

ولم يكن اعتماد الرئيس على التأييد العشوائي من جانب نواب منفردين بمثابة تكتيك قابل للاستمرار على المدى الطويل. فقد استغل باكايف المأزق السياسي الذي استمر خلال النصف الأول من ٢٠٠٧ والانقسامات بين المعارضة في الإعداد لتحركات أخرى تعزز من سلطاته. وفيما نظمت المعارضة عدة احتجاجات مناوئة للحكومة خلال تلك الفترة، إلا أنها أخفقت في حشد صفوفها بشكل منسق داخل أو خارج البرلمان بسبب التنافس السياسي بين حركاتها.

ولقي باكايف دعماً من جانب المحكمة الدستورية، والتي عين معظم قضاتها على يد أكيف. وفي سبتمبر ٢٠٠٧، قضت تلك المحكمة ببطان التعديلات الدستورية التي أدخلت في نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٦، مما مهد الطريق لتعديلات دستورية جديدة. وبعد ذلك بأيام، تقدم باكايف بإصلاحات تعيد تقديم نظام رئاسي قوي. وتجاهلت السلطات إلى حد كبير الآراء التي أبدتها لجنة البنديقية بمجلس أوروبا حيال مسودات التعديلات الدستورية. (٥٤) وفي عجلة، أجرى استفتاء نتج عنه التصديق على تعديلات باكايف وقوانين الانتخاب الجديدة في ٢١ أكتوبر، رغم إبداء المراقبين القيرغيزيين لقلقهم الشديد حول نزاهة وعدالة التصويت. وبعد الاستفتاء على الفور، قام باكايف بحل البرلمان ودعا لانتخابات في ١٦ ديسمبر.

إلى حد ما، كان من شأن بعض التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات أن تقود البلاد إلى نظام سياسي ديمقراطي يتماشى مع رؤية مؤيدي ثورة التبوليب، مثل تشجيع تشكيل الأحزاب السياسية، وتغيير نظام الانتخاب القائم على التمثيل النسبي.

ومع ذلك، استخدم الرئيس هذه التغييرات التشريعية «الإيجابية» عملياً كعنصر توازن أمام تركيز السلطات في مؤسسة الرئاسة، والذي حدث بفضل التعديلات الدستورية. بل إنه ضبط توقيت اقتراح تلك التغييرات بما يعزز من سيطرته على الدولة لاستغلال الموارد الإدارية في تحسين وضع الحزب المساند له؛ ولم يكن أمام المعارضة سوى أقل من شهرين للاستعداد للانتخابات.

كان أحد التغييرات الإيجابية التي أدخلت على النظام الانتخابي هو جعل فوز الحزب السياسي بمساندة ٥, ٠ في المائة في كل من الأقاليم الإدارية السبعة للبلاد ومدينتي بيشكك وأوش كشرط للتمتع بأهلية للتمثيل في البرلمان.<sup>(٥٥)</sup> إلا أن القانون لم يذكر ما إذا كانت هذه النسبة تحتسب من عدد الناخبين المسجلين في كل من تلك المناطق أم على مستوى البلاد. وفسرت اللجنة المركزية للانتخابات هذه المادة بقولها إن على الحزب السياسي أن يحظى بدعم ٥, ٠ في المائة من جميع الناخبين المسجلين على مستوى البلاد في كل من الأقاليم السبعة المقسمة إدارياً، مما قلص من فرص الأحزاب التي لا تتمتع بدعم يمتد عبر الأقاليم (وكان هذا هو شأن معظم الأحزاب المعارضة).<sup>(٥٦)</sup>

### التسجيل في اللحظات الأخيرة:

وكان الرئيس ومناصروه أكثر المستفيدين من التغييرات المحدثة: فقد تم تسجيل حزب سياسي جديد- آك زول- مساند للرئيس قبل أيام من الاستفتاء، وكان البرنامج الوحيد للحملة الانتخابية لذلك الحزب قائماً على تأييد باكايف. واعتمد الحزب في عضويته إلى درجة كبيرة على المسؤولين الإقليميين ومسؤولي الدولة الذين إما عينوا بواسطة باكايف، أو كانوا ضمن شبكات مصالحه. وبفضل الحضور الذي حظي به آك زول عبر أقاليم البلاد، فقد تمكن من بناء هيكل له على مستوى البلاد، وتعدي نسبة الـ ٥, ٠ في المائة من التأييد في جميع الأقاليم والمطلوبة لتمثيله في البرلمان. وقد لاقت انتخابات ديسمبر انتقادات كثيرة من المراقبين الدوليين (٥٧)، إلا أنها قوت من قبضة باكايف على الحكم مع فوز آك زول بـ ٧١ في المائة من مقاعد البرلمان التسعين. أما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين المعارض وحزب الشيوعيين، فلم يفوزا سوى بـ ١١ مقعداً و ٨ مقاعد على الترتيب. ووفقاً للنتائج الرسمية، لم ينجح حزبا فليكس كولوف و عمر بك تيكيباييف في حشد الأصوات الكافية التي تؤهلها للتمثيل



في البرلمان .

كانت تلك الانتخابات هي آخر الخطوات الكبرى من جانب باكايف لتشديد قبضته على السلطة. وأمدت التعديلات الدستورية في أكتوبر ٢٠٠٧ الرئيس بسلطات قوية. أما البرلمان المطيع الذي نشأ في أعقاب انتخابات ديسمبر، فقد جعل إحدى الوسائل القليلة المتبقية للرقابة على سلطات الرئاسة غير فعالة. وفي أقل من عامين، نجح باكايف في استجماع سلطات تعدت تلك التي اكتسبها سلفه، مما أجهز على آمال بناء الديمقراطية خلال ولايته. وباسترجاع المشهد، يبدو أن ثورة النيوليب في ٢٠٠٥ لم تنجح سوى في تغيير الشخصيات في المناصب القيادية بدلا من تعديل النظام. ولم تشهد الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ سوى القليل من الإصلاحات ذات المعنى، وعلى كل، فقد تعمقت الانقسامات داخل البلاد.

ولكن تركيز باكايف على تأمين سلطاته بدلا من تلبية احتياجات بلاده كان سببا في نهايته السياسية. وقد أسهم التدهور المتزايد في الوضع الاقتصادي بشكل كبير في الإطاحة بباكايف في ٢٠١٠. وفي ٢٠١١، تستعد البلاد لانتخابات رئاسية جديدة في شهر أكتوبر، وتشهد ترشح شخصيات معروفة مثل عمر بك تيكيبايف، والمظبيك أتامبايف (رئيس الوزراء في ٢٠٠٧). ورغم أن البلاد ظلت منذ ٢٠١٠ رسميا كدولة ديمقراطية برلمانية لارئاسية، فإنه لا يزال من المبكر جدا تقرير ما إذا كانت الانتخابات الرئاسية بمثابة نقطة التحول الأخيرة في الانتقال الديمقراطي لفيرغيزستان أو مجرد بداية لجولة جديدة من الأزمات السياسية.

## مولدوفا ..

## وجود تحالف مستقر وداعم للإصلاح شرط مسبق للنجاح

إيلينا ندينا<sup>(٥٨)</sup>

صارت مولدوفا دولة مستقلة عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١. ومنذ ذلك الحين، كانت البلاد تتمتع بمستويات عالية من التعددية السياسية بشكل عام، رغم معاناتها من الصراعات الانفصالية والفقر المتوطن. وفي تناقض حاد مع الوضع في أغلب دول الاتحاد السوفييتي الأخرى، تبوأَت قوى سياسية مختلفة السلطة خلال انتخابات كانت سلمية وذات مصداقية بشكل عام.

ولكن منذ ٢٠٠١، شهدت البلاد عدة انتكاسات إلى النظام السلطوي في ظل الحكومة الشيوعية؛ ففي محاولة منه لاحتكار السلطة، قيد الرئيس فلاديمير فورونين وسائل الإعلام وجماعات المعارضة. واعتبر الكثيرون من المواطنين أن نتائج انتخابات أبريل عام ٢٠٠٩ مزورة، فنظموا الاحتجاجات في العاصمة شيسيناو، وفرقتها الشرطة باستخدام العنف. وعجز الحزب الشيوعي عن انتخاب رئيس، حيث كان ينقصه صوت واحد فقط في البرلمان كي يتمكن من القيام بذلك، وأجريت انتخابات برلمانية جديدة في ٢٠٠٩. ونتج عن تلك الانتخابات انتصار أحزاب المعارضة الإصلاحية الأربعة (التحالف من أجل التكامل الأوروبي)<sup>(٥٩)</sup>، والتي استطاعت معا تكوين أغلبية ديمقراطية. ولكن، وبعد عامين من ضياع السلطة من الشيوعيين، لا يزال التحالف يفتقر للأغلبية الكافية لانتخاب رئيس جديد.

وعلى الرغم من كثرة التفاوض الموجود، فقد جاهد التحالف للحفاظ على وحدته وإطلاق إصلاحات جذرية غير قابلة للرد. وما لم يتوفر حل للمأزق السياسي، سيبقى التقدم على سرعته البطيئة، مع وجود خطر من بقاء مولدوفا دولة متخلفة سياسيا واقتصاديا.

كثير من الانتخابات، قليل من الإصلاحات

في سبتمبر ٢٠٠٩، عين القائم بأعمال الرئيس، ميهاي غيمبو، فلاديمير فيلات رئيسا للوزراء، وأعلنت تشكيلة البرلمان الجديد. ومع تبوء القوى الديمقراطية الجديدة للسلطة، بدت مولدوفا متجهة نحو التغيير. وتبنت الحكومة الجديدة مسار التكامل الأوروبي، مع

الوعد بإصلاحات سياسية واقتصادية. وكانت إحدى أهم المهام الأولى للإدارة الجديدة هي ملء فراغ منصب الرئيس .

ومولدوفا هي جمهورية برلمانية يقوم فيها البرلمان بانتخاب الرئيس مباشرة. ويحتاج الرئيس إلى تأييد ثلاثة أخماس أعضاء البرلمان الـ ١٠١ (٦١ صوتاً) لانتخابه. وفي حالة الإخفاق في انتخاب الرئيس، يتم حل البرلمان، وإجراء انتخابات جديدة.

ومنذ يوليو ٢٠٠٩، افتقر التحالف من أجل التكامل الأوروبي للأصوات البرلمانية الكافية لانتخاب رئيس جديد، ولم يتم التوصل لاتفاق حول مرشح بالتراضي. وفي محاولة لحل الأزمة السياسية الناجمة عن ذلك، أجرت الحكومة في سبتمبر ٢٠١٠ استفتاء دستوريا للتصديق على خطتها لعمل انتخابات مباشرة على منصب الرئيس. إلا أن تلك الخطوة لم تحظ بالإقبال المطلوب من الناخبين، واضطرت الحكومة للدعوة لانتخابات مبكرة، والتي أجريت في نوفمبر ٢٠١٠. وفيما زاد عدد نواب التحالف بفضل تلك الانتخابات، إلا أنه ظل دون الأصوات الكافية لانتخاب الرئيس. وأجريت الانتخابات المحلية في يونيو ٢٠١١.

وتسبب خوض أحزاب التحالف للسباق الانتخابي منفصلة عن بعضها البعض في زيادة التنافس بينها داخل التحالف، وصرف انتباهها ومواردها بعيداً عن الإصلاحات الهيكلية التي تحتاجها البلاد بشكل أكبر.

وما إن تولت الحكومة السلطة، قدمت برنامجاً طموحاً حظي بالكثير من الثناء تحت اسم «إعادة النظر في مولدوفا»، والذي يتضمن خمس أولويات: التكامل الأوروبي، والتعافي الاقتصادي، وتعميق سيادة القانون، واللامركزية في الإدارة والنظام المالي، وإعادة توحيد البلاد.<sup>(٦٠)</sup> ولا شك أن مولدوفا صارت أكثر ديمقراطية مما كانت عليه في الفترة ما بين ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩؛ فقد صارت حرية الإعلام أكبر، وزادت قوة المجتمع المدني، وأصبحت جماعات المعارضة تعمل دون عوائق، وتجري البلاد انتخابات حقيقية، وهي جميعها أوضاع تتناقض تناقضاً صارخاً مع الوضع تحت الحكم الشيوعي. وأسهمت التعددية في إجراء حوار عام أكثر انفتاحاً وواقعية حول المشكلات الداخلية، فيما فرضت المعارضة ووسائل الإعلام رقابة لصيقة على تحركات الحكومة.

وعلى الرغم من ذلك، فلا يزال الواقع السياسي في مولدوفا في حاجة لأن يتماشى مع توقعات

الشعب. وقد أشار التقرير الصادر مؤخرا عن المفوضية الأوروبية إلى الحاجة لمجهودات أكثر دواما لمكافحة الفساد، وإصلاح القضاء، والنيابة، والشرطة، وتنفيذ عدة التزامات معينة تتعلق بحقوق الإنسان<sup>(٦١)</sup>. وباستثناء بعض الخطوات التحريرية غير المخططة، والسياسات الاقتصادية الكفوة، لم يتم عمليا إجراء أي إصلاحات تجعل عملية الانتقال في مولدوفا غير قابلة للانتكاس، والإصلاحات في قطاعي العدالة والشرطة، وكلاهما حيوي، مثالين على ذلك. وباستثناء الوزير لا تزال وزارة الداخلية تدار على يد العاملين أنفسهم الذين شهدوا العنف ضد تظاهرات أبريل ٢٠٠٩.

إلا أن المعركة ضد الفساد لم تبدأ بعد، ويؤمن كثير من المواطنين بأن البيروقراطيين في المصالح الحكومية لم ينفكوا يستغلوا مناصبهم لتحقيق منافع شخصية<sup>(٦٢)</sup>. ولا يزال البطء هو سمة الإصلاحات المتعلقة بإدارة حدود البلاد، مما أدى لتعطل تحرير نظام تأشيرات السفر بين دول الاتحاد الأوروبي. فمن شأن تلك الإصلاحات أن تقلل من عمليات تهريب البضائع والهجرة غير الشرعية. ونظرا للمصالح الشخصية المسيطرة على الحكومة المولدوفية، استغرق تحرير حركة الطيران بين مولدوفا والاتحاد الأوروبي سنتين، وكان من شأن تلك الخطوة أن تزيد الفعالية الاقتصادية لهذا القطاع، وتسهيل حركة السفر بالنسبة للمواطنين العاديين. ونتيجة لتلك الإخفاقات، ظهرت أولى بوادر السخط الشعبي.

### الخصومات داخل الحكومة:

وبينما زاد الإخفاق في انتخاب الرئيس وما تلاه من أزمة سياسية من صعوبة إدخال إصلاحات هيكلية، تلعب المنافسة الشرسة بين أحزاب التحالف دورا مهما كذلك في هذا الصدد<sup>(٦٣)</sup>. فقد اشتدت المنافسة على الحقائق الوزارية والتسابق على الظهور تحت الأضواء، وصار من العسير محاربة الفساد والمحسوبية بالنظر إلى الولاءات الحزبية الشديدة التي قد تهدد التحالف ذاته. كما أن العديد من رجال الأعمال الفاسدين الذين تمتعوا بالحماية في ظل النظام السابق تحالفوا الآن مع الحكومة الجديدة، ويستمررون في تنمية ثرواتهم كما كان الحال في الماضي عبر التأثير على الموظفين والقضاة الفاسدين. وتشهد المؤسسة البيروقراطية الحكومية العديد من عناصر الخلل المزعج، حيث تنفق الموارد الشحيحة على تصفية الحسابات في أوساط نخبة السلطة الجديدة، مع غياب الإبلاغ داخليا عن تلك المظاهر: «الكثيرون داخل التحالف من أجل التكامل الأوروبي يرغبون في ممارسة السياسة، والقليل جدا يرغب في

الإصلاحات». (٦٤)

ونظرا للانتخابات المتكررة والإصلاحات البطيئة، نجحت الحكومة في رفع نسبة الأصوات التي حصلت عليها من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، إلا أنها في حاجة لإحداث تحسن ملموس؛ بغية الحفاظ على الدعم الشعبي على المدى الطويل. وسيكون من قبيل المخاطرة السياسية أن تبدأ الحكومة في إدخال إصلاحات هيكلية «مؤلمة» إذا ما كانت الانتخابات ستجري كل عام. كما أن وحدة الصف داخل التحالف تعد أمرا حيويا، فما لم يساند كل الشركاء سياسات الحكومة التي لا تحظى بالشعبية (ولكنها مفيدة في الوقت ذاته) فلن تجد أجندة الإصلاح أرضية صلبة ترتكز عليها. وبطبيعة الحال، فمن الأفضل وجود توافق داخل الحكومة حول رؤية موحدة، وإن لم يوجد، يكفي التعاون الفعال على أساس المصالح المشتركة والإجراءات الواضحة.

منذ ٢٠٠٩، ازداد التأييد لبعض أحزاب التحالف، وتضاءلت مساندة الحزب الشيوعي. ومع ذلك، يبقى الشيوعيون ثاني أكثر الأحزاب شعبية. (٦٥) ولا يثير الدهشة أن تستغل المعارضة كل فرصة لتضخيم الانقسامات بين أحزاب التحالف، ولو زادت الانقسامات للدرجة التي يصعب معها إدارة التحالف للبلاد بصورة فعالة، فسوف يتحول الناس إلى تأييد المعارضة الأقل ديمقراطية ولكن الأكثر تنظيما. ولا يستبعد انتقال السلطة إلى الشيوعيين على خلفية المأزق السياسي. وقد صارت تلك الإمكانية احتمالا حقيقيا حينما دخل الحزبان الشيوعي والديمقراطي في مفاوضات حول تشكيل ائتلاف، وذلك بعد فترة وجيزة من انتخابات نوفمبر ٢٠١٠.

ولا يزال من المبكر تحديد إذا ما كانت عملية الانتقال في مولدوفا ستري النجاح، إلا أن الانقسامات داخل الحكومة قد تسرع بحدوث أزمة سياسية قد تفقد المواطنين الثقة في الديمقراطية برمتها.

### دروس: أهمية وجود تحالف مستقر داعم للديمقراطية:

وفيما تحاط عملية الانتقال في كل دولة بسياق خاص، إلا أن كلا منها يمكن أن تعطي دروسا لغيرها. وقد يكون التحول السياسي والاقتصادي تجربة مؤلمة بالنسبة للمواطنين، ولا شك أنه سوف يؤدي إلى بعض الشعور بالاستياء في المجتمع. وبين أشياء أخرى، تظهر تجربة مولدوفا أهمية ضمان الاستقرار في الحكومات الائتلافية. وسوف يظل هناك حافز

دائم للأحزاب والسياسيين للانشقاق عن الحكومة، واللجوء إلى التحركات الشعبوية من أجل تعظيم تأييدها الانتخابي. ونظرا لما يحمله غياب الاستقرار الحكومي من كلفة كبيرة للبلاد ومستقبل الأحزاب السياسية، فإن الاتفاق على الأهداف الأساسية والعمل المنسق لتحقيقها يعد أداة ضرورية للقوى الديمقراطية لتجنب هذا السيناريو.

وفي فترات التوتر السياسي، تصبح شعبية الحكومة قابلة للانحدار الفوري. ولكي تحافظ الحكومة على كل الدعم الممكن، ينبغي عليها تحقيق بعض «المكاسب السريعة»، وعرض خطة طويلة المدى، وربما إدخال إصلاحات هيكلية وتنفيذها دونما تأخير. وفيما يؤمل أن تؤدي آخر الخطوات المذكورة إلى تكوين أساس للانتقال الناجح، يمكن لسابقتها أن تبطل من تراجع الدعم الشعبي في الوقت الذي يبدأ مفعول الإصلاحات البنائية في الظهور.

وفي مولدوفا، كان ثمة أثر خطير للمنافسة الدائرة بين الأحزاب الحاكمة على كفاءة مؤسسات الدولة وعملية التحول برمتها. ومن الضروري للحكومة المسئولة عن إجراء الإصلاحات الهيكلية كذلك وجود تواصل فعال بين مختلف الوزارات، ومؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية. وربما يكون من المستحسن كذلك تأسيس عدد أكبر من اللجان التنسيقية-بدلا من لجنة واحدة- بين الوزارات، والقطاعات المختلفة، والخبراء.

إلا أن الحكومة يجب أن تتحاشى التأثير السلبي للتنسيق المبالغ فيه في قدرتها على اتخاذ القرارات ومعالجة الأمور في التوقيت المناسب. وتحت أي ظرف، ينبغي أن يتجنب أعضاء التحالفات اتخاذ قرارات مهمة قبل التشاور مع شركائهم، وهو ما حدث في أحيان كثيرة في مولدوفا.

ومن الأهمية بمكان تعيين أفراد فائقي الأهلية ومستقلين في مناصب حكومية بارزة. وفيما منحت حكومة مولدوفا مثل تلك الفرصة لبعض الشباب المتعلمين في الغرب والتمتعين بعقليات إصلاحية، إلا أن كثيرا من التعيينات بنيت على الانتماءات الحزبية للمعينين بدلا من المؤهلات العملية. ولكن تنصيب ذوي الاختصاص لا يأتي فقط بالخبرات المطلوبة، ولكن قد يساعد كذلك في إزالة التوترات داخل الائتلافات، حيث تعتبر توصياتهم عادة أقل عرضة للأهواء السياسية الشخصية. أما تعيين الخبثاء ومثيري الفرقة فهو مجازفة بتماسك الحكومة والقبول لدى العامة.

وقد نجحت حكومة مولدوفا نسبيا في إجراء ومداومة المشاورات واسعة النطاق مع المجتمع المدني، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى حقيقة أن كثيرا من السياسيين الإصلاحيين لهم جذور

في المجتمع المدني . ويساعد الحفاظ على تلك الصلة في زيادة ثقة العامة في الحكومة وسياساتها . ويمكن للحكومات بالفعل تعيين قيادات ذوي مؤهلات عالية، وذوي صلة بالمجتمع المدني في المناصب العامة، ولكن ذلك سوف يضر بفعالية مؤسسات المجتمع المدني على المدى القصير .

### خلاصة:

وعلى الرغم من أن مولدوفا صارت، ولا شك، أكثر ديمقراطية وانفتاحا، ويتحسن سجلها الاقتصادي في ثبات، إلا أن الحكومة لم تنجح في تبني وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكبرى، ولا رفع مستوى معيشة المواطنين بشكل كبير، ولا جعل عملية التحول غير قابلة للتراجع . ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى المنافسة السياسية الدائرة داخل الحكومة، والتي زادت حداثتها بسبب الحاجة الدستورية إلى إجراء انتخابات متكررة، نظرا للخلافات البرلمانية الممتدة فيما يتعلق بانتخاب الرئيس القادم . ويجب أن تضع الحكومة الحالية أمامها عددا من الأولويات كمكافحة الفساد، وإصلاح قطاعي الشرطة والقضاء، والتفاوض مع الاتحاد الأوروبي حول منطقة تجارة حرة وتحرير تأشيرات السفر والنقل الجوي .

وليست مولدوفا هي الدولة الوحيدة في أوروبا التي تتسم فيها العلاقات داخل الائتلافات بالتوتر والحكومة بالسلبية نتيجة لذلك، فيوجد ذلك النوع من عدم الاستقرار السياسي في لاتفيا، ورومانيا، وبولندا، وبلجيكا، وجمهورية التشيك، رغم أن تلك الدول تتسم بنظام ديمقراطي فعال . وفي الدول التي تشهد تحولا سياسيا، يصبح لعدم استقرار الحكومة، المصحوب بضعف في الهيكل المؤسسي، أثر سلبي واضح على أجندة الإصلاحات، وقد يسبب أزمات سياسية واقتصادية . بالتالي، يعد الاستقرار عنصرا أساسيا لقيام الحكومات بدور فعال وإحراز تقدم في الإصلاحات التي بدونها لا يمكن لأي حكومة ديمقراطية أن تحتفظ بالسلطة كثيرا .

## الهوامش

- ١ . لوسيا ناشلوفيا كبيرة الباحثين بـ«يوروبوم»، وبول أوجريدي المدير المساعد في المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ومستشار خاص لبرنامج المنظمة في مصر .
- ٢ . بالإنجليزية والعربية:  
<http://www.democracy-reporting.org/publications/country-reports/egypt/report-april-2011.html>
- ٣ . إلا أنه في الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠١٠، كان النمو الاقتصادي التراكمي في بيلاروسيا (٢٥٦٪)، وهو في الواقع أقل في مثيله في بولندا، وأوكرانيا، وروسيا، ودول بحر البلطيق الثلاث .
- ٤ . تحمل ماريولا كيساركو درجة البكالوريوس في العلوم السياسية في العلاقات الدولية من جامعة سيبينا، وكذا درجة الماجستير في الدراسات الأوروبية المعاصرة من جامعة ساسيكس. وتعمل كيساركو باحثة في مجال القضايا الأوروبية والأمنية بمعهد الديمقراطية والوساطة منذ عام ٢٠٠٨ (وهي محررة استعراض الشؤون الداخلية بدول الاتحاد الأوروبي، كما أسهمت في التقرير الفصلي للقضايا الأمنية، وغيرها).
- يحمل بيسنك باكا درجة الليسانس في الصحافة من جامعة تيرانا، علاوة على درجتي ماجستير، إحداهما في الصحافة العالمية (من جامعتي أورييرو وأوسلو) والأخرى في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (من جامعتي سرايفو وبولونيا). وعمل باحثاً لصالح معهد الديمقراطية والوساطة بتيرانا منذ ٢٠٠٩ .
- ٥ . في أكتوبر ١٩٩٤، عرضت مسودة دستور على البرلمان إلا أن مقدميها لم ينجحوا في الحصول على أغلبية التصويت المطلوبة (ثلاثي أعضاء البرلمان). وقرر الرئيس بيريشا عرض المسودة في استفتاء عام، صوت فيه ٥٤٪ بالرفض .
- ٦ . منذ عام ١٩٩١، تنتقلت السلطة ما بين الحزب الديمقراطي (٢٠٠٥، ١٩٩٧، ١٩٩٢ إلى الآن) والحزب الاشتراكي (الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٥).
- ٧ . التقرير العالمي لمنظمة هيومان رايتس ووتش . ١٩٩٣ . ألبانيا. متوفر على الرابط التالي:  
<http://www.hrw.org/reports/1993/WR93/Hsw-01.htm>
- ٨ . إبراهيمز. ف. ١٩٩٧ . ألبانيا. السياسة الخارجية تحت المجهر. المجلد ٢ (٣٣).
- ٩ . رايان، ب. ٢٠٠٩ . الأمن الناشئ للاتحاد الأوروبي - الأجندة



- الأولية: تأمين ألبانيا ومونتنيغرو. الحوار الأمني ٣١١:٤٠
١٠. كابارينني، إم. ٢٠٠٤. إصلاح القطاع الأمني، وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع. حالة غرب البلقان. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
١١. كاتسيريديكيس، جي. ٢٠٠٢. "الإصلاح الدفاعي والناو" "الإصلاح الدفاعي في فترة ما بعد الحرب الباردة". حرره جيارماتي إستيفان وتيودور وينكلر، ١٨٩-٢٠٤. واشنطن: مؤسسة براسيز.
١٢. كابارينني، إم. ٢٠٠٤. إصلاح القطاع الأمني وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الصراع. حالة غرب البلقان. ٢٠٠٤. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة.
١٣. بيبينز، تي. ٢٠٠٥. التحول والإصلاح الدفاعي في ألبانيا، ومقدونيا، وكرواتيا. مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة ومركز الحوار الدولي في مدينة بون.
١٤. وقع انفجار في جيرديك (١٥ كيلومترا من العاصمة تيرانا) قتل فيه ٢٦ مدنيا، وجرح المئات، ودمرت الآلاف من المساكن. شاهد الرابط التالي ييميري، أيرجونا، مجلة جازيتا أوبزرفر، ١٢، ٣٠، ٨٠٠٢.
- [http://www.tiranaobserver.com.al/al/index.php?option=com\\_content&task=view&id=4026&Itemid=30](http://www.tiranaobserver.com.al/al/index.php?option=com_content&task=view&id=4026&Itemid=30)
١٥. شميت، إي. ٢٠٠٨. "ربط اسم دبلوماسي أمريكي بالتغطية على صفقة أسلحة". نيويورك تايمز، ٢٤ يونيو ٢٠٠٨. متوفر على الرابط التالي:
- <http://www.nytimes.com/2008/06/24/washington/24arms.html?fta=y>
١٦. عملت ثلاث وحدات عمل الشرطة والجيش، مما سبب الارتباك والصراع بين المؤسسات. انظر نازاركو، إم. ٢٠٠٣. "الرقابة المدنية والديمقراطية على القوات المسلحة". في إدارة وإصلاح الدفاع القطاع الأمني في جنوب غرب أوروبا: تناول متعمق وجهات نظر. مجلد ١، حرره جان ترابان وفيليب فلوري، ٤٣-٥٦. بلجراد. مركز العلاقات المدنية والعسكرية.
١٧. يوسف، أي ٢٠٠٣. إصلاح القطاع الأمني في جنوب غرب أوروبا. جوستيفار. مركز دراسات السياسة.
١٨. المؤلف مرشح لنيل الدكتوراة من مركز إميل دوركايم للعلوم السياسية، بوردو.
١٩. منع دستور ١٩٧٨ المرشحين فوق سن ٦٥ من خوض الانتخابات الرئاسية، وبالتالي، حرم حيدر علييف، وهو منافس سياسي

- بارز، من خوض انتخابات يونيو ١٩٩٢ .
- ٢٠ . الكاتب يعمل بمركز التحول الأوروبي بمينسك .
- ٢١ . جاءت بيلاروسيا بين أفضل جمهوريات الاتحاد السوفييتي من حيث الاتجاه للحدثة، والتنمية الصناعية، ونسبة التوظيف في القطاع الصناعي، ودورة النشاط التجاري، ومستويات الناتج المحلي الإجمالي .
- ٢٢ . يبلغ تعداد سكان بيلاروسيا ١٠ ملايين نسمة تقريبا .
- ٢٣ . نحو ٨٩ في المائة بيلاروسيا .
- ٢٤ . أجرى الاستفتاء في ١٧ مارس ١٩٩١ .
- ٢٥ . في كثير من دول ما بعد الاتحاد السوفييتي، كان مصطلح الجبهات الشعبية مرادفا عمليا للحركات المدافعة عن الديمقراطية .
- ٢٦ . في حقيقة الأمر، لم تعقد الانتخابات البرلمانية حتى عام ١٩٩٥، بعد انتخاب بيلاروسيا لرئيسها الأول والأوحد .
- ٢٧ . لاتفيا، وإستونيا، ومولدوفا، وجورجيا . وفي ليتوانيا، حظي المرشحون المستقلون بدعم القوميين .
- ٢٨ . في أرمينيا وروسيا، على سبيل المثال، وفي أوكرانيا بدرجة أقل .
- ٢٩ . بيلاروسيا: نظرة للماضي ورأي: التقرير القومي حول التنمية البشرية/ برنامج الأمم المتحدة 400/69/EYB .9991 .
- ٣٠ . أزمة أسلوب المعيشة هي حين يعجز المواطنون عن الاحتفاظ بنمط حياتهم .
- ٣١ . استغل برنامج الانتخابي شعارات "أوقفوا الفساد" و"شغلوا المصانع"، متعهدا باستكمال السياسة السوفييتية للاتجاه إلى الصناعة .
- ٣٢ . المؤلف هو أحد مديري معهد دراسات السياسة في تبليسي .
- ٣٣ . وفقا لرأي أبدته لجنة البندقية بمجلس أوروبا ليوم ١٥ مارس ٢٠٠٤، تعد هذه الإصلاحات «مهمة وذات تأثير بعيد المدى بما أنها بلغت درجة التغيير في نظام الحكم»، ولكنها في الوقت ذاته «لم تبد مترابطة منطقيا بشكل كامل». ثم أوصت بأن «المزيد من النقاشات المهمة وتحسين الإصلاحات قبل تبنيها فهو أمر مرغوب». (رأي لجنة البندقية حول مسودة تعديلات دستور جورجيا DC-800(4002)DAL)
- ٣٤ . إبان الحقبة السوفييتية، كانت أوسيتيا منطقة مستقلة في جورجيا، وأعلنت استقلالها في ١٩٩١ بشكل أحادي . وبعد الحرب الروسية الجورجية في ٢٠٠٨، اعترف بها الاتحاد الروسي، وفنزويلا، ونيكاراجوا، وناورو كدولة ذات سيادة، فيما تظل بقية الدول تعتبرها جزءا من جورجيا خاضعا للاحتلال الروسي .

٣٥. في مارس ٢٠١٠، ارتكبت الحكومة خطأً أصغر، ولكنه معبر عن أسلوبها وتحملت فيه اللوم، وذلك حين بث التلفزيون الحكومي تقريراً مفبركاً عن غزو القوات الروسية لأراضي جورجيا، مما سبب حالة من الفزع والسخط العام.

٣٦. وفقاً لما وثقته جهات رقابية، مثل هيومان رايتس ووتش والعهف الدولية.

٣٧. باستثناء محطتين تليفزيونيتين ذواتي تغطية أضيق نسبياً، تتبنى وسائل الإعلام الإلكتروني، والتي يغلف الغموض نظام ملكيتها، مواقف مساندة للحكومة. ويعد الاستيلاء على محطة أي ميدي ذات الشعبية في ٢٠٠٨، وذلك بالظن في حقوق ملكيتها بعد وفاة مالكاها السابق بادري باتاركاتشيفيلي، مثالاً واضحاً.

٣٨. المؤلف هو مدير مؤسسة التعاون البولندية الأوكرانية.

٣٩. كانت كلتا الكتلتين عبارة عن ائتلاف من مجموعات سياسية أصغر.

٤٠. كذلك سميت بعد أن اختارت المعارضة هذا اللون كرمز لها.

٤١. شكك العديد من مؤسسات الرقابة الداخلية والخارجية في الإجراءات الانتخابية. ورصد بيان مؤسسة الأمن والتعاون الأوروبية عدداً من الانتهاكات الواضحة، وقال إن العملية لم تستوف عدداً هائلاً من المعايير الدولية للانتخاب. يمكن الاطلاع على البيان عبر الرابط التالي:

<http://www.osce.org/odihr/elections/ukraine/16566>

٤٢. بعض المجالس المحلية للمدن في غرب أوكرانيا مرتت قرارات تقضي بعدم قبول النتائج المعلنة رسمياً.

٤٣. عدلت تلك الفقرة في ٣ نوفمبر بناءً على طلب المؤلف.

٤٤. بالرغم من أن البرلمان يصدق على تشكيل الحكومة المعينة من قبل رئيس الوزراء.

٤٥. فشلت جهود الرئيس يوتشينكو للانضمام للناو للرفض القوي الذي أبدته كل من برلين وباريس. وفي قمة الناو التي عقدت في أبريل ٢٠٠٨، رفض الحلف طلب العضوية المقدم من كل من جورجيا وأوكرانيا، فيما تسببت الحرب اللاحقة في جورجيا في إلغاء خطط الناو للتوسع شرقاً.

٤٦. حدث تأخير لمدة ست سنوات ما بين رفع القضية وإصدار المحكمة لحكمها- وهي الحقيقة التي أثارت انتقادات شديدة من قبل المجلس الأوروبي.

٤٧. المؤلف هو منسق برنامج وايد يوروب (أوروبا الأكبر) بالمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية.

٤٨. مثال: بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية- تقرير

- ختامي. ١٦ يناير ٢٠٠١. متوفر عبر الرابط التالي:  
<http://www.osce.org/odihr/elections/kyrgyzstan/15802>
٤٩. اعتقل نائب الرئيس السابق فيلكس كولفو، أحد أقوى المنتقدين  
 لأكايف، في ٢٠٠١ على خلفية اتهامات فساد مختلفة.
٥٠. بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق  
 الإنسان بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية- تقرير ختامي. ٢٠  
 مايو ٢٠٠٥. متوفر على الرابط:  
<http://www.osce.org/odihr/elections/kyrgyzstan/14835>
٥١. تأسست الحركة مع الإعداد للانتخابات البرلمانية في فبراير ٢٠٠٥.  
 ٥٢. قيرغيزستان: ما بعد الثورة. المجموعة الدولية للأزمات، ٤ مايو  
 ٢٠٠٥. متوفر على الرابط:  
<http://www.crisisgroup.org/en/regions/asia/central-asia/kyrgyzstan/097-kyrgyzstan-after-the-revolution.aspx>
٥٣. للمزيد حول دور العصبية الإقليمية والعشائرية في قيرغيزستان  
 قراءة كاثين كوابنز «السياسات العشائرية والتحويلات السياسية في  
 وسط آسيا»، مطابع جامعة كامبريدج ٢٠٠٦.
٥٤. يتوفر على الرابط التالي تعليقات مبدئية حول ثلاث مسودات  
 لدستور جمهورية قيرغيزستان المعدل، لجنة البندقية  
<http://www.venice.coe.int/docs/2006/CDL%282006%29066-e.pdf>
٥٥. وجه التقرير النهائي لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية حول  
 الانتخابات المبكرة انتقاداً لهذا النص، قائلاً إن قواعد تخصيص  
 مقاعد البرلمان تهدد الغرض من التمثيل النسبي. توفر التقرير على  
 الرابط:  
<http://www.osce.org/odihr/elections/kyrgyzstan/31607>
٥٦. رفعت دعوى أمام المحكمة العليا (التي عينها باكايف كذلك).  
 وفيما قالت المحكمة بشكل واضح باحتساب النسبة من عدد  
 الناخبين المسجلين في كل إقليم، لا على مستوى البلاد، إلا أن  
 قرارها لم يصدر سوى في ١٨ ديسمبر، بعد يومين من بدء إجراء  
 الانتخابات. وانتقد مكتب مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان  
 في منظمة الأمن والتعاون الأوروبية الأحداث حيث تسببت في  
 أحداث ارتباك.
٥٧. انظر كمثل: بيانات منظمة الأمن والتعاون الأوروبية في ١٧  
 ديسمبر:  
<http://www.osce.org/node/49320>  
 أو البيان البرلماني حول الانتخابات الصادرة من الشبكة الأوروبية  
 لمنظمات مراقبة الانتخابات  
[http://www.enemo.eu/press/ENEMO%20Preliminary%20State-  
 ment%20Kyrgyzstan%20ENG.pdf](http://www.enemo.eu/press/ENEMO%20Preliminary%20Statement%20Kyrgyzstan%20ENG.pdf)

٥٨. المؤلفة طالبة دكتوراة في جامعة بلفاست .
٥٩. تكون التحالف من الحزب الليبرالي، والحزب الديمقراطي الليبرالي، والحزب الديمقراطي، ومولدوفا لنا .
٦٠. حكومة مولدوفا. إعادة النظر في مولدوفا: أولويات التنمية على المدى المتوسط، شيسيناو، ٢٤ مارس ٢٠١٠، ص ١، متوفر على: <http://www.gov.md/download.php?file=cHVibGJlL3B1YmXpY2F0aW9ucy8yNzc0NDQ3X2VuX3JldGhpbmftfbW9sZG92LnBkZg%3D%3D> وفي استطلاع للرأي أجري في مايو ٢٠١١، قال ٦٨٪ إن مستويات الفساد إما زادت أو ظلت دون تغيير، فيما قال ١٠ في المائة فقط إن الوضع قد تحسن. ووفقا لنفس الاستطلاع، عبر ٧٦٪ عن عدم ثقتهم في البرلمان، وقال ٧٤٪ إنهم لا يثقون في الحكومة، و ٦٨٪ لا يثقون في الرئيس أو السلطة القضائية. انظر: معهد السياسة العامة، معيار الرأي العام، شيسيناو، مايو ٢٠١١. متوفر على الرابط: <http://www.ipp.md/libview.php?l=ro&idc=156&id=565&pare.nt=0>
٦١. المفوضية الأوروبية، تنفيذ سياسة الجوار الأوروبي في ٢٠١٠. تقرير مولدوفا. ورقة عمل الأركان المشتركة، MOC(١١٠٢) ٣٠٣، بروكسل، ٢٠٠١، الصفحة ٢.
٦٢. في ٢٠٠٨، احتلت مولدوفا المركز ١٠٩ في تصنيف منظمة الشفافية الدولية المعروف بمؤشر مدركات الفساد. وفي ٢٠٠٩، وهو العام الذي شهد تولي التحالف من أجل التكامل الأوروبي للسلطة، ارتقت مولدوفا إلى المرتبة ٨٩، قبل أن تتراجع إلى المركز ١٠٥ في عام ٢٠١٠. ([www.transparency.org](http://www.transparency.org))
٦٣. أولجا شوميلو تابيولا. الاتحاد الأوروبي ومولدوفا: هل يمكن للشركاء أن يزيدوا من.. من أجل مزيد من... تعليق مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، بروكسل، ١٦ يونيو ٢٠١١. متوفر على الرابط:
- <http://carnegieeurope.eu/publications/?fa=44654>
٦٤. انظر الرابط: <http://twitter.com/#!/nicupopescu,6June2011>
٦٥. في خلال الانتخابات المحلية التي جرت في ٢٠١١، حصل الحزب الليبرالي الديمقراطي على ٣١,٠٩٪ من الأصوات، فيما حصل الحزب الليبرالي على ٦,٩٩٪. ولكن في شيسيناو، حصل مرشح الحزب الليبرالي في الانتخابات البلدية على ٥٠,٦٪، في مقابل ٤٩,٤٪ لمرشح الحزب الشيوعي. وعلى الرغم من تراجع تأييد الشيوعيين بشكل عام، فإنهم احتفظوا بنفوذ قوي في بعض من المناطق، فضلا عن تنظيم حزبي صارم. كما أن لديهم إمكانيات كبيرة للتعبئة، خصوصا في حال استمرت الأزمة السياسية الراهنة.





## منظمات حقوقية تدين حادث الدقهلية الإرهابي وتطالب بالتصدي للإرهاب دون التضحية بحقوق الإنسان

(بيان صحفي صادر عن ١١ منظمة حقوقية مصرية)

٢٥ ديسمبر ٢٠١٣

## وثائق

تعرب المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه عن إدانتها المطلقة للتفجير الإرهابي الذي استهدف مديرية أمن الدقهلية بمدينة المنصورة، وأودى بحياة ما يزيد على ١٥ من الضحايا، فضلاً عن إصابة أكثر من ١٣٠ شخص، كما أفضى إلى تصدع وانهيار عدد من الأبنية والمحال التجارية المجاورة. وتسجل المنظمات الموقعة إدانتها الكاملة لمرتكبي هذه الأفعال الإرهابية -بصرف النظر عن هويتهم أو بواعثهم السياسية- باعتبار تلك الجرائم تشكل انتهاكاً صارخاً للحق في الحياة، الذي يعد من أسهم قيم حقوق الإنسان؛ فضلاً عما تمثله أيضاً من تهديد واسع النطاق وترويع للآمنين، وانتهاكاً فظاً لحقهم في الأمن الإنساني والسلامة الشخصية.

كما تحذر المنظمات الموقعة من أن تصاعد هذه الأعمال الإرهابية يلحق بدوره أضراراً فادحة بالمنظومة الكلية لحقوق الإنسان والحريات العامة؛ وخاصةً إذا اقترن ذلك بردود الأفعال التي تنزع إلى الانتقام،



وتحرض على التنصل من التزامات الدولة القانونية بحماية حقوق الإنسان تحت مسمى مكافحة الإرهاب .

وتجدد المنظمات الموقعة التأكيد على إدانتها المطلقة لكافة أعمال العنف المسلح ، التي ازدادت -بشكل خاص- منذ سقوط نظام الرئيس محمد مرسى ، وتشدد على ضرورة ملاحقة مرتكبيها وسرعة تقديمهم إلى العدالة . لكنها تؤكد أيضاً على أن تدابير مكافحة الإرهاب والعنف المسلح لا ينبغي أن تقتصر على المواجهات الأمنية -في إطار من الالتزام بسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان- بل تقتضي جملة من التدابير والسياسات المتكاملة لمعالجة المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي كانت -ولا تزال- تشكل بيئة خصبة لازدهار جماعات العنف المسلح والإرهاب . وتشدد على أن اضطلاع أجهزة الأمن بواجباتها في التصدي لمرتكبي تلك الأعمال الإجرامية، والحيلولة دون وقوع المزيد منها؛ لا يتطلب المزيد من التدابير والقوانين الاستثنائية بقدر ما تقتضى إصلاحاً أمنياً فورياً يرتقى بالأداء المهني للشرطة، ويضمن الاستعانة بالتقنيات الحديثة في أساليب التحري والاستدلال وجمع المعلومات، التي تساعد في قطع الطريق على مثل هذه الجرائم قبل وقوعها .

وأخيراً: فإن المنظمات الموقعة تشدد على ضرورة التمسك الحازم بإعمال القانون في مواجهة أعمال العنف والإرهاب المنسوبة إلى بعض جماعات الإسلام السياسي المناوئة للحكم الحالي، وفي نفس الوقت التخلي عن سياسة غض الطرف عن الاعتداءات والتهديدات غير المشروعة التي تطال مناصري هذه الجماعات من قبل المواطنين العاديين أو المصنفين باعتبارهم خصوم لتلك الجماعات .

وتحذر المنظمات الموقعة من أن التطبيق الانتقائي للقانون ومعايير العدالة من شأنه أن يعزز نزعات انتقامية متبادلة قد تجر البلاد إلى حافة الاحتراب الأهلي .



**المنظمات الموقعة:**

- ١ . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- ٢ . الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- ٣ . المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- ٤ . مركز حابي للحقوق البيئية
- ٥ . مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
- ٦ . المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
- ٧ . مؤسسة المرأة الجديدة
- ٨ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- ٩ . مصريين ضد التمييز الديني
- ١٠ . مجموعة المساعدة القانونية
- ١١ . مركز هشام مبارك للقانون



## الحكم على ماهر ودومة وعادل .. استمرار لسلسل تسييس القضاء وتحويله لأحد أذرع السلطة الأمنية

(بيان صحفي صادر عن ١٤ منظمة حقوقية مصرية)

٢٣ ديسمبر ٢٠١٣

## وثائق

أدانت المنظمات الموقعة أدناه، الحكم الصادر عن محكمة عابدين، الأحد، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٣، في القضية رقم ٩٥٩٣ لسنة ٢٠١٣ جنح عابدين، على كل من أحمد ماهر، المنسق السابق لحركة شباب ٦ إبريل، ومحمد عادل المتحدث الإعلامي باسم الحركة، والمتطوع بالوحدة الإعلامية للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأحمد دومة الناشط السياسي والعضو السابق بالمجلس الأعلى للثقافة، بالحبس ثلاثة سنوات وتعزيم كل منهم مبلغا قدره ٥٠ ألف جنيه، وذلك بعد إدانتها لهم بتهم شملت تنظيم مظاهرة بدون إخطار الجهات الأمنية والتعدي على رجال الأمن المركزي الموكلين بحراسة مقر مجمع محاكم عابدين. ويأتي ذلك على خلفية اشتباكات نشبت أمام مجمع محاكم عابدين، يوم السبت ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣، أثناء توجه أحمد ماهر لتسليم نفسه والمثول أمام نيابة عابدين التي كانت قد أصدرت أمرا بضبطه



وإحضاره للتحقيق معه في اتهامه بالدعوة إلى التظاهر دون إخطار الجهات الأمنية أمام مجلس الشورى رفضاً لعدم حظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية في مشروع تعديل دستور ٢٠١٢، وهي المظاهرة التي قام الأمن بفضها يوم ٢٦ نوفمبر الماضي وأعتقل على إثر ذلك عشرات من المشاركين فيها، وتم إحالة ٢٥ منهم إلى محكمة الجنايات ومن بينهم الناشط السياسي علاء عبد الفتاح.

ترى المنظمات الموقعة أن هناك خلل جسيم في مرفق العدالة في مصر خصوصاً بعد هذا الحكم الذي صدر بسرعة تدعوا للتشكك حول صحة الإجراءات المتبعة، بحق ثلاثة من شباب ثورة ٢٥ يناير بسبب ممارستهم للحقهم في التعبير عن طريق التظاهر السلمي بينما من ارتكبوا جرائم قتل المتظاهرين لا زالوا طلقاء لم تمسهم يد العدالة بعد، بل ما يدعوا إلى الاستياء أن هناك العديد من المذابح التي لم يجرى فيها تحقيقات -ولو حتى صورية- من الأساس بحق مرتكبيها.

ومجدداً تستخدم السلطة القضاء وأحكامه ليكون امتداداً لعصاها الأمنية الغليظة وتابعين لتوجهات هذه العصا وإشارات التي يبدو واضحاً مؤخراً أنها تقود بأهوائها وحساباتها الخاصة مجمل تعامل السلطة مع ملفات العمل السياسي والعام التي عادت كما كان العهد بها سابقاً مسؤولية خالصة للجهاز الأمني. وحيث أن المؤسسة الأمنية قد قررت توسيع مجال قمعها ليشمل النشطاء السياسيين المستقلين أو المنتمين لحركات ثورية مختلفة، فإنها قد استغلت في سبيل ذلك تمتع الحكومة الانتقالية الحالية بالحق في التشريع بصفة استثنائية مؤقتة لتمرر قانوناً أعدته بنفسها تحت دعوى تنظيم الحق في الاجتماع العام والتظاهر، في حين كشف نصه وتطبيقه عن أن الغرض الأساسي منه هو تجريم التظاهر السلمي والحق في التجمع بكافة أشكالهما وفتح المجال لتعقب النشطاء السياسيين من خلال إلصاق الاتهام بالدعوة للتظاهر دون تصريح من الأمن بهم في كل مناسبة يلوح فيها أن لأي منهم أي صلة بمظاهرة أو تجمع في أي مكان.

في السلسلة المترابطة من الوقائع المحيطة بالحكم الأخير، يظهر جلياً تعمد الجهات الأمنية اصطياًد النشطاء السياسيين بذريعة تطبيق قانون التظاهر واستهدافها لأسماء معينة بينهم. ففي واقعة مظاهرة مجلس الشورى لم يكن علاء عبد الفتاح أو أحمد ماهر بين منظمي المظاهرة أو المقبوض عليهم من مكانها، ومع ذلك تم توجيه الاتهام إليهما وإصدار أوامر الضبط والإحضار في حقيهما، وفي حين أعلن كلاهما عن نيته تسليم نفسه والمثول أمام النيابة، فإن

الشرطة استبقت ذلك بمداومة منزل علاء عبد الفتاح والقبض عليه بعد الاعتداء عليه وعلى زوجته، وفي حين أمرت النيابة بإطلاق سراح أحمد ماهر بعد مثوله أمامها تم احتجازه من قبل الأمن الوطني إلى أن تم تليفق اتهامات جديدة له متعلقة بوقائع الاشتباكات المفتعلة التي صاحبت تسليمه لنفسه، ولم يشمل الاتهام هذه المرة أحدا سواه هو والناشطين المعروفين محمد عادل وأحمد دومة، وذلك بالرغم من اشتراك العشرات في هذه الاشتباكات وعدم إمكان إثبات أن أيًا من الثلاثة قد شارك فيها فعليا.

ويظهر جليا تعمد استخدام النيابة العامة وسلطاتها للتنكيل بالنشطاء من خلال إصدارها أوامر ضبط واعتقال لكل من أحمد دومة ومحمد عادل دون مبرر ورغم أنه لم يتم استدعائهما للتحقيق وامتنعا عن المثول أمام النيابة. وفي حين تم القبض على أحمد دومة بمنزله، لم يتم القبض على محمد عادل حتى ما بعد إحالة القضية إلى المحكمة وانتهاء ولاية النيابة العامة عليها وهو ما يعني سقوط أمر الضبط والإحضار الصادر عنها في حق محمد عادل خاصة وأن القاضي لم يصدر أمرا بالقبض عليه في الجلسة الأولى للمحاكمة في حضور محام عنه، ومع ذلك استخدم الأمن أمر الضبط والإحضار الملغى ذاته للإقدام على اقتحام مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بدعوى القبض على محمد عادل الذي يعمل متطوعا بالوحدة الإعلامية بالمركز، وذلك بالرغم من اعتراف رجال الأمن بتعقبهم لعادل طوال تنقله بين أماكن مختلفة كان يمكن لهم القبض عليه في أي منها، مما يكشف تعمد استغلال واقعة القبض غير القانوني في حد ذاته على محمد عادل لتبرير اقتحام مقر المركز المصري، خاصة وأن ضباط الأمن الوطني الذين قاموا بعملية اعتقال عادل لم يكتفوا به وإنما اعتقلوا ٥ من العاملين بالمركز والمتطوعين به تم التعدي عليهم بالضرب وتعريضهم للتعذيب باحتجازهم لأكثر من ٩ ساعات في مكان مجهول أجبروا فيه على الوقوف طوال هذه الفترة بينما عصبت أعينهم وقيدت أيديهم خلف ظهورهم وتناوب أفراد الأمن التعدي عليهم بالضرب. ولا يمكن تفسير ذلك إلا بالرغبة في توجيه رسالة عملية هي الأولى من نوعها في ظل النظام الحالي إلى منظمات المجتمع المدني الحقوقية وذلك تصعيدا لحملة من التشويه والتحريض التي ظلت لفظية في مجملها حتى ذلك الحين.

لا مجال للشك في تسييس الحكم القضائي الصادر ضد النشطاء الثلاثة وكونه امتداداً طبيعياً للملاحقة الأمنية لهم ولغيرهم من النشطاء في تعمد وتصيد واضح وانتقائية مفضوحة في توجيه الاتهام والإدانة خارج مقتضيات النصوص القانونية وتطبيقها الصحيح. ولا مجال للشك في أن هذا الحكم، وهو الأول الصادر على خلفية قانون التظاهر، هو فقط بداية لحملة موسعة

ضد النشاط الحسوبي على الثورة المصرية وأغلب الظن أن النية متجهة لأن تطال أيضا المنظمات الحقوقية وهو ما ظهرت بوادره في اقتحام قوات الأمن لمقر المركز المصري . وفي حين تخرق الأجهزة الأمنية قوانين الإجراءات وغيرها في إطار حملتها هذه لا تجد النيابة العامة غضاضة في تمرير ما تقترفه هذه الأجهزة من انتهاكات متكررة ومنهجية للقانون ، ولا تتردد في التواطؤ معها بل والعمل في تناغم كامل استجابة لتوجهاتها بإصدار أوامر الضبط والإحضار وتوجيه الاتهامات التي لا تقوم إلا على ادعاءات مأموري الضبط وغيرهم من ضباط الشرطة وتحريات المباحث العامة والأمن الوطني . وينضم القضاء إلى فريق العمل ذاته بإصدار أحكام إدانة بناءً على مصادر الاتهام ذاتها ودون التفات إلى العوار البادي بها وأدنى مظاهره شيوع الاتهام وعدم توافر أي أدلة مادية تدعمه أو شهادات موثوق بها تثبته .

إن المنظمات الموقعة أدناه إذ تدين هذا الحكم الصادر اليوم ، تكرر تحذيرها من الزج بالقضاء في تصفية الأصوات المعارضة والنقدية مما يندب بهدم ما تبقى من دولة القانون والتي ستؤدي إلى تقوض ركنا أساسيا لشرعية الدولة في أعين مواطنيها . مثل تلك الممارسات والأحكام تجعلنا نتساءل حول جدية مزاعم بناء دولة أساسها العدل والقانون وتجعل الحديث حول بناء منظومة عدالة انتقالية شاملة وحقيقية أمر مشكوك في صدقه ويبرهن زيفه البطش بالأصوات المعارضة واستخدام القضاء في ذلك . فمثل تلك الممارسات والسياسات هي أبعد ما تكون عن بناء دولة القانون بل على العكس فهي ممارسات تعيد إنتاج الدولة البوليسية بشكل أكثر فجاجة من ذي قبل .

**المنظمات الموقعة:**

- ١ . المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- ٢ . نظرة للدراسات النسوية
- ٣ . مؤسسة المرأة الجديدة
- ٤ . مؤسسة قضايا المرأة المصرية
- ٥ . الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- ٦ . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- ٧ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- ٨ . مركز هشام مبارك للقانون
- ٩ . مركز أندلس لدراسات التسامح
- ١٠ . الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- ١١ . مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
- ١٢ . مصريون ضد التمييز الديني
- ١٣ . المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- ١٤ . مركز الأرض لحقوق الإنسان





## التنكيل بمنظمات حقوقية عودة إلى ما هو أسوأ من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١

(بيان صحفي صادر عن ١٨ منظمة حقوقية مصرية)

١٩ ديسمبر ٢٠١٣

## وثائق

في خطوة تصعيدية غير مبررة، أقدمت قوات الشرطة على اقتحام مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الحادية عشرة والنصف مساءً من يوم الأربعاء الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠١٣، حيث داهمت قوات الأمن الغشيمة مقر المركز وقامت بالقبض والاعتداء بالضرب على ستة من العاملين والمتطوعين بالمركز، هم مسئول وحدة الأفلام الوثائقية مصطفى عيسى والمحامي بوحدة العدالة الجنائية محمود بلال والمتطوعون بالوحدة الإعلامية حسام محمد نصر، ومحمود السيد، ومحمد عادل، وشريف عاشور، ثم قامت باعتقالهم دون مسوغ قانوني واقتيادهم إلى مكان مجهول، كما قام أفراد الشرطة بتخريب بعض معدات الوحدة الإعلامية وأثاثها والاستيلاء على عدد من أجهزة الكمبيوتر المملوكة للمركز.



وفي حين باءت محاولات محامي المركز للتوصل إلى مكان المعتقلين طيلة ليلة أمس بالفشل؛ نتيجة امتناع مسؤولي الشرطة بأقسام عابدين وقصر النيل ومديرية أمن القاهرة عن تزويدهم بأي معلومات عن مصيرهم، فقد قاموا بتحرير محضر بوقائع اقتحام مقر المركز والاعتداء على العاملين والمتطوعين به واعتقالهم وتخريب محتويات المقر وسرقة بعض معداته. وقد تم صباح اليوم إطلاق سراح من تم اعتقالهم من العاملين بالمركز فيما عدا محمد عادل المتطوع بالوحدة الإعلامية وما زال مكان احتجازه مجهولا حتى هذه اللحظة.

ويؤكد المركز المصري أن ما لحق بأعضاء فريق العاملين به وبمقره من انتهاكات لا يمكن النظر إليه إلا في إطار التصعيد المستمر من قبل السلطة الحالية لحملتها المنهجية على المراكز الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني، والتي انتقلت بهذه الخطوة من مرحلة التشويه والتخريب الإعلامي إلى مرحلة جديدة من الاستهداف المباشر دون أي غطاء قانوني. وبينما تتذرع السلطات المصرية بما يمارسه أفراد وجماعات بعينها من أعمال عنف وإرهاب ضد المجتمع كغطاء لحملاتها الأمنية المتصاعدة، فإن توسيعها المنهجي لنطاق هذه الحملات وما يصحبها من خطاب إعلامي تحريضي يتخطى بوضوح الهدف المعلن تحت لافتة "الحرب على الإرهاب"، ولا يمكن توصيفه إلا بمحاولات حثيثة لاستكمال بناء الدولة الأمنية لتعود هيمنتها على مجال العمل العام كما كانت عليه في عهد الديكتاتور المخلوع مبارك. وذلك ما يؤكد إصدار قانون متناقض مع الدساتير المصرية والعهود والمواثيق الدولية الملزمة لمصر بهدف قمع الحق في التظاهر والتجمع السلمي واستخدامه خلال الأسابيع الماضية في قمع تظاهرات سلمية وتعقب واعتقال للعديد من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان وتلفيق تهم جنائية لهم، وتقديمهم لمحاكمات عبثية وغير قانونية. كما يؤكد التوسع اليوم في حملات التهريب والترويع ضد منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان رغم عدم عملها بأي نشاط سياسي سواء كان في إطار الولاء للنظام أو معارضته، وإنما ينحصر عملها في الدفاع عن حقوق المواطنين التي أقرتها المواثيق والعهود الدولية وصدقت مصر عليها كما شملتها دساتيرها المتعاقبة بالحماية. وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن الهدف الحقيقي لهذه الحملات هو غلق المجال العام وإخضاعه بشكل كامل للسيطرة الأمنية، في محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى ما هو أسوأ من قبل ٢٥ يناير ٢٠١١.

وبينما أتى هذا العدوان على المركز المصري والعاملين به عشية مؤتمر يعقده المركز لعمال عدد من الشركات الذين يتعرضون للفصل التعسفي والتشريد وتجريدتهم من مصدر رزقهم، فإن المركز ماضٍ في عمله في الدفاع عن حقوق هؤلاء العمال وغيرهم، وكذا في عمله على

كافة قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال الحكومة الحالية جرياً على نهج سابقاتها منذ الإطاحة بالديكتاتور المخلوع، تنتهج ذات السياسات التي تجرد مواطنيها من التمتع بها. وهو واقع أظهرته بوضوح مجريات عملية مراجعة لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لالتزام مصر بالعهد الدولي لهذه الحقوق منذ أسابيع قليلة. وقد شارك المركز المصري مع عدد من المنظمات الحقوقية المصرية في تقديم تقرير مواز لتقرير الحكومة إلى اللجنة التي أتت توصياتها الختامية مؤكدة للصورة التي رسمها هذا التقرير من تدهور تمتع الغالبية العظمى من الشعب المصري بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها حقوق العمال والحق في الصحة والتعليم والسكن والبيئة العمرانية وغيرها.

و بينما يحاول المسئولون إيصال رسالة للمواطنين عن طريق للإعلام بأن السبب في الاقتحام هو القبض على الناشط محمد عادل، نوكد على أن ذلك عار تماما من الصحة، حيث أن قوات الداخلية، كانت متواجدة تحت العقار الكائن فيه المركز، قبل وصول عادل إليه، وان كان هو المقصود بذلك، فلما لم يلق القبض عليه قبل صعوده؟

وان كان هو المقصود، فلما القبض على كل المتواجدين بالمكان؟ ولما إرهاب المتواجدين، و الدخول ببنادق رشاشة، ووضع فوهة تلك البنادق في فم المتواجدين، لإجبارهم على الامتثال وعندما سألهم المحامي محمود بلال عن إذن النيابة، قاموا بالاعتداء عليه بالضرب، وحينما تدخل احد الضباط التابعين لقسم عابدين و المرافق للقوة، ليخبرهم انه يعرف بلال، وانه محام، تعدوا على ذلك الضابط، وقاموا بتقطيع السترة التي كان يرتديها.

إن ما تعرض له المركز المصري من عدوان هو الأول من نوعه في ظل نظام ما بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣، لن يثنه عن المضي قدماً في أداء رسالته الحقوقية، كما لن ينتقص من تصميمه على ملاحقة المسئولين عن هذا العدوان بالسبل القانونية. ويكرر المركز تأكيده أن السياسات الحالية للحكومة المؤقتة لا تهدد وحسب مسار خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية، وإنما تهدد بشكل مباشر ما تسعى مصر إلى تحقيقه من استعادة الاستقرار وتوفير الأمن لمواطنيها، ناهيك عن قطعها السبيل أمام تحقيق تطلعات الشعب المصري إلى بناء دولة مدنية حامية للحقوق والحريات في ظل العدالة وسيادة القانون. وعلى السلطات المصرية أن تعمل على تصحيح المسار على وجه السرعة من خلال إجراءات عاجلة يأتي في مقدمتها إسقاط قانون التظاهر القمعي والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين من النشطاء على خلفية تذرع وزارة الداخلية بتنفيذه، وإسقاط كافة التهم الملفقة ضدهم. كما تشمل هذه الإجراءات وقف الخطاب

الإعلامي المحرض ضد منظمات المجتمع المدني والمجتمع الحقوقي، وكذلك بدأ مسار واضح للعدالة الانتقالية الشاملة للتحقيق في كافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد نظام المخلوع وفي ظل الأنظمة المتتالية بعد الثورة التي أطاحت به، ومحاسبة ومعاينة المتورطين فيها، وتعويض المتضررين مادياً ومعنوياً، وإصلاح المؤسسات المتورطة في هذه الانتهاكات وعلى رأسها الجهاز الأمني، وجهاز العدالة.

وقد تقدم محامون من المنظمات الحقوقية، ببلاغ للنائب العام عن أحداث الأمس، وتحميله مسؤولية أي اعتداءات تقع على محمد عادل، ويطالبونه بإعلامه بمكان احتجازه، ومكان عقد تحقيقات النيابة معه.

وسيعقد اليوم، مؤتمراً لعدد من المنظمات الحقوقية، في مقر المركز المصري ١ ش سكة الفضل متفرع من طلعت حرب، في الثالثة عصرًا لإعلان موقف موحد من الأحداث.

## المنظمات الموقعة:

- ١ . الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان
- ٢ . الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
- ٣ . دار الخدمات النقابية والعمالية
- ٤ . الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- ٥ . مركز الأرض لحقوق الإنسان
- ٦ . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- ٧ . المركز المصري لدراسات السياسات العامة
- ٨ . المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- ٩ . مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف
- ١٠ . مركز هشام مبارك للقانون
- ١١ . مصريون ضد التمييز الديني
- ١٢ . منتدى رفاة الطهطاوي لدراسات الديمقراطية
- ١٣ . مؤسسة المرأة الجديدة
- ١٤ . المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة
- ١٥ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- ١٦ . مؤسسة عالم واحد للتنمية
- ١٧ . مؤسسة قضايا المرأة المصرية
- ١٨ . نظرة للدراسات النسوية



## اقتحام المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقبض على عاملين فيه.. بداية لموجة قمعية جديدة

(بيان صحفي صادر عن ١٠ منظمات حقوقية مصرية)

١٩ ديسمبر ٢٠١٣

## وثائق

في تصعيد غير مسبوق اقتحمت قوات الأمن المصرية في الساعات الأولى لصباح اليوم، مقر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وألقت القبض على مسئول وحدة الأفلام الوثائقية بالمركز مصطفى عيسى والمحامي محمود بلال، وأربعة من المتطوعين في المركز وهم: حسام محمد نصر، السيد محمود السيد، محمد عادل، شريف عاشور المتطوع أثناء إنهائهم لفيلم عن إضراب عمال الحديد والصلب الذي كان من المقرر عرضه في مؤتمر يعقد اليوم ١٩ ديسمبر ٢٠١٣ عن إضراب العمال.

وتؤكد المنظمات الموقعة على أن تلك الهجمة هي متوقعة؛ عقب موجة من التهديدات والتحريرض الرسمي والإعلامي ضد منظمات المجتمع المدني؛ لدورها في كشف الانتهاكات التي تتعرض لها.



كما تؤكد المنظمات أن ما يحدث هو سيناريو واضح لقمع أي صوت يعترض على الانتهاكات التي تمارس الآن بعنف من قبل رجال الداخلية المصرية، والأمن الوطني، بعد سلسلة من الاعتقالات والحاكمات الهزلية لعدد كبير من المواطنين المعارضين على السياسات الممارسة من النظام الحاكم.

وأن ما حدث هو تكرار لهجمة مماثلة حدثت عقب موقعة الجمل في الثالث من فبراير ٢٠١١ من قبل قوات الشرطة العسكرية على مركز هشام مبارك للقانون، والتي ألقى القبض فيها على كل المتواجدين بالمركز، ومن ضمنهم الأستاذ أحمد سيف الإسلام حمد، المدير السابق لمركز هشام مبارك.

وتؤكد المنظمات أن تلك الهجمات لن تفت في عضدها عن تأدية دورها المنوط بها من الشعب، للدفاع عن حقوقهم، وحررياتهم الأصيلة.

#### المنظمات الموقعة:

١. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٢. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
٣. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٤. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف
٥. مركز هشام مبارك للقانون
٦. مصريون ضد التمييز الديني
٧. مؤسسة المرأة الجديدة
٨. المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة
٩. مؤسسة حرية الفكر والتعبير
١٠. نظرة للدراسات النسوية



## لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد ٤ شهور.. ينبغي التحقيق فى عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين وملاحقة الجناة يجب إنشاء لجنة تقصي حقائق كخطوة أولى

(بيان صحفي صادر عن ١٣ منظمة حقوقية مصرية ودولية)

١٠ ديسمبر ٢٠١٣

## وثائق

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان ووجهت ١٣ منظمة مصرية ودولية معنية بحقوق الإنسان الدعوة إلى السلطات المصرية بأن تقر بالمسئولية العامة عن مقتل ما يناهز الألف شخص في القاهرة على أيدي قوات الأمن التي قامت بفض اعتصامي الإخوان المسلمين يوم ١٤ أغسطس ٢٠١٣ وأن تحقق بجدية وبشكل مستفيض في هذه الأحداث الدامية. والمنظمات الـ ١٣ هي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وحملة "وراكم بالتقرير"، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ومركز قضايا المرأة المصرية، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، ومركز نظرة للدراسات النسوية، ومؤسسة الكرامة، والمركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة العفو الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وهيومن رايتس ووتش.



قالت المنظمات الموقعة أن الحكومة لم تقدم سجلاً علنياً لوقائع ذلك اليوم ، ولم يحقق النائب العام حتى الآن مع أفراد قوات الأمن ولا حاسبهم على الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة الممينة. وقد استحدثت مصر وزارة للعدالة الانتقالية إلا أنها إلى الآن لم تتخذ أية خطوات جدية نحو التماس الحقيقة والعدالة فيما يتعلق بمزاعم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن على مدار السنوات الثلاث الماضية.

قال جاسر عبد الرازق نائب مدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية: ”لن يوجد أمل في سيادة القانون والاستقرار السياسي في مصر، ناهيك عن قدر من العدالة للضحايا، دون المحاسبة على ما جرى يوم ١٤ أغسطس فيما قد يعد أكبر حوادث القتل الجماعي في تاريخ مصر الحديث. وتتجاهل الحكومات المصرية المتعاقبة النداءات المطالبة بالعدالة في السنوات الثلاث الماضية، بينما تستمر وحشية الشرطة وحصيلة القتلى الملازمة لها في التصاعد مع كل واقعة“.

وقالت المنظمات إنه يتعين على الحكومة، كخطوة أولى في اتجاه المحاسبة، أن تشكل لجنة فاعلة ومستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في المسؤولية عن وقائع القتل غير المشروع مع النظر في التسلسل القيادي. وينبغي أن تتمتع اللجنة بسلطة استدعاء المسؤولين والشهود، وإصدار تقرير وتوصيات علنية، وهي الصلاحيات التي لا يمكن منحها للجنة إلا بقرار من مجلس الوزراء.

في سبتمبر، قال رئيس الوزراء حازم الببلاوي لصحيفة ”المصري اليوم“ اليومية إن حصيلة القتلى يوم ١٤ أغسطس كانت ”تقترب من الألف“. وفي ١٤ نوفمبر أعلنت مصلحة الطب الشرعي عن حصيلة بلغت ٧٢٦ لإجمالي الجثامين المنقولة إلى المشرحة الرسمية أو المستشفيات، مع استبعاد الجثامين المدفونة مباشرة بمعرفة ذويهم. وجمع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قائمة من ٩٠٤ أسماء لأشخاص قُتلوا أثناء تفريق اعتصام رابعة.

وقد وثقت منظماتنا الحقوقية استخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن في فض الاعتصامين، والقتل غير المشروع للمتظاهرين العزل. وقتلت الشرطة ما لا يقل عن ١٩ سيدة أثناء تفريق اعتصام رابعة، وهذا بحسب تقرير أصدره مركز نظرة للدراسات النسوية في ١٠ سبتمبر.

استخدمت قلة من المتظاهرين أسلحة نارية في ذلك اليوم، لكن الشرطة أفرطت في رد فعلها بإطلاق النيران العشوائي، وبهذا فقد تجاوزت ما يسمح به القانون الدولي، الذي يقرر أن اللجوء للقوة المميّنة لا يجوز إلا في حالات الضرورة القصوى لحماية الأرواح. وقد أخفقت قوات الأمن في تنفيذ العملية على نحو يقلل من الخطر الواقع على الأرواح، بما في ذلك بضمان مخارج آمنة وإصدار أوامر واضحة بعدم استخدام القوة المميّنة إلا في حالات الضرورة القصوى لحماية الأرواح، واستخدامها على نحو غير عشوائي.

وقال بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان: "إن مقتل سبعة من رجال الشرطة أثناء فض اعتصام رابعة لا يبرر هذا الشكل من أشكال العقاب الجماعي لمئات المتظاهرين والاستخدام غير المناسب للقوة المميّنة، على النحو الذي شهدناه ذلك اليوم".

وقبل عمليتي الفض الجبري في ١٤ أغسطس، سبق لقوات الأمن استخدام القوة المميّنة المفرطة أمام مقر الحرس الجمهوري في مدينة نصر يوم ٨ يوليو، حين لقي ٦١ متظاهراً وفردان من قوات الأمن حتفهم، وفي طريق النصر بالقرب من مقر اعتصام رابعة العدوية يوم ٢٧ يوليو، حينما توفي ٩٥ متظاهراً وفرد واحد من قوات الأمن. وفي أعقاب هذا، استخدمت قوات الأمن النيران العشوائية فأدت إلى مقتل ١٢٠ شخصاً بمحيط ميدان رمسيس يوم ١٦ أغسطس، وعادت إلى استخدام القوة المميّنة المفرطة وغير المبررة لتفريق مسيرات مؤيدة لموسي يوم ٦ أكتوبر، مما أدى إلى ما لا يقل عن ٥٧ حالة وفاة.

وعلى مدار العامين ونصف العام الماضيين، تماماً كما كان الحال أثناء حكم مبارك، وعلى الرغم من أدلة دامغة جمعتها منظمات حقوقية، ظلت وزارة الداخلية تنكر ارتكاب أي خطأ من جانب الشرطة في أية واقعة أدت إلى وفيات. وبعد وقائع القتل في طريق النصر، قال وزير الداخلية محمد إبراهيم: "أؤكد لكم أننا كرجال شرطة لم نرفع السلاح يوماً على صدر أي متظاهر". كما قال في مؤتمر صحفي بتاريخ ١٤ أغسطس أن وزارته قد نجحت في فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة "دون خسائر"، وأشار إلى "معدل الوفيات العالمي البالغ ١٠ بالمائة عند فض الاعتصامات غير السلمية"، وهو المعدل الذي ليس له وجود في الواقع. وأخفق أعضاء الحكومة الآخرون في التنكر لهذه التصريحات أو الإقرار بأي خطأ من جانب قوات الأمن، وهذا بحسب المنظمات.

قالت المنظمات إن النيابة قد قامت في كل من تلك الوقائع بالتحقيق بشكل انتقائي مع المتظاهرين وحدثهم في أعقاب أية اشتباكات مع قوات الأمن، متجاهلة حصيلة القتلى المتصاعدة

بانتظام في صفوف المتظاهرين . وقد احتجرت النيابة أكثر من ١١٠٤ من المتظاهرين والمارة على ذمة المحاكمات طوال الأشهر الثلاث الأخيرة ، أو على ذمة التحقيق بتهم الاعتداء على أفراد الأمن وأعمال عنف أخرى يومي ١٤ و ١٦ أغسطس ، لكنها أخفقت في التحقيق مع أي رجل شرطة أو محاسبته بتهمة قتل المتظاهرين ، بحسب المنظمات . كما أحالت النيابة للمحاكمة الرئيس السابق محمد مرسي وأعضاء آخرين بجماعة الإخوان بتهم متعلقة بقتل ثلاثة وتعذيب ٥٤ من المتظاهرين قرب قصر الاتحادية الرئاسي في ٥ ديسمبر ٢٠١٢ ، لكنها لم تحقق مع أو توجه الاتهام إلى أي شخص على مقتل ما لا يقل عن سبعة متظاهرين من صفوف الإخوان في اليوم نفسه ولا في مدى مسؤولية ضباط وأفراد الشرطة والحرس الجمهوري الذين تمت الوقائع في وجودهم .

إن التزام مصر بموجب القانون الدولي بتوفير سبل الجبر والانتصاف لضحايا جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان يشتمل على ثلاثة عناصر: عملية لالتماس الحقيقة تتضمن نشر الحقائق بشأن جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ، والمحاسبة على جرائم الماضي من خلال الملاحقة الجنائية ، وتقديم التعويض الكامل والفعال للضحايا وعائلاتهم ، وهو ما يجب أن يتضمن ضمانات فعالة بأن الانتهاكات لن تتكرر .

و وعد الرئيس المؤقت عدلي منصور بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق في أحداث العنف يوم ٨ يوليو عند دار الحرس الجمهوري - التي كانت أولى الوقائع الكبرى الموثقة لاستخدام القوة المفرطة وغير المشروعة في أعقاب عزل الرئيس السابق محمد مرسي . وفي ١٧ سبتمبر أعلنت الصفحة الإلكترونية لمجلس الوزراء عن موافقة المجلس في آخر اجتماعاته على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للنظر ”فيما وقع من أحداث منذ ٣٠ يونيو“ . إلا أن الحكومة لم تتخذ أية خطوات أخرى لتشكيل اللجنة .

وفي ٢٠ سبتمبر أعلن المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وهو الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان المعنية من قبل الحكومة في مصر ، أنه قام بتعيين أربع فرق لتقصي الحقائق والخروج بنقارير عن أحداث ١٤ أغسطس: وقائع القتل أثناء فض الاعتصامين ، والاعتداء على أقسام الشرطة وقتل أفرادها في القاهرة والمنيا ، والاعتداء على الكنائس في ثمانية محافظات على الأقل في أنحاء مصر . إلا أن المجلس القومي لحقوق الإنسان ، كأية منظمة حقوقية أخرى ، لا يسعه سوى طلب المعلومات من وزارة الداخلية ، ولا يملك سلطة الوصول إلى وثائق أو استدعاء مسؤولي الأمن للاستجواب ، ولهذا فهو ليس بديلاً عن لجنة رسمية لتقصي الحقائق .

وقالت المنظمات إن على رئيس الوزراء البيلايي إصدار مرسوم بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق بحيث تكون مستقلة عن الحكومة والجيش . وينبغي للجنة أن تمتلك سلطة إجبار الشهود على الإدلاء بشهاداتهم ، بمن فيهم مسؤولي الدولة السابقين والحاليين بغض النظر عن صفتهم الرسمية ، وسلطات الاستدعاء والتفتيش والمصادرة ، مع خضوعها للمراجعة القضائية .

وعلى اللجنة أن تسعى إلى جمع المعلومات من مصادر متنوعة ، تشمل السجلات العامة والسجلات الطبية وسجلات المشارح ، وتقارير منظمات حقوق الإنسان ولجان تقصي الحقائق السابقة ، بما فيها لجنة تقصي الحقائق المشكلة من طرف الرئيس المعزول محمد مرسي في يونيو ٢٠١٢ ، والتي لم تنشر نتائجها رسمياً حتى الآن . كما أن عليها أن تجمع شهادات من الضحايا وأقاربهم ومن المسؤولين . وعلى المرسوم الحكومي أن يحدد ضرورة قيام اللجنة بنشر ما تتوصل إليه وإطلاع السلطات القضائية عليه ، وإطلاع الضحايا وذويهم ، وأي شخص تعرض للضرر نتيجة انتهاك لحقوق الإنسان ، على التفاصيل الكاملة .

وقالت حسبية حاج صحراوي ، نائبة مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: ”لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ، وللمجتمع ككل ، الحق في معرفة الحقيقة الكاملة بشأن انتهاكات الحقوق في الماضي . وبعد المعدلات غير المسبوقة من العنف والخسائر التي شوهدت منذ عزل محمد مرسي ، ينبغي للتحقيقات أن تقدم إجابات حقيقية ، ولا يجوز أن تكون عملية تبييض جديدة لسجل قوات الأمن في مصر . ولا يمكن للسلطات المصرية التعامل مع المذبحة من خلال حملات العلاقات العامة في عواصم العالم ، وإعادة كتابة الوقائع وحبس مؤيدي مرسي“ .

ويتعين على اللجنة ، البحث في مسؤولية كبار المسؤولين في سلسلة القيادة عن التعليمات التي أصدرتها ، ومدى علمهم باستخدام القوة ضد المتظاهرين ودورهم في التفويض به والسيطرة عليه ، أو إخفاقهم في منع السلوك غير المشروع من قبل مرؤوسيه . كما أن على اللجنة أن تحدد ما إذا كانت هناك أية أدلة على سياسة تقضي بقتل المتظاهرين أو ارتكاب أي جرائم خطيرة أخرى . وعليها أيضاً أن تنظر في إخفاق كبار المسؤولين في ضمان الخروج الآمن للمتظاهرين العزل ، والمصابين والأطفال ، علاوة على ضمان مشروعية استخدام القوة من قبل قوات الأمن . وعلى السلطات أن تعلن عن نتائج التحقيق وتوصياته .

وعلى النائب العام فتح تحقيق محايد وذي مصداقية في مزاعم القتل غير المشروع على أيدي قوات الأمن ، مع ضمان عدم التلاعب بالمعلومات الحساسة ، وإيقاف المسؤولين المشتبه بارتكابهم مخالفات ، عن عملهم ، طوال مدة التحقيق .

وقد شهد ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به منذ نوفمبر ٢٠١٢ سلسلة من الجرائم الجنسية، حيث تعرضت العديد من السيدات للاعتداء الجنسي، وقد تعرضت بعضهن للاغتصاب، بالأصابع وأدوات حادة. ومن ٢٨ يونيو إلى ٧ يوليو ٢٠١٣ اعتدت تجمعات من الرجال جنسياً -واغتصبت في بعض الحالات- ما لا يقل عن ١٨٦ سيدة. وقدم مركز نظرة توصيات إلى الرئاسة والحكومة حول الحاجة إلى دمج قضايا النوع الاجتماعي في آليات العدالة الانتقالية من خلال التركيز على الأسباب الهيكلية لانعدام المساواة بين الرجل والمرأة والتصدى للممارسات التمييزية التي تسهم في إضعاف واستهداف المرأة أثناء فترات الاضطهاد والنزاع.

وقالت مَرن حسن المديرية التنفيذية لمركز نظرة للدراسات النسوية: "لا بد أن تشمل أية عملية لتقصي الحقائق على المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان بناء على النوع الاجتماعي (الجندر) المرتكبة منذ يناير ٢٠١١، والتي تتجاهلها الحكومات المتعاقبة حتى الآن". وتابعت: "كبدائية، على الحكومة أن تتصدى للعنف الجنسي الجماعي بمعدلات غير مسبوقه كالذي شهده ميدان التحرير".

في السنوات الأخيرة قامت مصر ببعض الجهود التي منيت بالفشل للتحقيق في مقتل متظاهرين على أيدي قوات الأمن. في فبراير ٢٠١١، شكل أحمد شفيق، الذي كان رئيس وزراء الرئيس حسني مبارك في ذلك الوقت، لجنة لتقصي الحقائق وعين لها مفوضين مستقلين للتحقيق في مقتل المتظاهرين في يناير ٢٠١١. ونشرت اللجنة ملخصاً لنتائجها وتوصياتها في أبريل ٢٠١١، فكتشفت أن قوات الشرطة هي التي قتلت المتظاهرين، ودعت إلى إصلاحات في القطاع الأمني، لكنها لم تنشر التقرير الكامل.

وفي يوليو ٢٠١٢، شكل مرسى لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في العنف ضد المتظاهرين من يناير ٢٠١١ وحتى يونيو ٢٠١٢. كان مرسوم مرسى يأمر هيئات الدولة جميعها بالامتثال لطلب اللجنة للمعلومات، ويمنح اللجنة سلطة مراجعة "ما اتخذته السلطة التنفيذية من إجراءات، ومدى تعاونها مع السلطات القضائية، وأوجه القصور إن وجدت"، وسلطة طلب التعاون من الأجهزة الأمنية التي كانت سابقاً قد منعت الوصول إلى معلومات حاسمة. أنهت اللجنة تقريرها وقدمته إلى مرسى في نهاية ديسمبر ٢٠١٢، لكنه رفض نشره. وفي أبريل ٢٠١٢ نشرت صحيفتا "الشروق" المصرية و"الغارديان" البريطانية مسودات لفصول مسربة من التقرير تتعلق بالاستخدام غير المشروع للذخيرة الحية من قبل الشرطة، وتعذيب متظاهرين محتجزين على أيدي أفراد من الجيش.

وقد باءت بالفشل أيضاً جهود ملاحقة قوات الأمن وكبار المسؤولين الحكوميين على وقائع القتل غير المشروع للمتظاهرين، بما في ذلك محاسبة شاغلي المناصب العليا المتمتعين بسلطة اتخاذ القرار في سلسلة القيادة.

وبعد أن حققت النيابة العامة مع الرئيس الأسبق حسني مبارك وغيره من كبار المسؤولين لدورهم في إصدار الأوامر بقتل المتظاهرين، محكمة جنايات شمال القاهرة حسني مبارك ووزير داخلته السابق لإخفاقهما في حماية المتظاهرين في يناير ٢٠١١ بينما برأت مساعدي الوزير الأربعة من تهمة الأمر ببرد الشرطة على مظاهرات يناير لنقص الأدلة. قالت النيابة إنها لم تحصل على تعاون يذكر من وحدة الأمن القومي بالمخابرات العامة ومن وزارة الداخلية، مما عقد عملية جمع الأدلة. وقالت المحكمة إنها لم تجد دليلاً "يثبت أن الجناة في قتل المتظاهرين كانوا من أفراد وضباط الشرطة". وفي يناير، أسقطت محكمة النقض، وهي أعلى محاكم الاستئناف المصرية، الحكم بإدانة مبارك على أسس قانونية. وبدأت إعادة محاكمته في ١٣ أبريل.

ومنذ ٢٠١١، لم تدن المحاكم أو تحكم بالسجن إلا على ثلاثة من أفراد الشرطة منخفضي الرتبة. وبعد ما يقرب من ٣ سنوات من خلع مبارك، لا يوجد سوى اثنين من ضباط الشرطة يقضيان أحكاماً بالسجن على قتل ما لا يقل عن ٨٤٦ متظاهراً في يناير ٢٠١١. وثمة رجل شرطة واحد يقضي حكماً بالسجن لمدة ٣ سنوات لإطلاق النار على متظاهرين أثناء احتجاجات محمد محمود في نوفمبر ٢٠١١، حين قتلت الشرطة ٥١ متظاهراً على مدار خمسة أيام. ولم يلاحق النائب العام أي مسئول شرطي آخر على مقتل المتظاهرين الـ ٥١.

ويقضي ثلاثة جنود أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وثلاث على قتل ١٣ قبطياً أثناء مظاهرة بماسبيرو في القاهرة في أكتوبر ٢٠١١. ولم يجر التحقيق في قيام قوات الجيش بإطلاق النار على ١٤ متظاهراً آخر في تلك الليلة، كما لم يجر التحقيق في أحداث العنف في ديسمبر ٢٠١١، حين قامت الشرطة العسكرية بضرب وسحل سيدات، ولا في قيامها بتعذيب متظاهرين في مارس ٢٠١١ في لاطوغي بوسط القاهرة، أو في مايو ٢٠١٢ في العباسية.

وقد ساهمت تقارير لجان تقصي الحقائق السابقة في التحقيقات الجنائية، ففي مايو ٢٠١٣ قدمت النيابة العامة مذكرة بأدلة إضافية في إعادة محاكمة مبارك وحبيب العادلي، وزير الداخلية الأسبق، استناداً إلى التحقيقات التكميلية التي أجرتها بعد تسلم تقرير لجنة تقصي الحقائق التي عينها مرسى. وقد حصلت مجموعة "وراكم بالتقرير" وهي إحدى حملات

الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تضغط من أجل نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق الثانية وتنفيذ توصياته، على هذه المذكرة الإضافية ونشرتها، وهي المذكرة التي تعين أدلة تفيد باستخدام الشرطة للقوة المميتة في يناير ٢٠١١ ضد متظاهرين سلميين، وبأن وزارة الداخلية تلاعبت بمحاضر الذخيرة لإخفاء هذا.

وقالت المنظمات إن من الواجب على وزير العدالة الانتقالية إعلان التقارير الكاملة للجان تقصي الحقائق، التي خرجت بها تلك اللجان في فبراير ٢٠١١ ويوليو ٢٠١٢.

وقال أحمد راغب من حملة "وراكم بالتقرير: إن النضال من أجل المحاسبة هو نضال شامل: ومن حق عائلات المتظاهرين السلميين المقتولين على مدار السنوات الثلاث السابقة، سواء في التحرير أو الاتحادية أو بورسعيد أو رابعة، أن يعرفوا كيف فارق ذووهم الحياة، وأن يشهدوا خضوع قتلهم للمحاسبة".

ودعت المنظمات لأن تقوم لجنة تقصي الحقائق أيضاً بصياغة توصيات بإصلاحات قانونية ومؤسسية تهدف إلى ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. وينبغي لهذا أن يشمل إصلاح المؤسسات الأمنية وتعديل التشريعات الوطنية بحيث تتفق مع القانون والمعايير الدولية. على سبيل المثال، ينبغي إدراج كافة الجرائم الواردة في القانون الدولي كجرائم منفصلة في القانون الوطني، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب والإخفاء القسري والإعدام خارج نطاق القضاء.

ويفوض التشريع المنظم للتجمعات العامة، المقدم حالياً من الحكومة، يفوض قوات الأمن صراحة استخدام الأسلحة النارية للدفاع عن "الممتلكات"، خلافاً للقانون والمعايير الدولية التي تشترط استخدام الأسلحة النارية لحماية الأرواح فحسب. ينبغي تعديل التشريعات المنظمة لاستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الشرطة بحيث تتوافق مع المعايير والممارسات الفضلى الدولية، بحسب المنظمات الحقوقية. ويجب إدراج مفهومي الضرورة والتناسب في قانون الشرطة والمراسيم المكمل له، وقصر استخدام القوة المميتة صراحة على المواقف التي ينشأ فيها تهديد جسيم للأرواح أو تهديد بالإصابة الخطيرة.

كما يجب على لجنة تقصي الحقائق أن توصي بإنشاء آلية للفرز، تضمن إعفاء جميع من تثبت عليهم المسؤولية عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وعن جرائم بموجب القانون الدولي، من مناصبهم.



وأخيراً يتعين على الحكومة المصرية أن تتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، التزاماً بتعهداتها بذلك في جلسة سبتمبر أمام مجلس حقوق الإنسان. ولم توفر الحكومة المصرية تأشيرات للمراقبين من مفوضية حقوق الإنسان كان قد تم طلبها في أغسطس.

وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "من المستحيل على الشعب المصري بأسره أن يكتسب الثقة في حكومته الجديدة ونظام العدالة التابع لها ما لم يشهد خضوع المسؤولين، بمن فيهم الموجودين في أعلى مستويات القيادة، للمحاسبة على قتل المتظاهرين. ولا يوحى إخفاق السلطات المصرية في الوفاء بوعدها بفحص الحقائق المتعلقة بوقائع القتل هذه، ناهيك عن معاقبة المسؤولين، لا يوحى بالثقة في التزامها بالعدالة والحقيقة".

### الموقعون:

١. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٢. هيومن رايتس ووتش.
٣. حملة وراكم بالتقرير - الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون.
٤. منظمة العفو الدولية.
٥. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
٦. مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان.
٧. مركز قضايا المرأة المصرية.
٨. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.
٩. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
١٠. مؤسسة حرية الفكر والتعبير.
١١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
١٢. نظرة للدراسات النسوية.
١٣. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.



## ١٢ مؤسسة حقوقية ترسل خطاباً لرئيس جامعة القاهرة تدين فيه مقتل «محمد رضا» على يد قوات الأمن

١ ديسمبر ٢٠١٣

### وثائق

سجلت اثنتا عشرة مؤسسة حقوقية في خطاب مفتوح أرسلته لرئيس جامعة القاهرة الأستاذ الدكتور جابر نصار، إدانتها للاعتداء الشديد الذي قامت به قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، يوم الخميس الماضي، الموافق ٢٨ من نوفمبر، على حرم جامعة القاهرة وحرم كلية الهندسة، والذي أسفر عن مقتل «محمد رضا» الطالب بالفرقة الأولى - كلية الهندسة، بالإضافة إلى إصابة طالبين آخرين بطلقات الخرطوش في العين، أدت إلى فقدان أحدهما لإحدى عينيه، بالإضافة إلى إصابة العشرات بطلقات الخرطوش في أماكن متفرقة من أجسادهم.

وذكرت المنظمات في خطابها، أن التقرير الأولي للطب الشرعي أفاد أن سبب وفاة «محمد رضا» إصابته بثلاث طلقات نارية في الصدر والبطن والحوض، أدت إلى نزيف في تجويف الصدر مما نتج عنه الوفاة، هذا وقد أكد العشرات ممن شهدوا الواقعة أن الطالب كان



موجوداً داخل حرم كلية الهندسة، وأصابه الرصاص أثناء مروره بساحة الكلية.

كما أوضحت المنظمات، أن الشهادات التي جمعتها من داخل الحرم الجامعي من خلال حقوقيين وأساتذة جامعات وطلاب حضروا الواقعة؛ أفادت أن قوات الداخلية قد استهدفت الحرم الجامعي بإطلاق أعداد كبيرة من قنابل الغاز المسيل للدموع، كما استخدمت طلقات الخرطوش تجاه الطلاب، ومطار دتهم حتى بعد دخولهم إلى الحرم وإغلاق باب الجامعة.

وأكدت المنظمات الموقعة على الخطاب، أن التصعيد الذي قامت به قوات الأمن، الخميس الماضي، يعد انتهاكاً سافراً لكافة المواثيق الدولية والمبادئ الأكاديمية التي تؤكد استقلال الجامعات وقدسيتها حرمة، وهو التصعيد الذي جاء في سياق الهجوم المتكرر خلال الأسابيع الماضية، على عدد من الجامعات؛ شملت جامعات الأزهر والإسكندرية والفيوم وغيرها. وتزامنت مع موجة الاعتداءات العنيفة قرار مجلس الوزراء بإطلاق يد وزارة الداخلية داخل الجامعات واقتحامها في الحالات التي تراها خطر على أمن الجامعة، وذلك دون الرجوع إلى رؤساء الجامعات، المنوط بهم تقدير مثل هذا الأمر، وهو ما يعد مرة أخرى اعتداءً على المبادئ الأساسية لاستقلال الجامعات. وقد تجاوز الموقف الآن تهديد استقلال الجامعات، ليصل إلى تهديد حياة الطلاب أنفسهم، وهو ما يضع إدارات الجامعات، وفي مقدمتها رؤسائها أمام مسئولية حماية حياة الطلاب وسلامتهم، وحماية استقلال الجامعات وحرمة.

كما ذكرت المؤسسات، أنها ترحب بإدانة رئيس الجامعة لأحداث الخميس الماضي، من خلال بيانه الصادر أمس، وأكدت أنها تتطلع إلى قرارات حاسمة بشأن موقف قوات وزارة الداخلية من التظاهرات الطلابية داخل الحرم الجامعي، وحمّلت رئيس الجامعة مسئولية حماية المحتجين والمتظاهرين، خصوصاً في ظل حالة الغضب الحالية في الأوساط الطلابية، بعد وفاة زميل لهم وإصابة آخرين بإصابات بالغة، خاصة في حال استمرار قوات وزارة الداخلية بالتمركز حول الجامعة، وتملكها الحق المطلق في قرار التصدي لمظاهرات الطلاب، والاعتداء على الجامعات.

## نص الخطاب:

القاهرة 1 ديسمبر 2013

الأستاذ الدكتور/ جابر نصار

رئيس جامعة القاهرة

تحية طيبة وبعد،

تلعن المؤسسات الحقوقية الموقعة أدناه عن إدانتها الشديدة للاعتداء الذي قامت به قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، يوم الخميس 28 نوفمبر، على حرم جامعة القاهرة وحرم كلية الهندسة، والذي أسفر عن مقتل «محمد رضا» الطالب بالفرقة الأولى - كلية الهندسة، بالإضافة إلى إصابة طالبين آخرين بطلقات الخرطوش في العين، أدت إلى فقدان أحدهما لإحدى عينيه، بالإضافة إلى إصابة العشرات بطلقات الخرطوش في أماكن متفرقة من أجسادهم.

وقد أفاد التقرير الأولي للطب الشرعي أن سبب وفاة «محمد رضا» إصابته بثلاث طلقات نارية في الصدر والبطن والحوض، أدت إلى نزيف في تجويف الصدر مما نتج عنه الوفاة.

هذا وقد أكد العشرات ممن شهدوا الواقعة أن الطالب كان موجودا داخل حرم كلية الهندسة، وأصابه الرصاص أثناء مروره بساحة الكلية.

كما أكدت الشهادات التي جمعتها المنظمات من داخل الحرم الجامعي من خلال حقوقيين وأساتذة جامعات وطلاب حضروا الواقعة؛ بأن قوات الداخلية قد استهدفت الحرم الجامعي بإطلاق أعداد كبيرة من قنابل الغاز المسيل للدموع، كما استخدمت طلقات الخرطوش تجاه الطلاب، ومطاردتهم حتى يعد دخولهم إلى الحرم وإغلاق باب الجامعة.

وتؤكد المنظمات الموقعة أدناه إن التصعيد الذي قامت به قوات الأمن، الخميس الماضي، يعد انتهاكا سافرا لكافة المواثيق الدولية والمبادئ الأكاديمية التي تؤكد استقلال الجامعات وقديسية حرمها، وهو التصعيد الذي جاء في سياق الهجوم المتكرر خلال الأسابيع الماضية، على عدد من الجامعات؛ شملت جامعات الأزهر والإسكندرية والفيوم وغيرها. وتزامنت مع موجة الاعتداءات العنيفة قرار مجلس الوزراء بإطلاق يد وزارة الداخلية داخل الجامعات واقتحامها في الحالات التي تراها خطر على أمن الجامعة، وذلك دون الرجوع إلى رؤساء الجامعات، المنوط بحم تقدير مثل هذا الأمر، وهو ما يعد مرة أخرى اعتداء على المبادئ الأساسية لاستقلال الجامعات. وقد تجاوز الموقف الآن تحديد استقلال الجامعات، ليصل إلى تحديد حياة الطلاب أنفسهم، وهو ما يضع إدارات الجامعات، وفي مقدمتها رؤسائها أمام مسؤولية حماية حياة الطلاب وسلامتهم، وحماية استقلال الجامعات وحرمها.

ترحب المؤسسات الموقعة بإدانتكم لأحداث الخميس الماضي، والتي عبرتم عنها في بيانكم الصادر أمس، وتتطلع إلى قرارات حاسمة بشأن موقف قوات وزارة الداخلية من التظاهرات الطلابية داخل الحرم الجامعي، وتحملكم مسؤولية حماية المحتجين والمتظاهرين، خصوصاً في ظل حالة الغضب الحالية في الأوساط الطلابية، بعد وفاة زميل لهم وإصابة آخرين بإصابات بالغة، خاصة في حال استمرار قوات وزارة الداخلية بالتمركز حول الجامعة، وتأكيد الحق المطلق في قرار التصدي لمظاهرات الطلاب، والاعتداء على الجامعات.

وتفضلوا بقبول خالص الاحترام،

#### التوقيعات:

١. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.
٢. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
٣. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
٤. مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.
٥. مركز أندلس لدراسات التسامح.
٦. مركز هشام مبارك للقانون.
٧. مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التمييز (أكت).
٨. مصريون ضد التمييز الديني.
٩. المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة.
١٠. مؤسسة حرية الفكر والتعبير.
١١. مؤسسة قضايا المرأة.
١٢. نظرة للدراسات النسوية.